دراسات استراتيجية

دورية محكمة تصدر عن مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعلمية- الجزائر

العدد الرابع عشر (14) مارس 2011 م/ربيع الثاني 1432ه

مستقبل التعددية الحزبية و التداول على السلطة في الجزائر؟

أ.مرزود حسين

الحكم الراشد و التنمية المستدامة دراسة اصطلاحية تحليلية"حالة الجزائر"

أ.محمد بلغالي

قراءة في الخارطة العالمية نظرة جديدة لعالم الغد

د.ميلودعامر حاج

مسار الإصلاحات الدستورية و أثرها على الممارسة السياسية في الجزائر المشكلات و الآفا

د.صالح زياني

د.زقاغ عادل

مدى نجاعة الحافز الخارجي في إعادة بعث مسار التكامل المغاربي

أ.عبد الحليم غازلي

الإصلاح السياسي في الوطن العربي

د.مصطفى بلعور

الرقم الدولي ISSN 1112 - 2008

بسم الله الرحمن الرحيم

دورية فصلية محكّمة تصدر عن :

مركز البصيرة

للبحوث والاستشارات
والخدمات التعلمية

ـ العدد الرابع عشر ـ

14

رئيس التحرير:

أ.د. محند برقوق

Berkouk1@yahoo.com

المراسلات باسم مدير مركز البصيرة
46 تعاونية الرشد القبة القديمة – الجزائر
ها: 0021321289778
فا: 0021321283648
نقال: 05550.54.83.05
البريد الالكتروني:
Markaz_bassira@yahoo.fr

الموقع الالكتروني:
www.baseeracenter.com

حقوق الطبع محفوظة

رقم الإيداع القانوني : **2006/ 1378**
ردمد: **1112ـ7996**

التوزيع

دار الخلدونية للنشر والتوزيع
05، شارع محمد مسعودي القبة الجزائر.
ها/فا: 021.68.86.48
ها : 021.68.86.49

هيئة التحرير

أ.د . أمحند برقوق ـ رئيس التحرير

د. سالمي العيفة ـ نائب رئيس التحرير

عنوان المراسلات :

رقم 46 تعاونية الرشد القبة القديمة ـ الجزائر.

ها: 021.28.97.78 فا:021.28.36.48

النقال: **0550.54.83.05**

الموقع الإلكتروني :

http/ www.baseeracenter.net

البريد الإلكتروني:

Markaz_bassira@yahoo.fr

Markazbassira2009@hotmail.fr

الهيئة العلمية

أ.د . كيبش عبد الكريم	ـ جامعة قسنطينة
أ.د. عمار بوحوش	ـ جامعة الجزائر
د. سالم برقوق	ـ جامعة الجزائر
د. عمر فرحاتي	ـ جامعة بسكرة
د. زين عزري	ـ جامعة بسكرة
أ.د. قشي الخير	ـ جامعة سطيف
د. عبد السلام يخلف	ـ جامعة قسنطينة
أ.د. بن حمو عبد الله	ـ جامعة تلمسان
أ.د كاشر عبد القادر	ـ جامعة تيزي وزو
د. عبد الحق بن جديد	ـ جامعة عنابة
د. جواد الحمد	ـ الجامعة الأردنية
د. أسامة قاضي	ـ جامعة ميتشغن
د. عبد القادر عبد العالي	ـ جامعة سعيدة
د. لويس مارتينز	ـ جامعة باريس
د. يوسف بوعندل	ـ جامعة لينكولن (بريطانيا)
د. حمود صالحي	(USA)جامعة كاليفونيا
د. مصطفى بخوش	ـ السعودية
أ.د. جفال عمار	ـ جامعة الجزائر
أ.د. بلعيد مويسي	ـ جامعة سطيف
د. بن عبد العزيز	ـ جامعة الجزائر
د.عبد الناصر جندلي	- جامعة باتنة
أ.محمد جويلي	- جامعة تونس

دراسات استراتيجية

أمة تتعلم، أمة تتقدم

دورية دراسات إستراتيجية ـ العدد (14) ـ مارس 2011

محتـويات

▪ افتتاحية العدد:	رئيس التحرير	5
دراسات		
مستقبل التعددية الحزبية والتداول على السلطة في الجزائر؟	أ/مرزود حسين كلية العلوم السياسية والإعلام جامعة الجزائر.3	11
الحكم الراشد والتنمية المستدامة دراسة اصطلاحية تحليلية "حالة الجزائر"	أ. محمد بلغالي كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف	45
قراءة في الخارطة العالمية نظرة جديدة لعالم الغد	د. ميلود عامر حاج كلية العلوم القانونية والتجارية مستغانم	73
مسار الإصلاحات الدستورية وأثرها على الممارسة السياسية في الجزائر المشكلات والآفاق	د. صالح زياني د. زقاغ عادل كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية جامعة باتنة	97
مقالات		
مدى نجاعة الحافز الخارجي في إعادة بعث مسار التكامل المغاربي	أ. عبد الحليم غازلي كلية العلوم السياسية والإعلام جامعة الجزائر	123

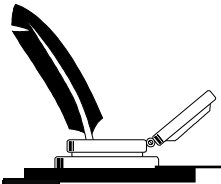

أ.د. أحمد برقوق

الديمقراطية .... والتنمية

تقوم فلسفة التنمية الإنسانية، كما أسس لها برنامج الأمم المتحدة للتنمية (في تقريره السنوي 1994)، على تحرير الإنسان من قيود الطغيان (المادي والمعنوي) والفساد والتعسف والاستغلال، وذلك عن طريق تحرير المبادرة الفردية والجماعية للإنسان في الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. فالإنسان هو صانع المستقبل ومقرر الحاضر حسب الحاجات الإنسانية للفرد والمجتمع بعيدا عن التوجيه القصري أو القبول القهري للخيارات المقدمة. فالتنمية قائمة بالأساس على المبادرة والمشاركة والعدالة المؤسسة لمبادئ المسؤولية بالجزاء والمساواة في الفرص.

فالتنمية من هذا المنظور لا تقتصر على مجرد الحسابات الكمية للإنجازات المادية والتراكمية (النمو) بل تتعداه لترتبط بكرامة الإنسان وحقوقه ومدى قدرة الدولة على إنشاء حركيات فعالة وفعلية لإلغاء شروط الفقر والتهميش ،والمكرسة لأولويات المواطنة والحكم الراشد: المشاركة السياسية ، حسب منظور الديمقراطية والمسؤولية الجزائية الفعلية وحسب منطق علو القانون على الجميع . فالتنمية الإنسانية تقتضي بالتالي إعادة بلورة ليس فقط لمفهوم التنمية ، ولكن أيضا للأدوار الوظيفية للدولة بما يتماشى ومقتضيات العولمة وحاجات الإنسان –المواطن.

فدولة التنمية تشترط الجمع بين الأبجديات الأساسية للمواطنة (المشاركة والمحاسبة) وأساسيات العقلانية السياسية المعرفة بحقوق الإنسان والجودة السياسية. فلا يمكن تحقيق تنمية إنسانية إلا من خلال تحرير الطاقات الكامنة للمواطنين والكفاءات حسب منطق رشيد وعقلاني

يشجع على المبادرة ويحقق الاستحقاق، ويخلق الثقة ويزرع بذور الطموح المنتجة لحب العمل المرتبط بالكفاءة والعدالة (كل حسب عمله، و كل حسب كفاءته) والمسهلة، في المحصلة الأخيرة ، لعمليات بناء حراك اجتماعي وسياسي واقتصادي خلاق ومبدع في ظل دولة الحق والقانون .

فالتنمية الإنسانية، بالإضافة إلى كونها قائمة على تحقيق تنمية اقتصادية (بنى تحتية، فرص عمل..) فهي بالأساس تهدف لصيانة الحق في الحياة من خلال تحسين الرعاية الصحية والاجتماعية للمواطنين، توفير الغذاء اللائق والكافي، توفير السكن الكريم، والعمل القار والذي يصون اجتماعيا واقتصاديا كرامة الإنسان، وكذلك الحق في التعليم الكيفي وعلى كل المستويات دونما تمييز اجتماعي واقتصادي... فدولة التنمية هي دولة تساوي المواطنين في الفرص والطموح وهذا ما جعل المفكر الهندي أمارتيا سن (صاحب جائزة نوبل في الاقتصاد لسنة 1998) يعرف التنمية كحرية: الحرية من الجهل، الحرية من الفقر، الحرية من الحاجة، الحرية من المرض.....الحرية من القهر..... والحرية من اللاعدالة .

فالتنمية الإنسانية تستدعي بالأساس إدراج منطق حقوق الإنسان في تعريف طبيعة التفاعلات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية بين النظام السياسي ومحيطه، فهي تقتضي أيضا بناء حركيات الدولة الديمقراطية الاجتماعية والتي تقوم على سبعة شروط أساسية:

أولا: مركزية المواطن في بناء منطق الدولة بجعله مصدرا للمشروعية السياسية وهدفا وظيفيا أساسيا لكل نشاطات الدولة.

ثانيا: جعل حقوق الإنسان –المواطن البوصلة الأساسية المحددة لفلسفة الدولة والمجتمع ولكل الخيارات الكبرى للنظام السياسي.

ثالثا: جعل الحاجات الإنسانية للمواطنين المصدر الأساسي للأولويات الوظيفية لمشروع الدولة والمجتمع

رابعا: خلق آليات المشاركة السياسية والمحاسبة الديمقراطية الكفيلة بمنع القهر والفساد

خامسا: جعل الاستحقاق أساسا عمليا وإجرائيا لبناء منطق النخب وتداولها وذلك بهدف الرفع من مستويات الأداء الوظيفي لمؤسسات الدولة

سادسا: جعل العدالة في التوزيع والمساواة في الفرص القيمة المحورية الموجهة للدولة وبناءاتها السلطوية والمؤسساتية لخلق مستوى اندماج وطني كفيل بتحقيق انسجام اجتماعي وسياسي وثقافي يشكل الإسمنت الداعم لأمن الدولة والمجتمع والإنسان والمواطن.

سابعا: دولة التنمية تشترط الجمع بين الابجاديات الأساسية للمواطنة (المشاركة والمحاسبة) وأساسيات العقلانية السياسية المعرفة بحقوق الإنسان والجودة السياسية .

ثامنا وأخيرا: جعل العقلانية السياسية حركية فعلية جامعة بين المقتضيات والأولويات الخاصة بالدولة ، حاجات المواطنين وكذلك الحيثيات المرتبطة بالحركيات المتشابكة للعولمة لتكون الدولة فاعلة وغير مفعولا بها.

فالتنمية بالتالي تستدعي الديمقراطية، العدالة، الكفاءة ودولة الحق والقانون كقيم محورية ومعايير ضامنة للاستقرار السياسي، الأمن الإنساني الجماعي والفردي للمواطنين، والرخاء المشترك للجميع. الديمقراطية هي قيمة وثقافة وممارسة وكذلك قناعة تكرس في تصور شامل لدولة الإنسان –المواطن بهدف تحقيق كرامة الإنسان وارتقاء الدولة إلى مصف الفواعل الدولية الفاعلة سياسيا، أخلاقيا ووظيفيا... فلا تنمية بدون ديمقراطية كما يقول رئيس الوزراء الماليزي الأسبق (محمد ماهاتير)... ديمقراطية قوامها الإنسان وهدفها تنمية كرامة الإنسان، فركيزة الديمقراطية هي قوة الدولة الاجتماعية القائمة على الذكاء المشترك، التضامن الوطني والولاء المطلق للوطن الذي لا ولاء بعده...الوطن أولا وأبدا....

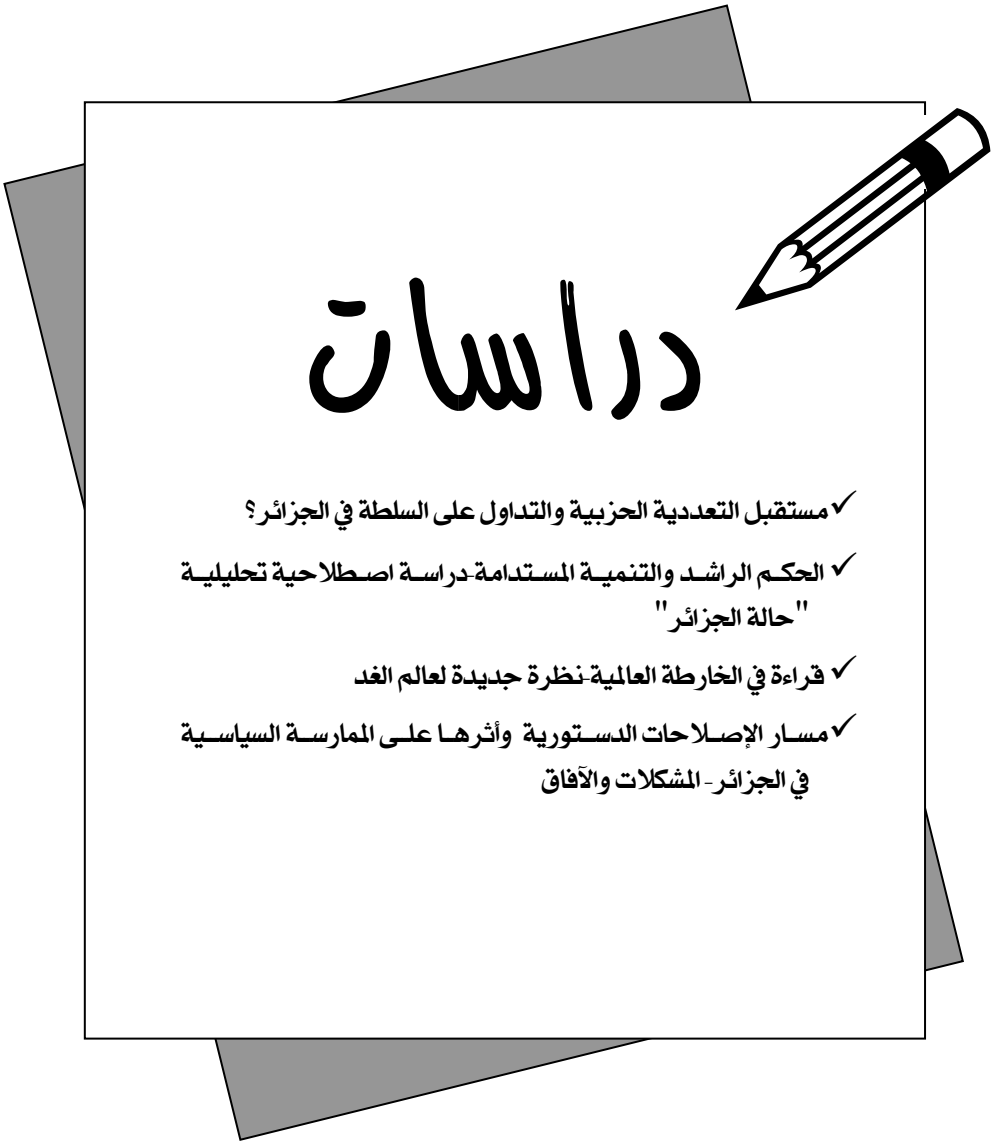
دراسات
مستقبل التعددية الحزبية والتداول على السلطة في الجزائر؟
الحكم الراشد والتنمية المستدامة-دراسة اصطلاحية تحليلية "حالة الجزائر"
قراءة في الخارطة العالمية-نظرة جديدة لعالم الغد
مسار الإصلاحات الدستورية وأثرها على الممارسة السياسية في الجزائر- المشكلات والآفاق

مستقبل التعددية الحزبية والتداول على السلطة في الجزائر؟

أ/مرزود حسين

المقدمة:

يتناول المقال مستقبل التعددية الحزبية والتداول على السلطة في النظام السياسي الجزائري في ظل ما يشهده العالم من تحولات إلى الموجة الرابعة للديمقراطية والعولمة والثورة الرقمية، وما تشهده الدول العربية من الموجات الشعبية الديمقراطية وموجة الاحتجاجات والضغوطات الشعبية الداخلية المطالبة بالإصلاح والتحول نحو الديمقراطية والتنمية المستدامة والحكم الصالح، فما هي مقترحات الأحزاب والسلطة الحاكمة وتحركات الشارع ومختلف القوى للتغيير والإصلاح لتجاوز المراحل الانتقالية وبناء نظام ديمقراطي يضمن انتقالا وتداولا سلميا للسلطة مستقبلا؟ وهل النصوص الرسمية للأحزاب والسلطة وخطاباتها كافية للتداول وتعكس الممارسة وتنسجم مع المطالب الشعبية؟ وهل تتمكن الأحزاب من إحداث التغيير وهل هي قادرة على إحداث ذلك؟ أم من القمة بمبادرة من النظام نفسه أم هما معا؟ أم من القاعدة الشعبية وخاصة الشباب اعتمادا على الشارع في ظل الموجات الشعبية للتغيير نحو الديمقراطية؟ وما هي أهم العوامل المؤثرة؟ وإمكانات وعوائق التغيير؟ وما هي أهم السيناريوهات المحتملة للتغيير في ظل التحولات الحاصلة والنمط والنموذج الذي يمكن إسقاطه على الجزائر، مع الأخذ بعين الاعتبار الخصوصيات التي تميز النظام السياسي وتأثير البيئة المحيطة الداخلية والخارجية؟ وقبل تناول أهم الاحتمالات تجدر الإشارة إلى تناول- باختصار- مفهوم التداول على السلطة، التعددية الحزبية، الأنظمة الانتقالية، ومميزات النظام السياسي الجزائري وأهم محدداته للتداول.

مفهوم التداول على السلطة، التعددية الحزبية، الأنظمة الانتقالية:

لغويا: التداول هو مصدر تداول، ويعني التشاور وتبادل الآراء، ففي الآية: (تلك الأيام نداولها بين الناس). وفي حديث لرسول صلى

اللّه عليه وسلم قوله في وفد ثقيف: "ندال عليهم ويدالون علينا" أي نغلبهم مرة ويغلبوننا أخرى، والأدلة: الغلبة، والدولة الانتقال من حالة الشدة إلى الرخاء أو العكس[1]. ولها أيضا عدة مرادفات تؤدي نفس المعنى ومنها:

التداول على السلطة، التداول السياسي، التعاقب، التناوب، توزيع السلطة، اقتسام أو تقاسم السلطة، المشاركة في السلطة، الخلافة السياسية، أو خلافة الحاكم أو خلافة السلطة، تغيير السلطة، انتقال أو انتقال السلطة، تبادل السلطة أو الحكم، استبدال الحكم ممارسة وتولي السلطة، تجديد السلطة، اختيار الحاكم لتولي السلطة، الوصول إلى السلطة، انتخاب السلطة. وقد تعني الديمقراطية والحكم الصالح، أي الوصول أو الحكم بطريقة ديمقراطية.

- أما في اللغة الإنجليزية: تستخدم كلمة succession بمعنى التعاقب أو التّداول على السلطة.

- وفي اللغة الفرنسية: تستخدم كلمات l'alternance –succession – permutation وتعني التناوب والتعاقب والتداول.

اصطلاحا: يختلف على تعدد المفكرين ونبدأ بالمفكرين العرب ومنهم:

برهان غليون: "لا تقاس ديمقراطية أي نظام سياسي من خلال إحصاء عدد الأحزاب التي يرخص لها، وإنما من خلال درجة التداول الفعلي للسلطة بين النخبات المتعددة وعبر الطبقات الاجتماعية المختلفة وما ينجم عن ذلك من آثار مطلوبة وحتمية على مستوى عملي للمشاركة الشعبية وتكافؤ الفرص بين أفراد الأمة"[1].

أما صلاح سالم زرتوقة فيعرفها: "على أنها خلافة سياسية ويقصد بها انتقال وتداول السلطة بين الحكام والأفراد أو بين الحكومات المتعاقبة، أو بين الأحزاب السياسية أو بين النخب السياسية، أو على أكثر من مستوى على مستوى الجهاز الحكومي، الجهاز الإداري، الجيش، أو الحزب أو على كافة المستويات في الدولة"[2].

في حين يعرفها رفعت عيد سيد: "بأنها اقتسام السلطة بين جهتين مختلفتين لكل منهما حق ممارسة السلطة بصورة مستقلة في فترة زمنية محددة سلفا، أما المشاركة في السلطة فمثالها الحكومة الائتلافية، أي اقتسام مجموعة من الأحزاب المناصب بما يتناسب مع الأغلبية التي حصل عليها كل حزب"[3].

أما المفكرون الغربيون فيعرفونها كما يلي:

يعرفها سورين بيلار "على أنها تعاقب على السلطة ويعني مصطلح التعاقب تغيير شخص الحاكم في أضيق معانيه وتغيير النخبة الحاكمة ككل في أوسع معانيه"[4].

بينما يعرفها لويس جان كيرمان (Jean Louis Quermanne) " بأنها تناوب حزبين

أو تحالفين على السلطة من المعارضة وفي إطار احترام النظام القائم، ومن أجل تغيير الدور بين القوى السياسية المعارضة بالانتخاب أو الاستفتاء العام للوصول إلى السلطة بين قوى سياسية تعترف مؤقتا بالسلطة والدخول في المعارضة، والتداول على السلطة لا يقصي التعديلات الدستورية وأن تكون بعيدة عن العنف والثورة للتغيير ويجب أن يكون سلميا"[5].

ويعرفها موريس دوفرجيه Mourice duverges" بأنها التناوب أو التعاقب وهي حركة متواصلة لكل حزب يمر من المعارضة إلى الحكم، ثم من الحكم إلى المعارضة والتعاقب بارز وموجود في البلدان ذات النظام الثنائي"[1].

وهناك من يربطها بالحكم الراشد والتنمية السياسية الذي يتفق مع دولة الحق والقانون والابتعاد عن تركيز السلطة في يد أو مؤسسة واحدة وتوفير الشفافية ورقابة المسؤولين وتوسيع دائرة المشاركة[2].

ومن خلال ما تقدم فإن المفكرين على اختلافهم يربطون مسألة التداول على السلطة بالديمقراطية القائمة على التعددية الحزبية والانتخابات الدورية، وتولي السلطة وفق نظام الأغلبية مع تحديد مدة تولي السلطة. ويمكن تعريفها على أنها عملية تحديد المدة، عهدة أو عهدتين، دستوريا في إطار تعددي اعتمادا على نتائج الانتخابات، وليس خلافة نفس الشخص أو تجديد العهدة كل مرّة. وهي حكومة الأغلبية بعد الفوز في الانتخابات البرلمانية تماشيا مع مفهوم دولة الحق والقانون، مع احترام الأقلية في إطار ضوابط دستورية وتنظيمية وأخلاقية واضحة، مع توفير الظروف المناسبة لتولي وتعاقب النخب والقيادات والحكومات والأحزاب والبرامج والسياسات والأجيال، وهي مشاركة مختلف القوى في اتخاذ القرار بغية الوصول إلى البديل الأفضل والتداول السياسي الفعال.

ـ شروط التداول على السلطة وأهم صعوباتها:

هناك العديد من المفكرين الذين وضعوا شروطا للتداول، ومنهم موريس دوفرجيه الذي حدد شروط التداول على السلطة في ثلاثة وهي:

1. التعددية الحزبية سواء كانت ثنائية أم تعددية أم بالتحالف.

2ـ إجراء وتنظيم انتخابات دورية حرة بانتظام تنتج عنها حكومة الأغلبية مع ضمان حق المعارضة.

3ـ الاتفاق على مجموعة من الثوابت الوطنية من طرف التشكيلات السياسية [3].

بينما قسم جون لويس كيرمان Jean Louis Quermonne شروط التداول على السلطة إلى

نوعين: شروط متعلقة بنظام الأحزاب وشروط متعلقة بالثوابت السياسية وهي:

1 ـ **شروط متعلقة بنظام الأحزاب:** وتتمثل في:

- التعددية الحزبية، الثنائية أو متعددة الأحزاب.

ـ تنظيم انتخابات دورية حرة بانتظام.

ـ تشكيل حكومة الأغلبية مع احترام المعارضة (الأقلية).

2 ـ **شروط متعلقة بالتواثب السياسية:** وهي كالتالي:

ـ الاتفاق على احترام مجموعة من التواثب الوطنية ومنها السياسة الخارجية، الدفاع الوطني والسياسة النقدية، والقيم الثقافية كالدين والعادات والتقاليد الاجتماعية.

ـ عدم تجاوز البرنامج الانتخابي بضمان حق العودة وحماية الديمقراطية ومقومات النظام السياسي الدستورية[1].

ومن جهة أخرى وضع البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة شروطا تضمن التداول وهي:

ـ حق جميع المواطنين من التمتع بحق الاقتراع والمشاركة في الشؤون العامة.

ـ أن تنظّم الانتخابات بصورة دورية لضمان احترام الحقوق السياسية للمواطنين.

ـ أن تكون إجراءات الاقتراع أساسها حرية الاختيار وسرية التصويت وصحة فرز الأصوات.

مما تقدم يتضح أن الشروط متقاربة مع بعضها البعض وتقترب من تعريف التداول على السلطة، لكن بعض الدارسين يعتبرونها غير كافية بل يجب أخذ الظروف التاريخية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية الخاصة بكل بلد وربطها بعلاقات القوى الفاعلة في النظام السياسي وتوازناته.

ومن هنا يمكن تحديد شروط التداول على السلطة بتقسيمها إلى ثلاثة أنواع رئيسة وهي كالتالي:

1ـ **شروط سياسية ودستورية:** تتمثل في:

ـ احترام الدستور والاتفاق على مجموعة من الثوابت، كالعمل السلمي واحترام حق العودة والقبول بتسيير المجتمع والتعامل مع قضاياه.

ـ عدم استعمال الديمقراطية للقضاء عليها.

ـ احترام مدة تولي السلطة.

2ـ **شروط تقنية تتعلق بنوع النظام الانتخابي المتبع في التصويت:**

أـ إذا كان الانتخاب بالأغلبية في دور واحد يؤدي إلى الثنائية الحزبية ولا يخدم الأحزاب الصغيرة.

ب ـ إذا كان نظام الأغلبية في دورين قد يؤدي إلى عدم الاستقرار الحكومي لأنه

يفرز عدة أحزاب متقاربة وخاصة إذا كانت متساوية في حجم التمثيل.

ج ـ نظام الانتخاب النسبي قد يؤدي إلى توسيع المشاركة والتداول إلا إنه يمكن أن يعمل على عدم الاستقرار الحكومي، مما جعل جل الدول تلجأ إلى الجمع بين نظام الأغلبية والتمثيل النسبي من أجل تحقيق الفعالية الحكومية والمساواة الانتخابية [1].

3ـ شروط اجتماعية واقتصادية وثقافية وتخص كل بلد وتتعلق بعدة مؤشرات مثل: مستوى التعليم ودرجة الفقر ومستوى المعيشة، ووضعية الطبقة الوسطى ودرجة الاستقرار السياسي وغياب العنف الداخلي، والحروب ومستوى التنمية والوضعية الاقتصادية من حيث العجز والنمو.

وعموما فإن الشروط الأساسية للتداول تتلخص في الاتفاق على مجموعة من الثوابت والتعددية الحزبية والانتخابات الدورية والأغلبية وتحديد المدة، فما المقصود بالتعددية الحزبية وتداول السلطة داخل الأحزاب السياسية؟ وأهم محددات التداول داخلها وفي الأنظمة السياسية؟

تعريف التعددية الحزبية:

"إنها الاعتراف بحق تكوين الأحزاب، وبإمكانية تعدد الأحزاب الذي يعد انتصارا للديمقراطية نظرا لدور الأحزاب في تعميق الممارسة وتوسيع نطاقها وإتاحة الفرصة للمعارضة والرأي الأخر. والتعددية الحزبية ليست مجرد وجود الأحزاب دون أن تتمتع بحقوقها في ممارسة نشاط سياسي حقيقي يمكّنها من تداول السلطة سلميا مع الأحزاب الأخرى" [2].

أما آلية تداول السلطة داخل الأحزاب السياسية فتعني: "ضرورة وجود تنوع في النخب الحزبية وأن تكون السلطة مقسمة بين عدد من القيادات ذوي الاتجاهات المختلفة والتي تتبادل فيما بينها مراكز السلطة عن طريق انتخابات دورية بدلا من احتكار فرد أو أقلية لممارسة السلطة بصفة مستمرة وجوهر الديمقراطية داخل الأحزاب هو أن يسمح بالتغيير وصنع القرار"[3]. إذا كانت آلية التداول على السلطة سمة تميز الأنظمة والأحزاب الديمقراطية فما هي أهم المحددات؟

أهم محددات التداول على السلطة داخل الأحزاب والأنظمة السياسية:

إن المحددات هي مجموعة من المؤشرات لقياس مدى ديمقراطية الأنظمة السياسية والأحزاب ومختلف التنظيمات المختلفة، وتستمد من التشريعات الدستورية والقانونية ومن البرامج والقوانين الداخلية للأحزاب السياسية ومن الخطابات والممارسات السياسية، وبحكم الترابط والتفاعل بينهما، يمكن تقسيم المحددات إلى نوعين:

محددات مشتركة بين الأحزاب

والأنظمة السياسية، محددات خاصة بالأحزاب السياسية.

أولا: المحددات المشتركة:

وتتحدد فيما يلي:

1ـ **محدد المبادئ الدستورية والتشريعات القانونية:** معظم الأنظمة السياسية الديمقراطية، تنص دساتيرها وقوانينها على مبدإ التداول على السلطة وتحددها بفترات زمنية محددة وتضبطها حتى لا يتم تأويلها وتجاوزها، وعلى التعددية السياسية والحزبية وكيفية تنظيمها وفق قواعد قانونية ملزمة واضحة وتتضمن:

أ. التعددية السياسية والحزبية: التعددية السياسية تعني تعدد الآراء أما التعددية داخل الأحزاب فتعني تعدد الآراء والمواقف والنخب والاتجاهات داخل الحزب بما يسمح للتداول والتنافس بين الاتجاهات والتيارات وفي الأخير يفوز تيار معين بطريقة ديمقراطية[1].

ب ـ الانتخابات الدورية: تعد الانتخابات الدورية الوسيلة الوحيدة لتولي السلطة وتعاقب واختيار القيادات والسياسات داخل الأحزاب وفي الأنظمة السياسية بشرط أن تكون الانتخابات حرة وتنافسية وأن يكون النظام الانتخابي عادلا وأن تراقب من السلطة القضائية حتى لا يكون هناك تزوير[2].

ج ـ تحديد مدة تولي السلطة: تعتبر جوهر التداول وعدم بقاء القيادة الحاكمة في مناصبها لفترة طويلة أو في قيادة الأحزاب كما تنص قوانين ولوائح الأحزاب الديمقراطية على تحديد مدة تولي المناصب القيادية ورئاسة الحزب أو الدولة بعهدة واحدة قابلة للتجديد مرة واحدة فقط واحترامها كما هو معمول به في فرنسا وأمريكا مثلا.

ثانيا: محددات التداول الخاصة بالأحزاب السياسية:

وتتلخص في نقطتين أساسيتين وهما:

أ ـ البرامج الحزبية والعلاقات البينية بين الأحزاب: تتضمن المبادئ العامة لأي حزب وتوجهاته حول مختلف القضايا، ونظرته إلى التعددية والتداول على السلطة وتحديد مدتها.

ب ـ النصوص الأساسية واللوائح التنظيمية للأحزاب: على اعتبار أن كل النصوص واللوائح التنظيمية الداخلية للأحزاب التي تتبنى الديمقراطية تنص على أن تولي المناصب القيادية في جميع المستويات من القاعدة إلى القمة يكون بواسطة الانتخابات والمشاركة في القرارات حتى لا يكون استبداد أو إسناد السلطة بالتعيين.

ج ـ محدد مقومات الحزب السياسي: وهي:

- التنظيم الدائم.
- التنظيم الكامل.
- الإرادة الدائمة لممارسة السلطة.
- البحث عن الدعم الشعبي.

بالإضافة إلى تأثير المحددات أو الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ودرجات الاستقرار الأمني ودور حركات المجتمع المدني المحلية والدولية وخاصة منظمات حقوق الإنسان ومنظمات مكافحة الفساد. وعلى ما تقدم يمكن إجمال أهم المحددات وهي: التعددية السياسية والحزبية، الانتخابات الدورية والأغلبية، تحديد مدة تولي السلطة، مقومات الحزب السياسي، البيئة الداخلية والخارجية، وهي متداخلة ومشتركة ولها تأثير في عملية التداول على السلطة وتختلف من بلد إلى آخر على حسب الأوضاع والظروف التي يعيشها كل بلد. وبواسطتها يمكن إثبات وقياس درجة التداول داخل الأحزاب والأنظمة السياسية ويمكن أن تحقق الاستقرار، كما يمكنها أن تواجه صعوبات وهي نوعان:

في الحالات العادية والحالات الاستثنائية، وهناك من يعبر عن الصعوبات بالأزمات، وتكون أسبابها سواء في الظروف العادية أم الاستثنائية الانقسامات وعدم التجانس وتوفر الظروف المناسبة [1]. إلا أن البعض يعتبر صعوبات التداول في الحالات العادية طبيعية وصحية للأنظمة السياسية لأنها تعمل على توطيدها واستقرارها واستمراريتها.

أما في الحالات الاستثنائية فقد تطيل في عمر الأزمة ولا تخدم الديمقراطية والتنمية كما حدث ويحدث حاليا في الكثير من الأنظمة الانتقالية بدول العام الثالث التي لا زالت تشهد حركات ومحاولات متواصلة للتحول باتجاه بناء أنظمة ديمقراطية أساسها التعددية الحزبية والتداول على السلطة، فما المقصود بالأنظمة الانتقالية وعلاقاتها بالتداول ومختلف المفاهيم وأهم مميزاتها، وأنماط التغيير ونظرياتها ونماذجها؟ وكيف تنتقل؟ وما هي عوامل الانتقال وعوائقها؟

مفهوم الأنظمة الانتقالية:

هي الأنظمة التي شهدت عمليات انتقال إلى التعددية الحزبية ولا زالت تعيش مراحل انتقالية، وتعرف بعدة تسميات منها الأنظمة السلطوية التنافسية أو الأنظمة التنافسية المقيدة أو شبه الديمقراطية أو الهجينة أو التي تعرف انفتاحا ديمقراطيا وتسمح بهامش من الحرية والتعددية. وحسب سمير أمين "أن الانتقال إلى التعددية الحزبية في الأنظمة الانتقالية كان نتيجة للأزمات الاقتصادية والاجتماعية وللتحولات الدولية وهي جزء من إدارة أزمة الحكم وجزء من الانفتاح الديمقراطي المقيد "[2].

وتتميز الأنظمة السلطوية التنافسية حسب الباحثين Lucana.way and Stiven levishky بالخصائص التالية:

1- **الميدان الانتخابي:** الانتخابات عادة ما تكون موضوع احتجاجات بسبب التزوير لصالح مرشحي النخبة الحاكمة.

2ـ **في الميدان التشريعي:** السلطة التشريعية منعدمة أو تابعة للسلطة التنفيذية.

3ـ **في الميدان القضائي:** السلطة القضائية خاضعة للسلطة التنفيذية.

4ـ **في الميدان الإعلامي:** تقييد الحرية الإعلامية وقمع الصحفيين المستقلين والإذاعة والتلفزيون خاضعان للسلطة الحاكمة كالنظام الجزائري[1].

وما يستنتج أن الأنظمة السلطوية الانتقالية تعيش مراحل انتقالية، فهي ترتبط بعمليات الانتقال الديمقراطي ومختلف مفاهيمه:

الانتقال الديمقراطي democratic transition: وهي عملية المرور من حالة إلى حالة أو مرحلة أخرى تنتهي بتغيير النظام السياسي وبناء نظام سياسي جديد يتسم بالطابع الديمقراطي والتداول السلمي على السلطة في فترة زمنية قصيرة وهو يقترب من التداول والتغيير من حيث قصر المدة[2].

ـ التحول الديمقراطي: يقترب ويأخذ نفس مفهوم الانتقال وهو عملية تغيير النظام من نظام غير ديمقراطي إلى نظام ديمقراطي ولكن في فترة طويلة، ويهدف إلى تحقيق إصلاحات سياسية لتفعيل الحكم الصالح وصياغة عملية صنع القرار السياسي في إطار قانوني ديمقراطي يمكّن من محاسبة النخبة الحاكمة[3].

ـ التغيير السياسي: هو عبارة عن عملية "التحول في الأبنية والعمليات السياسية المختلفة التي تؤثر على توزيع وممارسة السلطة السياسية والنفوذ بين القوى"[4]. وهو عملية الانتقال ولكن يختلف عن التداول من حيث اعتماد حكومة الأغلبية بمعنى أن مبدأ الأغلبية لا يؤخذ به في تشكيل الحكومة وتولي السلطة كما يحدث في الكثير من الأنظمة السياسية لدول العالم الثالث لعدم وجود ضوابط دستورية واضحة وتقاليد سياسية معمول بها، لكن يمكن أن يأخذ التغيير نفس معنى التداول إذا أخذ بمبدإ الأغلبية.

ـ الإصلاح السياسي: هو عملية تغيير بنية المؤسسات السياسية ووظائفها وأساليب عملها وأهدافها بواسطة الآليات القانونية وغير القانونية من داخل النظام السياسي بهدف مواكبة التحولات وتجاوز الصعوبات باستمرار[5].

والإصلاحات يمكن أن تكون إيجابية أو سلبية أو نتيجة لضغوطات داخلية وخارجية أو هما معا برد الفعل أي بعد حدوث الأزمات ونادرا ما تكون بمبادرة من النظام بالفعل بواسطة القرارات الوقائية الاستباقية.

ـ الثورة (التغيير الجذري): وفق تعريف الموسوعة السياسية "أنها عملية شعبية شاملة وعميقة تكون عنيفة تفضي إلى تحول

جذري للنظام السياسي والمجتمع، وتمر بخمس مراحل هي: مرحلة التمهيد والتحضير نتيجة ظهور مناخ مناسب يولد غضبا شعبيا تجاه الممارسات والأداء المنحط للنظام القائم، انهيار وتداعي النظام القديم، تفويض العلاقات والروابط القديمة، إنشاء علاقات جديدة، وأخيرا استقرار النظام الجديد"[1]. وقد تكون سلمية ونتيجة للفساد وتصنف ضمن الحركات السياسية الرائدة لتغيير الأنظمة السياسية بشكل جذري.

ونستنتج أن الانتقال الديمقراطي أو التحول أو الانفتاح أو التغيير كلها تؤدي نفس المعنى، وتشمل كل الدول التي تعيش مرحلة التحول نحو الديمقراطية، وهي تعبير عن الأنظمة شبه الديمقراطية التي بها هامش من الحرية الذي سوف يساهم في عملية الانتقال مستقبلا لحسم مسألة التداول، رغم تعقيدات العملية وخصوصيات كل بلد وتضافر عدة عوامل.

عوامل الانتقال الديمقراطي:

حظيت العوامل المساهمة في عملية الانتقال الديمقراطي باهتمام العديد من الباحثين لما لها من أهمية في العملية من أمثال جابرييل ألموند وباول بينغهام، وصماوئيل هنتغتون Samuel HinTington وPhileps وغيرهم، فألموند وبينغهام اللذان حددا ثلاثة عوامل أساسية لعملية التغيير وهي من النظام نفسه ونخبه الحاكمة، ومن القوى الاجتماعية في البيئة الداخلية، ومن الضغوطات الخارجية في البيئة الدولية، وعادة ما تتفاعل وتتكامل العوامل مع بعضها البعض[2]. بينما صاموئيل هنتغتون يرى أن عملية التغيير أو الانتقال تعود لعدة أسباب منها"[3]:

مبادرة النظام السياسي، استجابة النظام السياسي نتيجة للضغوطات الشعبية، ممارسة الضغوط الخارجية على النظام السياسي. ويمكن تقسيم عوامل الانتقال إلى عوامل داخلية وخارجية:

أ. العوامل الداخلية: تتلخص فيما يلي:

1ـ **القيادة والنخبة الحاكمة:** تبادر إلى اتخاذ قرار الانفتاح في حالات تعرض النظام لضغوطات داخلية وخارجية فتعمل على فتح مجال الحرية لتجاوز الصعوبات أو تحقيق ديمقراطية الواجهة كما حدث في الجزائر والعديد من دول العالم الثالث.

2ـ **انهيار شرعية النظام:** نتيجة ضعف الأداء والتجديد الذاتي وغياب تعاقب القيادات والأجيال على السلطة وفقدان الضبط والاستقطاب الاجتماعي.

3ـ **دور العوامل الاقتصادية:** تلعب الحالة الاقتصادية دورا مهما في عملية التحول وخاصة الأزمات الاقتصادية وتردي الأوضاع الاجتماعية، وقد ساهمت الصعوبات الاقتصادية والمالية في العديد من الدول

العربية في تراجع شرعية النظم السياسية، ترجمت بالانتفاضات والاحتجاجات للمطالبة بتحسين الأوضاع المعيشية في تلك الدول، مثل الجزائر في 1988 وتواصلها إلى اليوم.

4ـ **دور الأحزاب المعارضة ومنظمات المجتمع المدني:** تمثل الأحزاب المعارضة والمنظمات والجمعيات المختلفة الموجودة في المجتمع، كمنظمات حقوق الإنسان وجمعيات محاربة الفساد، دورا مهما في عمليات الانتقال إلى الديمقراطية والتعبير عن مختلف المطالب والمشاركة، كما ساهم تطور وانتشار الثورة المعلوماتية التي سهلت ظهور حركات سياسية واجتماعية بديلة للنظم السياسية التي عجزت عن توفير بدائل ديمقراطية[1].

ب ـ العوامل الخارجية: تتمثل في ما يلي:

1ـ **النظام الدولي الجديد:** انتقال معظم الدول الاشتراكية سابقا إلى الموجة الثالثة للديمقراطية، وتشهد حاليا الانتقال إلى الموجة الرابعة للديمقراطية وتركيزها على حركات المجتمع المدني تماشيا مع ما أعلنه كوفي عنان الأمين العام للأمم المتحدة السابق في المؤتمر الدولي الذي انعقد في نيويورك 1997 حول الحكم في خدمة التنمية المستدامة والعدالة بأن "دور إرادة الشعوب في وضع وتأهيل سلطة الحكم أساس تشكيل الديمقراطية وتشكيل الحكم الراشد".

2ـ **ضغوطات المؤسسات المالية الدولية:** التي تشترط تقديم مساعدات مالية مشروطة مقابل فتح المجال السياسي والديمقراطية واحترام وصيانة حقوق الإنسان والحكم الراشد[2].

3ـ **ظاهرة الانتشار والمحاكاة:** نجاح التحول الديمقراطي في دول ما، يشجع على المطالبة بالتغيير وخاصة الدول المتشابهة في الأوضاع واتباع أسلوب المحاكاة أو بما أسماه سكالبينو Scalapino بالانتشار والعدوى[3]. ويمكن أن يحدث التغيير من تضافر عدة عوامل داخلية وخارجية قد تكون اقتصادية، اجتماعية، ثقافية، إنسانية، على حسب خصوصية كل نظام وحرية وحراك المجتمع، ويكون وفق ثلاثة أنماط رئيسة.

أنماط التغيير:

يتم التغيير في الأنظمة التنافسية المقيدة وفق ثلاثة أنماط رئيسة وهي التغيير الرأسي، الواسطي، القاعدي:

1ـ **نمط التحول من القمة (الرأسي) transformation:** يرتبط بمبادرات السلطة الحاكمة لفتح المجال السياسي وبموجبه تمنح السلطة الحاكمة للشعب حق ممارسة بعض الحقوق الديمقراطية وتلجأ إليه حين تشعر النخبة الحاكمة ببداية الانشقاق وضعف شرعيتها، وتدرك أن استخدام العنف ضد الجماهير لا فائدة منه، يجعلها

تأخذ زمام المبادرة وتدخل بعض الإصلاحات أو الوعود بذلك وقد تكون صادقة أو للتجاوز والخروج من الأزمات والهروب إلى الأمام لتمنح لنفسها صياغة آليات جديدة تمكنها من استمراريتها وهيمنتها[1]. وبها نوعان على حسب نوع السلطة الحاكمة، مبادرة السلطة الحاكمة المدنية أو السلطة الحاكمة العسكرية.

2ـ نمط التحول من الوسط بالتفاوض transplacement: ويحدث نتيجة الأزمات والضغوطات الداخلية والخارجية وخاصة الاقتصادية والاجتماعية المختلفة.

أو لعاملين أساسين، للضعف أو لتحسن الوعي وتدارك الأخطار، وتضطر إليه السلطة الحاكمة والأحزاب المعارضة ومنظمات المجتمع المدني فالسلطة نتيجة لفقدان القدرة على السيطرة، والأحزاب نتيجة لضعفها تلجأ إلى قبول التفاوض وينتج اتفاق أو عقد يحتكم إليه الجميع لتجاوز الصعوبات والأزمات.

3ـ نمط التحول من القاعدة بالشارع: Replacement حيث يتمكن الشعب من فرض الانتقال الديمقراطي بعد مسيرات ومظاهرات الاحتجاج التي لا تخلو من العنف أحيانا مما يزيد من تقوية القوى المعارضة للنظام بما فيها الأحزاب وانهيار في قوة النخبة الحاكمة والإطاحة بها وانهيار النظام السلطوي[2]. ومن أسبابه تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين وعدم قدرة الحكومة على معالجة مشاكل المواطنين والحد من الفساد الذي يساهم في بداية الاحتجاجات وتطورها للمطالبة بالحقوق السياسية والتغيير الجذري.

ونستنتج أن الاعتماد على نمط معين لتفسير عملية الانتقال غير كاف لأنها عملية معقدة ومتداخلة على حسب طبيعة كل بلد ومحيطه الداخلي والخارجي. فما هي أهم النظريات والنماذج؟

إن نظريات التداول على السلطة وأهم نماذجها مرتبطة بالدولة الحديثة القائمة على التعددية الحزبية وتحديد مدة التداول على السلطة. أما في الأنظمة الانتقالية فإنها تلقى معارضة من قبل النظرية الاشتراكية وأقطابها لفتح العهدات، وفيما يلي أهم النظريات والنماذج:

النظرية التعددية:

تنطلق من التعدد في كل شيء طبقا للحياة الطبيعة والاجتماعية وركزت اهتماماتها بالأنظمة السياسية وأدوار ونشاطات الأحزاب والنقابات والجمعيات، واعتبرت الديمقراطية كعملية للحكم في إطار مؤسس أساسها التعددية الحزبية، والأغلبية وتحديد مدة تولى السلطة، ومن أهم روادها كارل دوتش Karl Deutsch

وموريس دوفرجيه Mourice Duverger، وروبر دال Rebert Dahl وغيرهم. وأكدت على ثلاث آليات أساسية هي:

1ـ **آلية التعدد التنظيمي المفتوح:** المتعلقة بالنظام الحزبي ومعناه حرية تشكيل الأحزاب السياسية والمنظمات والجمعيات بدون قيود.

2ـ **آلية تداول السلطة السياسية:** المرتبطة بالنظام السياسي بواسطة انتخابات حرة وتنافسية تتيح إمكانية انتقال السلطة وفق نتائجها.

3ـ **آلية منظومة الحقوق والحريات العامة:** المتعلقة بالنظام القانوني وأصبحت مقياسا لاحترام حقوق الإنسان[1].

وعموما إذا كانت النظرية التعددية تركز على الطابع التعددي في إطار احترام الضوابط القانونية فما هي نظرة النظرية الديمقراطية الحديثة؟

النظرية الحديثة:

ارتبطت بتطور الأنظمة الديمقراطية وبالمفهوم الجديد للدولة الحديثة، دولة الحق والقانون، القائمة على احترام حقوق الإنسان والتمثيلية والمشاركة في التنمية وفي جميع الجوانب لضمان الحكم الصالح. وتنظر إلى التداول على السلطة وتربطها بعمليات الانتقال الديمقراطي وبتغير الظروف الاقتصادية والاجتماعية المناسبة، وتعتبر أن الزيادة في النمو الاقتصادي على أساس الحرية الاقتصادية يؤدي إلى ارتفاع الدخل، ونشوء الطبقة الوسطى وتوسعها يحقق الديمقراطية والتداول على السلطة على اختلاف مداخلها ونماذجها:

1ـ **المدخل التحديثي:** يجمع بين الديمقراطية والتنمية الاقتصادية وأهم روادها آدم سميث Adams Smith الذي يعتبر أن الاقتصاد هو المحرك الأساسي، ودعا إلى الحرية السياسية. وسيمور مارثن ليبست Seymour Martin Lipsit الذي ربط بين الديمقراطية ومستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية والحكم الصالح. ومن جهة أخرى أشار جروسمان ونوح Grossman and Noh أن الانتقال إلى نظام ديمقراطي، سوف يضمن خضوع الحاكمين للمحاسبة مما يجعلهم يعملون على ترشيد النفقات لضمان استمراريتهم[2].

2ـ **المدخل البنيوي:** يركز على عمليات التغيير التاريخية طويلة المدى وعلى قوة التفاعلات بين القوى الفاعلة في الدولة وصراعها مع السلطة، وأن ميزان القوة هو الذي يعمل على التغيير والانتقال الديمقراطي وحصول الاتفاق بشأن التداول، وترسيم الاتفاق على تقاسمها[1].

3ـ **مدخل الانتقال الديمقراطي:** يركز على شروط ومراحل الانتقال الديمقراطي

نتيجة لوجود صراع بين طرفين داخل النظام الانتقالي: طرف معتدل وآخر متشدد، وعملية الانتقال تنجح بين الطرفين المعتدلين، ومن أبرز رواد هذا المدخل دانكورث روستو Dankwart Rustow وصامويل هنتغتون Samuel p Huntington ومايكل ماكيفول Michael Mcfoul وغيرهم.

ف: دانكورث روستو Dankwart Rustow حدد أربع مراحل لعملية الانتقال الديمقراطي وهي[2]:

1ـ مرحلة تحقيق الوحدة الوطنية: على الأقل وجود كيان اجتماعي يتسم بالأغلبية في التقارب.

2ـ مرحلة الإعدادية الأولية للديمقراطية: وتكون نتيجة للصراع حتى بالعنف بين نخب اقتصادية جديدة ونخب محافظة، وقد تتميز الديمقراطية في المرحلة هته بالهشاشة نتيجة لتفوق النخبة الحاكمة والتي تسد الطريق أمام حكم الديمقراطية.

3ـ مرحلة عملية الانتقال البدائي الديمقراطي أو مرحلة القرار: نتيجة توصل أصحاب الصراع إلى تسوية سياسية ووضع قواعد ديمقراطية تمنح الجميع المشاركة في السلطة.

4ـ مرحلة الانتقال الثانية أو مرحلة التعود وترسيخ الديمقراخية: رغم صعوبة قبولها من الجيل الأول بسبب الخلافات، ثم تتعود الأجيال المقبلة عليها وتترسخ بحكم التاريخ.

بينما صامويل هنتغتون Samuel p Hantington قد ركز على نموذج الموجة الديمقراطية التي هي عبارة عن مجموعة من حركات الانتقال من نظام غير ديمقراطي إلى نظام ديمقراطي يتميز بالانفتاح والتعددية والمشاركة السياسية والتداول على السلطة واحترام حقوق الإنسان وغيرها من المبادئ الديمقراطية في فترة زمنية، سواء كان النظام السياسي ملكيا أم جمهوريا أم سلطويا أم الحزب الواحد[3].

واعتبر أن العالم مر بثلاث مراحل للموجات الديمقراطية ساهمت في ازدياد عدد الدول الديمقراطية في العالم وآخرها كانت بعد 1974 بعد سقوط النظام العسكري في البرتغال. وقد شملت الموجة الثالثة العديد من الدول العربية منها: لبنان، مصر، المغرب، الأردن، الجزائر وغيرها[1]. وحسب كارل جيرشمان Gershman Carl تبعت كل موجة ديمقراطية عثرة وتراجع عن الديمقراطية صعبت من تعزيزها وخلفت وراءها أنظمة ديمقراطية تجمع بين الانفتاح والتقييد ومهدت لمرحلة الموجة الرابعة. وحسب مايكل ماكفول Micael Mcfoul الذي توصل إلى نموذج الموجة الرابعة للديمقراطية بعد دراسته العديد من الأنظمة الانتقالية وخاصة في أوربا الشرقية والاتحاد

السوفييتي سابقا، وتعني الانتقال من نظام تسلطي إلى نظام ديمقراطي، والمعارضة تستغل هامش الحرية ويمكن أن يحدث التغيير من الخارج بالقوة أو بالأزمات الطاحنة أو موت الحاكم، ووضع شروط لنجاح الانتقال الديمقراطي وحددها فيما يلي[2]:

نظام شبه ديمقراطي، ضعف شعبية رأس النظام، اتحاد المعارضة، لجنة مستقلة لمراقبة الانتخابات، عدد من المنافذ الإعلامية المستقلة، تعبئة الجماهير، انقسام وسط قوات الجيش والأمن.

وآخرون يربطون التغيير والديمقراطية بالتطور العلمي لوسائل الاتصال الحديثة كريكاردو ستاجليانو Ricardo Stagliano الذي ركز على الديمقراطية الرقمية واستخدم تكنولوجيات الإعلام والاتصال الحديثة المساعدة على الاتصال والمشاركة والتعبير عن الآراء المختلفة[3]. وبصفة عامة فإن المداخل والنماذج تركز على الرخاء الاقتصادي لعملية الانتقال الديمقراطي، وأن التداول على السلطة يعني تحديد المدة ويشمل احترام حقوق الإنسان والحريات العامة والتعددية والانتخابات، وإن لم توجد الانتخابات لا توجد الحرية[4]. بل بالعكس قد تكون نتيجة للأزمات الاقتصادية والعنف والتدخلات الأجنبية وربما لرغبة بعض النخب الحاكمة. إلا أن هذا الرأي يقابله رأي آخر يرى أن التداول يكون بفتح العهدات نزولا عند رغبة وحرية اختيار الشعوب.

النظرية الماركسية والأنظمة الانتقالية وفتح العهدات:

النظرية الماركسية التي تقف ضد التعددية الحزبية والتداول على السلطة رغم انطلاقها من التعددية والأغلبية لطبقة البروليتاريا. وتعتبر أن التداول يكون داخل الأحزاب الاشتراكية تمهيدا للقضاء على الدولة والنظام السياسي.

بينما تيار آخر من أمثال سيمون بوليفار مع تحديد مدة تولي السلطة في الحكومة والبرلمان فقط، بينما فتح العهدات وخاصة منصب رئيس الجمهورية والدولة بأنها تجسيد لحرية اختيار الشعوب يعطي التبرير للتراجع والاحتفاظ بالسلطة كما يحدث حاليا في فنزويلا والعديد من الدول العربية كالجزائر واليمن، وبعض الدول الإفريقية (ساحل العاج)، وزيمبابوي وغيرها [1].

أما النظرية الإسلامية، رغم أن التداول على السلطة وتحديد مدة تولي السلطة مرتبطة بالدولة الحديثة ونظرا للتطورات فهناك من المفكرين المعاصرين من يقبل التعددية الحزبية والتداول على السلطة وتحديد مدة تولي السلطة كيوسف القرضاوي وفهمي هويدي[2].

وعليه فإن عملية الانتقال والوصول إلى مرحلة تعزيز وترسيخ الديمقراطية والتداول

السلمي على السلطة في الأنظمة السلطوية لا تخلو من صعوبات نظرا لتعقيداتها وقد تتداخل فيها عدة عوامل وأطراف نتيجة الظروف الاستثنائية المعيشة والانقسامات وعدم التجانس وتوفر البيئة الملائمة. كما أن نجاح عملية الانتقال مرهونة إلى جانب توفر بعض العوامل المناسبة ضرورة وضع الدساتير الديمقراطية التي تأخذ بالنظام البرلماني وبنمط الانتخاب والتمثيل النسبي، الذي يسهل التعامل مع الأقليات العرقية والسياسية ويضمن مرونة في التعامل مع مختلف التغيرات الداخلية والخارجية أحسن من النظام الرئاسي [3].

وتقاس مرحلة وعملية الانتقال إلى الديمقراطية بمدى التداول على السلطة بين الأحزاب وبين النخب، وخاصة بعد إعادة تنظيم العلاقات فيما بينها بعد التفاوض والوصول إلى حلول توفيقية لتداول السلطة[4]. وإجمالا فإن عمليات الانتقال وبناء الأنظمة الديمقراطية تنجح في الأنظمة البرلمانية وتقاس بآلية التداول على السلطة، فهل يكون مستقبل النظام الجزائري مبنيا على آلية التداول على السلطة؟

التعددية الحزبية وأهم محددات التداول على السلطة في الجزائر:

إن انتقال النظام السياسي الجزائري إلى التعددية الحزبية بعد دستور 1989 ودستور 1996 بأن تضمن مبادئ ومحددات للتداول على السلطة داخل النظام والأحزاب السياسية كتحديد الثوابت الوطنية والتعددية الحزبية، والانتخابات الدورية والأغلبية، وتحديد مدة تولي السلطة ليتراجع عنها في 2008. وقد وارتبطت الظاهرة الحزبية بتاريخ الحركة الوطنية ونخبها وتبنت تصوراتها للدولة والسلطة ببناء جمهورية جزائرية ديمقراطية اجتماعية، واختارت النظام البرلماني. وقد مرت بأربع مراحل: مرحلة التعددية الحزبية أثناء الحركة الوطنية، والتعددية السياسية أثناء الثورة ومرحلة الأحادية، وأخيرا مرحلة الانتقال إلى التعددية الحزبية.

وصنفت الأحزاب الجزائرية على أساس إيدولوجي إلى:

- أحزاب التيار الوطني.
- أحزاب التيار الديمقراطي (العلماني).
- أحزاب التيار الإسلامي.

وهناك من يصنفها- ومنهم هواري عدي مثلا- [1] إلى:

1ـ **أحزاب النظام:** أو السلطة (الإدارة) كجبهة التحرير، التجمع الوطني الديمقراطي.

2ـ **الأحزاب الإسلامية:** وتضم الجبهة الإسلامية للإنقاذ، حركة حمس، حركة النهضة.

- **الأحزاب غير الإسلامية:** وتضم جبهة القوى الاشتراكية، التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية، حزب العمال.

وبناء على ما تقدم يمكن تصنيف الأحزاب الجزائرية على الأساس التالي:

1ـ **أحزاب النظام (السلطة):** وتضم الأحزاب التي تساند السلطة مثل أحزاب التحالف الرئاسي.

2ـ **أحزاب المعارضة:** وهي قليلة، جبهة القوى الاشتراكية، وجبهة الإنقاذ المحظورة، وبعض التنظيمات والحركات في الخارج.

3ـ **أحزاب صغيرة:** وهي تلك الأحزاب التي تظهر في المناسبات الانتخابية، ولا تملك في الكثير من الأحيان مقومات الحزب السياسي.

إن الأحزاب بعد ظهورها على اختلافها وضعت في برامجها ونصوصها التنظيمية الرسمية تصوراتها ونظرتها للتعددية والتداول السلمي على السلطة، وبعد الاطلاع على برامجها ونصوصها التنظيمية تبين بأنها لا تختلف عن بعضها ومستوحاة من تاريخ الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، وأنها تفرض قيودا على التداول الداخلي على مختلف المناصب القيادية والتي سوف تؤثر على التماسك الحزبي وبناء الديمقراطية داخل الأحزاب وفي المؤسسات السياسية مستقبلا.

وما يستنتج أن التجربة الديمقراطية في الجزائر لم تتجاوز المراحل الانتقالية وأثبتت أن النظام السياسي الجزائري ينتمي إلى الأنظمة "الانتقالية المقيدة"[2]. ويعيش أزمة التداول إلى جانب الأحزاب السياسية على اختلافها، فما مستقبل التعددية والتداول في الجزائر وأهم السيناريوهات المحتملة؟

ـ سيناريوهات مستقبل التعددية والتداول على السلطة في الجزائر:

إن إلقاء نظرة على وضع النظام السياسي والتعددية الحزبية وآفاقها المستقبلية في ظل المعطيات القائمة والمحتملة في الوقت الراهن، لمحاولة وضع السيناريوهات المحتملة وأطراف التغيير ومستويات أو أنماط التغيير، وما هو شكل النموذج الأنسب الذي يمكن إسقاطه على النظام السياسي الجزائري في ظل الموجة الرابعة للديمقراطية الذي تقابله الموجات الشعبية مع الأخذ بتأثير العوامل البيئية الداخلية والخارجية، والاطلاع على بعض الدراسات التي اهتمت بمستقبل النظام السياسي الجزائري، يتبين أن مسألة الإصلاح والتغيير للنظام السياسي الجزائري قضية مطروحة من قبل الأحزاب والسلطة الحاكمة والقوى المؤثرة وحركات المجتمع المدني والقوى الخارجية. فما هي أهم

اقتراحات ومطالب التغيير، وهل التغير يكون من الأحزاب أم من السلطة أم من الشعب؟

إن النظام السياسي يعيش أزمة متعددة الأوجه ومنها أزمة التداول على السلطة، نتيجة انغلاقه على نفسه وضعف شرعيته لعدم مشاركة جل الأحزاب والعزوف من المواطنين عن المشاركة في الانتخابات، وأمام هذا الوضع يجد نفسه في مواجهة الضغوطات الداخلية للمجتمع المعبرة عن حاجة الشعب للعيش الكريم والتطلع للحرية، والعدالة والفعالية والرشادة الاقتصادية والمطالب الحزبية الداعية للتغيير اعتمادا على ضغوطات الشارع والتحولات الإقليمية في الوطن العربي والمواقف الدولية الداعمة للحرية والديمقراطية.

فالسلطة الحاكمة أجبرت وأعلنت عن نيتها للمبادرة بالإصلاح من دون تحديد رزنامة وخطوات الإصلاح، استجابة للضغوطات والاحتجاجات الاجتماعية أكثر من استجابتها للمطالب الحزبية المطالبة بالتغيير، وهل الحل يكون بإدخال إصلاحات جزئية لمواجهة المتغيرات، أو وضع دستور جديد ككل؟

بينما الأحزاب بشقيها الموالاة والمعارضة عبرت عن مواقفها في خطاباتها عن ضرورة التغيير. ومن الاقتراحات الحزبية للتغيير ما يدعو لمرحلة انتقالية أو التغيير الجذري، بحل البرلمان وتعيين حكومة مستقلة وإنشاء مجلس تأسيسي، مع تغيير شامل للدستور يعيد التوازن للسلطات في إطار النظام البرلماني.

فأحزاب السلطة (أحزاب التحالف الرئاسي) ترى أن التغيير يكون وفق ما تطرحه السلطة حيث عبرت كل من جبهة التحرير الوطني وحركة (حمس) عن ضرورة تغيير الدستور، وتوسيع الحريات واعتماد الأحزاب، ما عدا التجمع الوطني الديمقراطي، مع سعيها للمحافظة على مواقعها داخل المؤسسات المنتخبة برفضها حل البرلمان، ومواقفها إلى جانب السلطة لتقديم تنازلات ومقترحات لتهدئة الشارع واستقطاب المعارضة لمواكبة ما يحدث من ثورات وإصلاحات في الدول العربية، وما هو مطروح في الساحة من مطالب واقتراحات سياسية للتغيير[1].

بينما أحزاب المعارضة تطرح التغيير الجذري، ويبرز تياران للتغيير الجذري للنظام:

1ـ تيار يطالب برحيل النظام، رغم ضعفه، يمثله التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية وبعض المنظمات.

2ـ تيار يطالب بالتغيير الجذري السلس السلمي بإشراك السلطة وبالحوار مع الجميع، مثل بعض الشخصيات السياسية

كعبد الحميد مهري، أحمد بن بيتور، وبعض الأحزاب، كحركة النهضة، وحركة الإصلاح الوطني، الجبهة الوطنية الجزائرية، جبهة القوى الاشتراكية، حزب العمال. وما يلاحظ أن هذا التيار يمثل رأي أغلبية الأحزاب ويلتقي مع توجه السلطة الحاكمة مع اختلافات في المقترحات ويمثل سيناريو نمط التغيير من الوسط.

لكن هل يمكن للأحزاب السياسية بشقيها الموالية والمعارضة أن تحدث أو نتوقع التغيير منها في ظل الظروف الحالية؟

الإجابة تكون بالسلب نتيجة لضعفها ولأن بيئة النظام السياسي ومحدداته لا تشجع على التغيير السياسي الحزبي ومن أهمها ما يلي:

ـ ضعف دور الأحزاب في مواجهة الحكومة وطرح البرامج ومناقشة السياسات الحكومية، ويمكن أن تصبح الأحزاب السياسية عائقا أمام التغيير وبعضها يعمل على الحفاظ على الأوضاع القائمة لتكريس امتيازات حزبية مصلحية ضيقة مثل أحزاب التحالف الرئاسي وبعض الأحزاب الصغيرة.

ـ أزمة برامج الأحزاب وغياب القضايا الجوهرية والأساسية، وعدم تقديم برامج لإيجاد الحلول اللازمة ومعالجة المشاكل الاجتماعية بل أصبحت تدعم برامج غيرها.

ـ غياب آليات التداول على السلطة والشرعية والحل السلمي للنزاعات داخل الأحزاب فتح المجال للانشقاقات وإلى تأجيل الديمقراطية.

ـ علاقة الأحزاب بالمجتمع أصبحت محدودة بعزوف الشباب عن التغيير بواسطة صناديق الاقتراع وفقدان الأمل في الأحزاب والسلطة وارتفاع نسبة المقاطعة وعدم قدرة الأحزاب على معالجة الكثير من القضايا، مثل أحداث العروش وغيرها، لتعطي للشارع المجال ليعبر بالمظاهرات.

ـ ضعف الثقافة السياسية وعدم وجود التزامات وضوابط سلوكية أخلاقية تحترم العمل الديمقراطي.

ـ النفور من الأحزاب السياسية بحجة أنها مجرد أبواق للنظام السياسي، وبأنها إطار للسياسيين الذين يسعون لتحقيق المصالح الشخصية وأن الأحزاب لم تلعب أي دور في تحسين ظروفهم.

ـ التضييق على تشكيل واعتماد الأحزاب بجملة من القرارات ومنها استمرار حالة الطوارئ وتقييد الحرية الإعلامية.

ـ طبيعة السلطة الشكلية والقوى المؤثرة فيها كالسلطة العسكرية التي لا تشجع على الديمقراطية التمثلية لأنها قائمة على الطاعة والموالاة.

ـــ توفر الأموال يساهم في جعل السلطة الحاكمة تتجاوز الأحزاب لشراء السلم الاجتماعي.

وبصفة عامة نظرا لغياب المعارضة القوية ولتوفر الأموال وعدم التكافؤ في استعمال الإمكانيات المالية والإعلامية يضعف المعارضة ويجعلها تجري وراء الامتيازات ولا تعبر عن الشعب وخاصة الشباب والنظام يفهم المعارضة على أنها العنف والتهديم وعدم الاستقرار، فيلجأ إلى تقييدها وعدم فتح الحرية أمامها.

بينما الدراسات التي اهتمت بمستقبل النظام السياسي الجزائري، يمكن تسجيل ثلاثة اتجاهات رئيسة، بأن النظام السياسي الجزائري جامد ومتعثر التحول، وقابل للتغيير الجزئي، وقابل للتحول نحو الديمقراطية وهي كتالي:

الرأي الأول: أن النظام جامد وينتمي إلى نوع الانتقال الديمقراطي المتعثر: وهذا الطرح يتبناه مجموعة من الدراسيين من بينهم الهاذي شلبي نظرا لأن المسألة المركزية- التداول على السلطة- غير مقبولة من طرف شاغلي السلطة (المحافظين الجزائريين)[1].

وأحمد منيسي الذي يعتبر التجربة الجزائرية تحمل العديد من السمات للانتقال المتعثر لأنها تعاني من مشكلات اقتصادية حادة كالفساد وتأخير التحول واندلاع أعمال العنف، وأن الحياة السياسية اتسمت بدور متزايد للعسكريين منذ الاستقلال المناقض للتحول القائم على الطبيعة المدنية للسلطة والفصل بين الجيش والسياسة، وعملية الانفتاح السياسي الاقتصادي اقتصرت على إشراك الشعب في تحمل تبعات الأزمة الاقتصادية دون السياسية[2].

كما يتفق تقرير التنمية الإنسانية في العالم العربي لعام 2004 الصادر بتاريخ 5 أفريل 2005 المتضمن عواقب عدم تداول سلمي حقيقي للسلطة في الدول العربية ومن بينها الجزائر، حيث نشر تقريره حول الوضع السياسي في الوطن العربي وخلص إلى أن الوضع بين دول تمنع التعددية الحزبية ودول تسمح بالتعددية الحزبية، ولكنها تضع القيود في وجه الأحزاب المعارضة وتتمثل في حرمانها من الموارد والتغطية الإعلامية والتحكم في إجراءات الترشح والانتخابات باستخدام القضاء والجيش والأجهزة الأمنية لتحجيم نشاطها وملاحقة قادتها وناشيطها والتأثير في نتائج الانتخابات[1].

الرأي الثاني: أن النظام السياسي الجزائري قابل للتغيير بإدخال إصلاحات جزئية وانفتاح سياسي محدود: وفي هذا الشأن توقعت الباحثة السويسرية إيزابيل وينفراس Izabel Winferss في محاضرة ألقتها بالجزائر في 2009 بعنوان "تشريح نظام الحكم في الجزائر". وتوقعت حدوث تغيير وانفتاح سياسي

محدود في السنوات المقبلة في محاولة السلطة الحاكمة تجاوز حالة اللااستقرار وامتصاص آثار الأزمة المالية العالمية وحددت الخيارات أو السيناريوهات المتاحة أمام النظام الحاكم المتمثلة فيما يلي[2]:

1ـ **الخيار الأول:** فتح وإنشاء قنوات أو صمامات أمان أو قنوات لتأطير المجتمع يضم حرية الرأي وإنشاء الأحزاب والجمعيات.

2ـ **الخيار الثاني:** تفكك الوضع العام في البلاد وهو وضع خطير لغياب قوة حزبية أو اجتماعية تؤطر ذلك وما يخشاه النظام ظهور قوة مضادة للشرعية الحالية مثل ما حدث مع جبهة الإنقاذ سابقا.

3ـ **الخيار الثالث:** الأكثر احتمالا هو استمرار الوضع القائم حاليا رغم صعوبة التحكم فيه نظرا لغياب قوة قادرة على تغيير الأوضاع ومتجذرة في المجتمع، وأن النظام قادر على التكّيف وإعادة إنتاج نفسه بإدخال إصلاحات جزئية وإيجاد بديل. ومن العوامل الداخلية والخارجية التي تساعد على ذلك ما يلي:

العوامل الداخلية: الاعتماد على الريع البترولي وعلى القاعدة الداعمة خصوصا الأسرة الثورية واتباع سياسية التقييد لقمع المعارضة وكذا سياسية الاستقطاب تجاه قوى أخرى من المجتمع وخصوصا الإسلاميين للبقاء.

العوامل الخارجية: أحداث11 سبتمبر 2001 التي جعلت فرنسا وأمريكا لم تعودا مهتمتين بالتسلط ودعم الديمقراطية في الجزائر، لأنهما يفضلان الاستقرار على الديمقراطية مؤيدة طرح السلطة التي نجحت في تسويق الخطر الإسلامي وظهور القاعدة. كما ركزت على العراقيل التي تواجه هذا السيناريو الذي يضمن الاستقرار وخاصة الصعوبات الاقتصادية ونقص الثقافة الديمقراطية لدى الشعب، ولتجاوز الصعوبات يجب على النظام الحاكم وضع خريطة طريق للقضاء على اللااستقرار تتضمن ضرورة:

ـ مبادرة النظام الحاكم القيام بإصلاحات تشارك فيها كل القوى مع توفير ضمانات لرجال النظام والعفو اقتصاديا عنهم حتى لا يقاوموا التغيير.

ـ الاتفاق بين مختلف القوى، الأحزاب والسلطة والجيش على احترام ودعم التعددية باتفاقها على مجموعة من الأسس والإصلاحات التي تحقق مصالح المجتمع والتنمية وضمانات الديمقراطية وعدم التراجع عنها أو الانقلاب عليها من أي من الأطراف.

الرأي الثالث: أن النظام السياسي الجزائري قابل للتحول نحو الديمقراطية. ويتبنى هذا الطرح المفكر الإيطالي جيكامو ليكاني Giacomo Luciani المهتم

بدراسة النظام السياسي، إذ يقر بأن النظام السياسي الجزائري قابل للتحول نحو الديمقراطية اعتمادا على عدة عوامل داخلية وخارجية أهمها:[1].

- تمتعه بالإرث التاريخي وبشرعية تاريخية استمدها من ثورته التحريرية مقارنة مع باقي الدول العربية.

- انتشار التعليم بعد الاستقلال وسياسة التعليم ساهمت في تمدن وتحضر الكثير من السكان.

- نمو بعض القيم في المجتمع كالعدل والمساواة بين الجميع وعدم وجود الطبقية اجتماعيا.

- التركيبة الإثنية لم تؤد في كثير من الأحيان إلى تقسيم المجتمع أو الانفصال رغم وقوع بعض أحداث العنف.

- التواصل بين الجزائر وأوربا في الماضي والحاضر يساهم في الانتقال الديمقراطي وخاصة في ظل الثورة المعلوماتية.

وبصفة عامة فإن الإصلاح والتغيير مسألة مطروحة في الجزائر لكن نظرة الأحزاب والسلطة والقوى الخارجية تختلف في الطرح كل حسب مواقفه وتأثير العوامل والتطورات الحاصلة، كما أن الدراسات المهتمة بمستقبل النظام السياسي في ظل الظروف الحالية قد حددت الاتجاهات ووضعت السيناريوهات.

لكن عملية التنبؤ شيء آخر نظرا لأن التغيرات مستمرة ومعقدة ولأنها تختلف من مرحلة إلى أخرى. وعلى هذا الأساس يمكن وضع ثلاثة سيناريوهات رئيسة الأكثر احتمالا التي يمكن أن تساعدنا على محاولة تحديد المتغيرات والنموذج المحتمل.

أهم السيناريوهات المحتملة وهي:

1ـ المحافظة على الوضع القائم: إن سيناريو المحافظة على الوضع القائم بدا قبل التعديل الدستوري وتجسد مع تعديل دستور 1996 في 12 نوفمبر 2008، وخاصة تعديل المادة 74 بفتح العهدات الرئاسية والتراجع عن تحديد التداول على السلطة لضمان استمرارية السلطة الحاكمة في ظل ضعف جل الأحزاب وحركات المجتمع المدني واحتواء بعضها، وغياب المشاركة الشعبية المباشرة نظرا لتمرير التعديل الدستوري بدون استفتاء شعبي كما وعد رئيس الجمهورية ليبرهن بأن النظام السياسي نظام شعبوي ضد الديمقراطية والتداول والتعددية والاختلاف تجسيدا للنظرية الماركسية الوحدوية، ويقترب من النظام الوراثي أو التسلط الجديد في معظم الدول العربية وبعض دول أمريكا اللاتينية كفنزويلا وبعض الدول الإفريقية مثل كوت ديفوار، وزيمبابوي، تجسيدا لمقولة ماكس فيبر "أنا الدولة والدولة أنا" وغياب الفصل بين السلطات، والفصل بين الملكية الخاصة للحاكم والثروة العمومية، أو ميزانية الدولة ككل يوزع الهبات كما يرضى

للاستمرارية، لأن النظام السياسي يتميز بالسلطوية وسيطرة السلطة التنفيذية لرئيس الجمهورية واستعمال الخطابات الديمقراطية للاستهلاك الإعلامي[1].

وقد تجسّد بالتعديل الدستوري والتراجع عن تحديد العهدات الرئاسية من دون أن يشمل على تعيين نائب الرئيس أو الوزير الأول من الأغلبية البرلمانية أو إجراءات تسهل حرية تشكيل الأحزاب ورفع حالة الطوارئ، وحرية التجمع والرأي. ومن العوامل والأطراف التي ساهمت في المحافظة على الوضع القائم والتراجع عن التداول على السلطة مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية بعضها يرجع إلى السلطة الحاكمة، وبعضها إلى الأحزاب ومنها ما يلي:

العوامل المتعلقة بالسلطة:

تتمثل في مجموعة من العوامل الشخصية لصناع القرار ورجال السياسية حالت دون الدفع بحركية العمل التنموي المتوازن والمرتبطة بالصلاحيات الواسعة لرئيس السلطة التنفيذية (رئيس الجمهورية) المهيمن على كل الصلاحيات مما يقلل من شأن المعارضة والعملية الانتخابية والمؤسسات في عيون السلطة الحاكمة هي دائما لصالح مرشح السلطة والحزب المساند من السلطة.

وفي هذا الصدد يؤكد الدكتور محمود المجدوب: "أن السلطة التنفيذية في الأنظمة العربية هي أقوى السلطات وأن الحزب الذي تسانده السلطة هو أقوى الأحزاب، هذا وإن كان تأثيره الجماهيري منعدما"[1]. تجسيدا للوصاية الأبوية أو العصبية الخلدونية حسب الكاتب Roy Olivier، وحسب حنفي، التداول الحقيقي: "هو تداول أجيال وأفكار وليس وسيلة تستخدمها النخب الحاكمة لإعادة إنتاج نفسها بنفسها"[2].

- الإصلاحات السياسية والاقتصادية في الجزائر أنتجت نظاما سياسيا مقيدا، وغير متجانس ينقصه التخصص المؤسساتي ويتميز بأنه نظام دولاتي للسيطرة على المجتمع، وأن خيار اقتصاد السوق لتبييض وغسل الأموال وإعادة تدويرها بالرشوة والاختلاس[3].

ـ سيطرة نفس النخبة الحاكمة والمعارضة وعجزها عن إدارة الأزمة من نفس الجيل، جيل الثورة وأن تعاقب الأجيال على السلطة في الجزائر غير موجود منذ الاستقلال، لأن كل رؤساء الجمهورية ورؤساء الأحزاب ينتمون إلى جيل الثورة، وكذا قيادات الجيش كقائد الأركان، وزير الدفاع[4].

- تنظيم الانتخابات وفق تعددية الأحزاب والتنافس، لكنها لم تحقق التغيير المطلوب والتشكيك في نتائجها من المشاركين لا يغير منها نتيجة لضعف المعارضة[5].

ـــ توفر الأموال بما حققته الجزائر من ارتفاع أسعار البترول عام 2006 ما يقارب 80 مليار دولار تساعد النظام على احتواء الأحزاب، المجتمع المدني وشراء السلم الاجتماعي[6].

ـ حالة الطوارئ للإطاحة بحقوق الأحزاب وحق التجمع.

العوامل المتعلقة بالأحزاب:

تتعلق ببنية الأحزاب الموالية أو المعارضة ويمكن تلخيصها فيما يلي:

ـ أحزاب التحالف الرئاسي تسعى للمحافظة على مواقعها داخل المؤسسات المنتخبة برفضها حل البرلمان والمؤسسات المنتخبة للمحافظة على المكتسبات السلطوية.

ـ ضعف الأحزاب وغياب التداول داخلها وعلى رأس الحزب. ومنذ ظهور التعددية إلى اليوم لم يسلم أي حزب من ظهور جناح إصلاحي ذي صلة بدمقرطة الحزب ونبذ الزعامة، والتداول على السلطة[7].

ـ تمويل وموارد الأحزاب محدودة بحكم أن القانون حددها في إعانات الدولة واشتراكات الأعضاء والأنشطة غير التجارية والتبرعات والهبات، وخاصة أن أغلب أعضاء ومناضلي الأحزاب من ذوي الدخول الضعيفة وفي ظل غياب الصحافة الحزبية.

ـ ضعف حجم الأحزاب وانتشارها على المستوى الوطني، أثر على عدم قدرتها على تعبئة الجماهير للمشاركة وعدم استطاعتها مواجهة العزوف كون نشاطها يتسم بالموسمية والتقطع وإهمالها الشأن المحلي والتعددية الحزبية أصبحت نتيجة الانقسامات والانشقاقات وليست طبيعية من المجتمع كمؤشر على القوة.[1]

ـ دور الأحزاب داخل البرلمان محدود وضعيف أمام الحكومة، دون القدرة على تمرير واقتراح وتعديل العديد من القوانين ليقتصر على التسجيل فقط.

العوامل الخارجية:

وتعود إلى التحولات التي شهدها العالم بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 ومساهمتها في التقارب في المواقف الدولية للدول الكبرى مع الجزائر مثل أمريكا حول عمليات مكافحة الإرهاب، رغم أن أمريكا في بداية الأزمة الأمنية الجزائرية مالت إلى جانب الحركات الإسلامية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للجزائر من خلال إصدار الكنغرس قرارا يقضي برفض بيع أو إمداد الجزائر بالأسلحة، لكن بعد الأحداث تغير موقف أمريكا لدعم السلطة الحاكمة للمحافظة على الوضع القائم بمضاعفة استثماراتها ومشاركة الجزائر في مكافحة الإرهاب، ومحاولة منافسة الوجود الفرنسي والروسي، وخاصة

بعد إبرام صفقة الأسلحة مع روسيا بقيمة 7 مليارات دولار لتواصل تعاونها.

وخلال سنة 2007 حاولت إنشاء قاعدة عسكرية أمريكية (أفريكوم) للقوات الأمريكية الموحدة في إفريقيا لمحاربة الإرهاب والحصول على الطاقة والطاقات المتجددة [2]. جعل البعض يعتبر من تحديات بناء الديمقراطية في الجزائر صعوبة التخلي عن الدولة التيوقراطية لتعزيز التطور الاقتصادي والاجتماعي ليشمل فئات واسعة ويحقق التنمية المستدامة[3] والمحافظة على الوضع القائم للاستمرارية. لكن هذا السيناريو لا يدوم بتغير المعطيات الداخلية والخارجية ولا سيما الموجات الديمقراطية الشعبية الداخلية للمطالبة بالديمقراطية والتداول على السلطة ومحاربة الفساد.

2ـ **إدخال إصلاحات جزئية:** إن سيناريو التغيير الجزئي يعتبر من أوسط الحلول وأسرعها لمواكبة التحولات وتجاوز الصعوبات والرد على المطالب لضمان الاستمرارية وتغيير النظام أحسن من المطالبة بإسقاطه. إن حدوث تغيير وانفتاح سياسي جزئي في الجزائر يمكن إرجاعه إلى محاولة السلطة امتصاص الاحتجاجات الاجتماعية والمطالب الحزبية المعبرة عن مواقفها من التغيير. وما يجري من ثورات على المستوى العربي وما تطرحه من إصلاحات دستورية يقوم على إعادة صياغة الدساتير والاعتراف بمختلف الحقوق السياسية والاجتماعية. ومن العوامل التي تساهم في هذا السيناريو ما يلي:

ـ التغيير بإدخال إصلاحات جزئية من القمة أو بإشراك المعارضة من الوسط وقبولها نتيجة لضعفها ولضغوطات الشارع المختلفة والتحولات الخارجية للتكيف والاستمرارية، يلجأ النظام إلى رد الفعل واحتواء وفتح المجال أمام المعارضة لتجاوز الصعوبات.

ـ مساهمة بعض الأحزاب والجمعيات في دعم النظام على إدخال إصلاحات جزئية لتجاوز الصعوبات فقط دون معالجة شاملة، وهي من سمات النظام الجزائري، الحلول المؤقتة، كقانون السلم والمصالحة الوطنية من قبل.

ـ إن النظام يتراجع عن الكثير من القوانين نتيجة الضغوطات الاجتماعية وإدخال إصلاحات رد الفعل.

ـ حصول الجزائر على مداخيل معتبرة من عائدات ارتفاع أسعار المحروقات، لكن الفساد وغياب الاستثمار المنتج يولد احتجاجات الشارع الاجتماعية ويدفع في اتجاه إدخال إصلاحات جزئية. بالإضافة إلى دور الثورة المعلوماتية ومحاولة محاكاة التحركات في العالم وليس لضغط الأحزاب الضعيفة المنقسمة.

وبصفة عامة إن إسقاط هذا النموذج يتحقق بمدى قدرة النظام السياسي على إدارة الصراعات والرد على المطالب وتجاوز

الصعوبات وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للتخفيف من آثارها وتحسين الأوضاع وتحقيق العدالة. ونظرا لعدم قدرة الأحزاب والسلطة على إدخال التغييرات اللازمة يبقي خيار التغيير بقوة الشارع.

3ـ **التغيير الجذري بقوة الشارع:** إن التغيير الجذري يكون دائما في حالات الأزمات وعدم التوازن، أو نتيجة لعمليات المحاكاة أو العدوى ويصبح حتمية تفرضها تحركات الشارع، وفي الجزائر أصبح التغيير الجذري مطروحا من قبل العديد من الأطراف ومن الأحزاب وحركات المجتمع المدني، وخاصة تحركات الشارع نتيجة لعجز السلطة والأحزاب.

واعتمادا على ما يحدث من ثورات للديمقراطية على الساحة العربية، والموجة الرابعة للديمقراطية في العالم ومن العوامل المختلفة التي تساهم في التغيير الجذري بقوة الشارع ما يلي:

ـ نتيجة لعجز السلطة الحاكمة والأحزاب ومقاومة نخبها للتغيير يبرز خيار التغيير بالضغط والاحتجاجات الشعبية بقوة الشارع وحركات المجتمع المدني لمواجهة ديمقراطية الواجهة[1].

ـ إن استمرار الأزمة المتعددة الأوجه وعجز السلطة والنخب الحاكمة عن تجاوز الأزمة وضبط عملية الانتقال ومقاومتها للتغيير والتداول على السلطة، وحسب بعض الدراسيين بأن الجزائر منذ عشرين سنة من انطلاق الإصلاحات السياسية والاقتصادية، لم تخرج من مرحلة انتقالية لتدخل إلى أخرى انتقالية وهي في الأصل أزمة استخلاف وتداول واستمرار لسياسة اقتصادية مناقضة للاقتصاد وغير اجتماعية تهدد البلاد بانفجار اجتماعي كبير[2].

ـ فقدان الثقة من طرف الشعب في الأحزاب والسلطة الحاكمة لإحداث التغيير والتداول مستقبلا، وحتى تنظيم الانتخابات بما فيها الرئاسية لحماية النظام وإطالة عمره[3].

ـ نظرا لتوفر مؤشرات التغيير على أساس الجيل، انتهاء لجيل الثورة والشرعية التاريخية[4] بما فيها جيل المعارضة الثورية مثل آيت أحمد، مهري، عباسي مدني، صادق هجرس، بن بلة، لصالح جيل الشباب الجديد[5].

ـ كون النظام يتراجع على العديد من القوانين والتشريعات تحت ضغط الشارع، يمكن أن تساهم في إعادة النظر في تعديل دستوري جذري.

ـ تحسن الوضع الأمني، ومساهمة إجراءات المصالحة وانتشار الوعي لدى المواطنين.

ـ نتيجة للمحاكاة والعدوى للشارع وخاصة الشباب الجزائري اعتمادا على الثورة المعلوماتية ووسائل الإعلام المختلفة، وعلى

الإصلاحات التي تطرحها الثورات الشعبية من أجل التغيير الشامل للدساتير، وإنشاء مجالس تأسيسية، واختيار النظام البرلماني وتحديد مدة تولي السلطة وإشراف القضاء على الانتخابات وإسناد رئاسة الحكومة للأغلبية البرلمانية، وحرية الإعلام.

تراكم الفساد وغياب الحكم الراشد والعدالة الاجتماعية وضعف الأحزاب وانقسامها يفتح المجال للضغط الشعبي والتغيير بالشارع[6].

ـ كما تحتل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وقضايا التنمية في كل الدول التي تمر بالمراحل الانتقالية مسائل جوهرية، حيث أجمعت عدة تقارير لهيئات ومراكز دولية صادرة عند نهاية 2009 وبداية 2010 على أن النفقات العمومية المخصصة لبرامج التنمية لم تكن في مستوى التطلعات السياسية للحكومة على غرار استحداث ثلاثة ملاين منصب شغل.

ـ فتقرير برنامج منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصادر بتاريخ 3 جانفي 2010 خلص إلى أن نسبة النمو المسجلة سنة 2009 والمقدرة ب 2,1% لا تمكن الجزائر من تحقيق حلمها بتوفير 3 ملاين منصب شغل. ولتحقيق ذلك يجب أن تكون نسبة النمو 7% وبناء اقتصاد إنتاجي وليس الاعتماد على مداخيل المحروقات، حيث إن الحكومة تراهن على بلوغ نسبة النمو 4,6% بالنسبة لـ2010 ونمو اقتصاد كلي ب 5,5%.

ـ أما تقرير صندوق النقد الدولي فيتفق مع نسبة نمو برنامج منظمة الأمم المتحدة للتنمية 2,1% ويتوقع بلوغ نسبة نمو3,7% ويرى أن المصاريف العامة بلغت سقف 200 مليار دولار في الفترة (2004ـ 2009). ويقر بأنها مبالغ ضخمة يمكن أن تحقق نسبة 7%، إلا أنها لم تحقق المبتغى من التنمية وأهدرت بسبب سوء التسيير.

ـ بينما تقرير المركز الأمريكي وينغ بيزنس wing business الصادر في 2009 يصنف الجزائر في المرتبة 15 من بين 19 بلدا من الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وخلص إلى أن الجزائر متأخرة في الإنجازات الاقتصادية ومناخ العمل.

ـ أما تقرير المنتدى الأورومتوسطي لمعهد العلوم الاقتصادية "فيميز" أن الجزائر تعاني من عدم تنويع بنيتها الاقتصادية مما أثر على وتيرة التشغيل.

ـ في حين تقرير المنتدى الأوربي المتخصص في الدراسات الاقتصادية صنف الجزائر في المرتبة 140 من أصل 150 بلدا اقتصاديا، بسبب البطء الإداري وسوء التسيير، وأن النفقات العمومية المتصلة ببرنامج الدعم والإنعاش الاقتصادي المعلن من طرف النظام لم يكن ذا فعالية[1].

- بالإضافة إلى فقدان الثقة بالقيادة وأزمة المشاركة وغياب آليات التداول وعدم وجود فرص المشاركة في صناعة القرار، المواقف الدولية للدول الكبرى ومنظمات المجتمع الدولي تدفع في اتجاه بناء أنظمة ديمقراطية أساسها الحكم الصالح والتداول على السلطة، وإن تطلب التدخل بالقوة مثل ما يحدث الآن في ليبيا وكوت ديفوار ومن قبل في العراق رغم خطورته.

وعموما فإن التغيير الجذري بقوة الشارع تتداخل فيه عوامل متعددة، والسبب الرئيس غياب أهم مؤشرات التداول على السلطة وهي:

- التعددية السياسية والحزبية:

ضعف التعددية السياسية والحزبية وعدم اعتماد أحزاب جديدة يحد من التعددية السياسية والحزبية ويساهم في المطالبة بالتغير الجذري.

- الانتخابات الدورية والأغلبية:

الحفاظ على تنظيم الانتخابات الدورية لكن من دون اعتماد الأغلبية البرلمانية في تعيين الحكومة.

- تحديد مدة تولي السلطة:

التراجع الرسمي عن التداول على السلطة بتعديل الدستور وفتح العهدات الرئاسية.

- حجم الأحزاب:

ضعف الأحزاب وعدم تماسكها والكثير منها لا يملك مقومات الحزب السياسي سواء داخل البرلمان أم على مستوى الامتداد الشعبي أم الانتشار على المستوى الوطني وعدم قدرتها على إجبار السلطة على التغيير لغياب التداول داخلها أمام الضغوطات الشعبية.

الخاتمة:

عموما فإن كل السيناريوهات مطروحة في الجزائر وخاصة التغيير الجزئي. لكن التغيير الجذري بقوة الشارع يبقى الخيار الأكثر حضورا لعدة عوامل سياسية اجتماعية نفسية، اقتصادية، ثقافية، دولية، ويمكن أن يكون سلميا أو عنيفا على حسب طبيعة أطراف التغيير ودرجة استجابة السلطات الحاكمة ومبادرتها، وقوة المعارضة وهل هي منقسمة أو موحدة، منظمة، غير منظمة، مسؤولة أم سلبية من تحركات الشارع، فإذا كانت المعارضة قوية تشركها السلطة، وأن التغيير الجذري في الجزائر سوف يحدث مستقبلا لوجود هامش من الحرية ولكثرة التحركات في الشارع والاحتجاج وهي ظاهرة صحية للمطالبة بتحسين الظروف المعيشية وطرح الاقتراحات لإيجاد الحلول لمختلف القضايا بما يساهم في زيادة الوعي والمطالبة بتحقيق الديمقراطية وأن النموذج الذي يمكن

إسقاطه على الجزائر يتمثل في حتمية التغيير الجذري بقوة الشارع من القاعدة مع استجابة القمة- النظام السياسي- ومشاركة من الوسط للأحزاب السياسية وحركات المجتمع المدني لبناء نظام ديمقراطي تماشيا مع التاريخ والحاضر والتحولات الدولية للموجة الرابعة والثورات الشعبية العربية للتغيير والديمقراطية لتحديد مدة تولي السلطة وانتقال سلس.

المراجع:

1 ـ الإمام العلامة أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور الأنصاري الإفريقي المصري، لسان العرب.ط1، المجلد الحادي عشر، منشورات محمد بيضون لنشر كتب السنة والجماعة، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان:2003.

2ـ د/ عيد سيد رفعت، تداول السلطة داخل الأحزاب السياسية، دراسة تطبيقية على بعض الأحزاب المصرية. ط1، دار النهضة العربية، القاهرة:.2005

3ـ د/ الغويل سليمان صالح، الأحزاب السياسية والجماعات الضاغطة. منشورات قار يونس، بنغازي، ليبيا:2003.

4ـ د/ السيد مصطفى كامل، زرتوقة صلاح سالم، الإصلاح السياسي في الوطن العربي. القاهرة: مركز دراسات وبحوث الدول النامية جامعة القاهرة، 2006.

5ـ الكواري علي خليفة وآخرون، المسألة الديمقراطية في الوطن العربي، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان: 2002.

6ـ د/ الدسوقي علي الدين هلال، محمود ساعد محمد، اتجاهات حديثة في علم السياسية. القاهرة: اللجنة العلمية للعلوم السياسية والإدارة العامة، المجلس الأعلى للجامعات، جامعة القاهرة، 1999.

7ـ علي الدين هلال، المجتمع المدني والتعددية السياسية في الواقع العربي وتحديات قرن جديد. الأردن: مؤسسة عبد الحميد توسان، 1999.

8ـ انظر علي، م، "مستقبل النظام السياسي الجزائري" في: http.www.dgazairess.com/ elbilad.

9ـ إسماعيل إسراء أحمد، "تأثير التحول الديمقراطي على الاستقرار السياسي في الجزائر (1991، 2007)". رسالة لنيل الماجستير في العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، .2009

10ـ د/ الشطي إسماعيل وآخرون، مداخل الانتقال إلى الديمقراطية في البلدان العربية. ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان:.2003

11ـ بلعور مصطفى، التحول الديمقراطي، النظم العربية دراسة حالة النظام السياسي

الجزائري (1988ـ2008). أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية والإعلام جامعة الجزائر، 2009.

12ـ د/بلقيس أحمد منصور، الأحزاب والتحول الديمقراطي. ط 1، القاهرة: مكتبة مدبولي، 2004.

13. بلقزيز عبد الإله وآخرون، المعارضة والسلطة في الوطن العربي: أزمة المعارضة السياسية العربية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001.

14ـ دوفرجيه موريس، الأحزاب السياسية. ترجمة علي مقلد وعبد الحسن سعد، ط 3، دار النهار للنشر، بيروت، لبنان:.1989

15ـ جبرايل ألموند، الاين بينغهام، السياسية المقارنة. ترجمة أحمد علي، أحمد عناني، القاهرة: مكتبة الوعي1996.

16ـ حمدي عبد الرحمن، "قضايا وإشكاليات التحول الديمقراطي في إفريقيا". القاهرة: مركز البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، 2002.

17ـ خوسي أنروكي رودو، بوليفار. ترجمة محمد علي مكي، المركز القومي للترجمة، القاهرة، مصر:.2007

18ـ رواية توفيق، الحكم الرشيد والتنمية في إفريقيا دراسة تحليلية لمبادرة النيباد. القاهرة: معهد البحوث والدراسات الإفريقية بجامعة القاهرة، 2005.

19ـ د/ ربيع محمد محمود، مقلد إسماعيل صبري وآخرون، موسوعة العلوم السياسية، الجزء الأول، الكويت: مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، 1994.

20ـ منيسي أحمد، البحرين من الإمارة إلى المملكة: دراسة في التطور السياسي والديمقراطي. القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، الأهرام، 2003.

21ـ (ـــ، ـــ) التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي. القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجة، 2004.

22. موجز تقرير التنمية الإنسانية العربية 2004، "الإصلاح لم يعد كافيا" أسبوعية السياسي العربي، الجزائر: عدد 4 الصادرة من 18 إلى 24 أفريل 2005.

23ـ موسوعة العلوم السياسية، الجزء الأول الكويت، مطابع دار الوطن، 1987.

24ـ د/ سعد عبدو وآخرون، النظم الانتخابية. ط1، مركز بيروت للأبحاث والمعلومات، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان:.2005

25. د/سلامة حسن، "الإصلاح والحكم الراشيد في مصر". مجلة الديمقراطية، العدد 28 أكتوبر.2007

26ـــ د/ فهمـــي هويـــدي، الإســـلام والديمقراطيـــة. ط1، مركـــز الأهـــرام، القاهرة: 1993.

27ـ د/ قيرة إسماعيل وآخرون، مستقبل الديمقراطيـة في الجزائـر. بـيروت: مركـز دراسات الوحدة العربية، 2002.

28ـ د/هناد محمد، "الجزائر: الانتقال من الأحادية إلى التعددية الحزبية". القاهرة: مجلة الديمقراطيـة مؤسسـة الأهـرام، العـدد17، جانفي 2005.

29ـ يومية الخبر الجزائرية، العدد 6296 الصادرة بتاريخ 16 مارس 2011

30ـ يافيـه س جوديـث، الشـرق الأوسـط عام 2015 من منظور أمريكـي. ط1، ترجمة أحمـد رمـو، دمشـق: دار عـلاء الـدين للنشـر والتوزيع والترجمة، 2005.

31ـــ د/ والـي خمـيس حـزام، إشـكالية الشـرعية في الأنظمـة السياسـية العربيـة مـع الإشارة إلى تجربة الجزائر.ط1، بيروت: مركـز دراسات الوحدة العربية، 2003.

32ـــ د/ زرتوقـة صـلاح سـالم، أنمـاط الاسـتيلاء علـى السـلطة في الـدول العربيـة. ط2، القاهرة: مكتبة مدبولي، 1993.

34- Addi Lahouri, les partis politiques en Algérie.revue des mondes musulmans et de la méditerranée, sommaire n2,111,112, France, 2006.

35- Benbitour Ahmed, Radioscopie de la gouvernance algérienne. Alger: les éditions EDIF2000, 2006.

36-Bouandel Youcef ; Political parties and the transition from authoritarionism: the case of Algeria. the journal of modern African studies,vol 41 n1 mars2003, cambridje university press 2003.

37- Chlabi El Hadi, crise de la démocratie ou crise système Politique en algerie. Alger: revue naqd d'études et de critique sociale n- 06 mars 1994.

38- El Rhazi Fathallah; alternance et democratie. édtions el joussour, Maroc:2000 , P56.

39- EL Hadj Omar Diop, parties politiques et processus de transition démocratique en Afrique noire. Edtions bublibook, paris:2006,p65.

40-Entelis P John, Deni de démocratie: l'état et sociéte civile en Algerie.calculs rationnels et configurations culturelles. dons Dispositifs de démocratisation Et Dispositifs Autoritaires EN Afrique du nord, cnrs éditions ,2006.

41- hintington P Samuel,the third wave democratization in the late twentieth century, Norman univ,of Oklahoma,press,1992.

42-Nabi Mohamed, l'Algérie aujourd'hui ou l'absence d'alternatives a l'islam politique France: l'harmttan;2000.

43- Sumauel p hintngton,the third wave Demcratization in the late twentieth century university Oklahoma,press,1992.

44-Steven Lavitsky and lucana way, «competitive autharitarion in the

post- cold war era".www.aster.edu /5/ way/luvistsky and way ,htm,2002.

45-seweryw bialer, succession and turnover of soviet elites journal of international affairs, vol, 32, n2, wenter, 19978, p198.

46-Quermann Jean Louis, L'alternance au Pouvoir. Casbah Edtions, Alger:1998

47-Zaater Miloud, l'Algérie de la guerre à la gurre(1962.2003). Paris: France , l'Harmattan ; 2005.

الهوامش:

(1) الإمام العلامة جمال الدين أبو الفضل محمد بن مكرم ابن منظور الأنصاري الإفريقي المصري، لسان العرب.ط1، المجلد الحادي عشر، منشورات محمد بيضون لنشر كتب السنة والجماعة، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان:2003، ص302.

(1) د/بلقيس أحمد منصور، الأحزاب والتحول الديمقراطي.ط 1، القاهرة: مكتبة مدبولي، 2004، ص 364.

(2) د/صلاح سالم زرتوقة، أنماط الاستيلاء على السلطة في الدول العربية.ط2، القاهرة:مكتبة مدبولي، 1993.ص 8.

(3) د/رفعت عيد سيد، تداول السلطة داخل الأحزاب السياسية، دراسة تطبيقية على بعض الأحزاب المصرية.ط1، دار النهضة العربية، القاهرة:2005، ص22.

(4) seweryw bialer, succession and turnover of soviet elites journal of international affairs, vol, 32, n2, wenter, 19978, p198.

(5)jean louis quermanne,l'alternance au pouvoir. casbah édtions, alger:1998,p 4.

(1) موريس دوفرجيه، الأحزاب السياسية. ترجمة علي مقلد وعبد الحسن سعد، ط 3، دار النهار للنشر، بيروت، لبنان:1989، ص 304.

(2) د/حسن سلامة، "الإصلاح والحكم الرشيد في مصر". مجلة الديمقراطية، العدد28، أكتوبر2007، ص112.

(3) Jean Louis Quermonne, OP.CIT.P10.

(1) Jean louis Quermonne op cit ,p 10.14.

(1) El Rhazi Fathallah; ALTERNANCE et democratie. Edtions el joussour , Maroc: 2000, P56.

(2) د/سليمان صالح الغويل، الأحزاب السياسية والجماعات الضاغطة. منشورات قار يونس، بنغازي، ليبيا: 2003، ص 124.

(3) المرجع نفسه. ص150.

(1) د/رفعت عيد سيد، مرجع سابق. ص179.

(2) المرجع نفسه.ص159.

(1) Jean louis Quermonne, opcit, p5.

(2) د/خميس حزام والي، إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية مع الإشارة إلى تجربة الجزائر.ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2003، ص244.

(1) Steven Lavitsky and lucana way, «competitive autharitarion in the post- cold war era".www.aster.edu /5/ way/luvistsky and way ,htm,2002.

(2)EL Hadj Omar Diop, parties politiques et processus de transition démocratique en Afrique noire. Edtions bublibook, paris:2006,p65.

(3) بلقيس احمد منصور، مرجع سابق، ص 33.

(4) موسوعة العلوم السياسية، الجزء الأول الكويت، مطابع دار الوطن، 1987 ص 476.

(5) د/مصطفى كامل السيد، صلاح سالم زرتوقة، الإصلاح السياسي في الوطن العربي. القاهرة: مركز دراسات وبحوث الدول النامية جامعة القاهرة، 2006، ص535.

(1) محمد محمود ربيع، إسماعيل صبري مقلد وآخرون، موسوعة العلوم السياسية، الجزء الأول، الكويت: مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، 1994 ص 488.

(2) ألموند جبرايل، بينغهام الاين، السياسية المقارنة. ترجمة أحمد علي، أحمد عناني، القاهرة: مكتبة الوعي 1996، ، ص 185.

(3) Samuel P Huntington, the third wave democratization in the late twentieth century. university of Oklahoma, press1992,128.

(1) عبد الرحمن حمدي، "قضايا وإشكاليات التحول الديمقراطي في إفريقيا". القاهرة: مركز البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، 2002، ص190.

(2) رواية توفيق، الحكم الرشيد والتنمية في إفريقيا دراسة تحليلية لمبادرة النيباد. القاهرة: معهد البحوث والدراسات الإفريقية بجامعة القاهرة، 2005 ص 39..

(3) د/علي الدين هلال السوقي، محمود ساعد محمد، اتجاهات حديثة في علم السياسية. القاهرة: اللجنة العلمية للعلوم السياسية والإدارة العامة، المجلس الأعلى للجامعات، جامعة القاهرة، 1999ص141.

(1) عبد الرحمن حمدي، مرجع سابق، ص11.

(2) أحمد منيسي، البحرين من الإمارة إلى المملكة: دراسة في التطور السياسي والديمقراطي. القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية الأهرام، 2003، ص24.

(1) علي خليفة الكواري وآخرون، المسألة الديمقراطية في الوطن العربي، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان: 2002، ص 246.

(2) د/إسماعيل الشطي وآخرون، مداخل الانتقال إلى الديمقراطية في البلدان العربية. ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،

لبنان:2003، ص، 55، 54.

(1) نفس المرجع، نفس الصفحة.

(2) د/ إسماعيل الشطي وآخرون، المرجع السابق، ص، 58، 57.

(3) Samuel P Huntington,p12.

.(1),ibid,p18.

(2) انظر سامح فوزي، "الموجة الرابعة للديمقراطية.. تواجه الديكتاتورية". في: http.Islomoline.net/ arabic

(3) مصطفى بلعور، التحول الديمقراطي، النظم العربية، دراسة حالة النظام السياسي الجزائري (1988ـ2008). أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية والإعلام جامعة الجزائر، 2009، ص22.

(4) د/عبدو سعد وآخرون، النظم الانتخابية. ط1، مركز بيروت للأبحاث والمعلومات، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان:2005، ص 28.

(1) تأليف خوسي أنروكي رودو، بوليفار. ترجمة محمد علي مكي، المركز القومي للترجمة، القاهرة، مصر:2007، ص82، 83.

(2) د/ فهمي هويدي، ، الإسلام والديمقراطية. ط1، مركز الأهرام، القاهرة: 1993، ص166.

(3) د/علي الدين هلال الدسوقي، محمود ساعد محمد، مرجع سابق، ص144.

(4) نفس المرجع السابق، ص155.

(1) Lahouri Addi , les partis politiques en algérie.revue des mondes musulmans et de la méditerranée, sommaire n2, 111, 112, France, 2006.p149.

(2) John p Entelis, Deni de démocratie: l'état et sociéte civile en Algerie.calculs rationnels et configurations culturelles.dons Dispositifs de démocratisation Et Dispositifs Autoritaires EN Afrique DU Nord , Cnrs Editions ,2006 ,p61.

(1) يومية الخبر، العدد 6296 الصادرة بتاريخ 16 مارس 2011، ص7.

(1) El Hadi Chlabi, crise de la démocratie ou crise système Politique en algérie. Alger: revue naqd d'études et de critique sociale n- 06 mars 1994; p53.

(2) أحمد منيسي، التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي. القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، 2004، ص135.

(1) موجز تقرير التنمية الإنسانية العربية 2004، "الإصلاح لم يعد كافيا" أسبوعية السياسي العربي، الجزائر: عدد 4 الصادرة من 18 إلى 24 أفريل 2005، ص 19، 18.

(2) انظر علي، م، "مستقبل النظام السياسي الجزائري". في: http.www.dgazairess.com/ elbilad.

(1) مصطفى بلعور، مرجع سابق، ص 289.

(1)Ahmed Benbitour, Radioscopie de la gouvernance Algérienne. Alger: les édtions EDIF2000, 2006, P181.

(1) علي الدين هلال، المجتمع المدني والتعددية السياسية في الواقع العربي وتحديات قرن جديد. الأردن: مؤسسة عبد الحميد توسان، 1999، ص57.

(2) علي الدين هلال، المرجع السابق، ص58.

(3) د/إسماعيل قيرة وآخرون، مستقبل الديمقراطية في الجزائر. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002، ص132.

El Hadi Chlabi, opcit;p56. (4)

(5) عبد الإله بلقزيز وآخرون، المعارضة والسلطة في الوطن العربي: أزمة المعارضة السياسية العربية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001، ص13.

(6) إسراء أحمد إسماعيل، "تأثير التحول الديمقراطي على الاستقرار السياسي في الجزائر (1991، 2007)". رسالة لنيل الماجستير في العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2009، ص126.

(7) د/ محمد هناد، "الجزائر: الانتقال من الأحادية إلى التعددية الحزبية". القاهرة: مجلة الديمقراطية مؤسسة الأهرام، العدد17، جانفي 2005، ص 115.

.(1) Youcef Bouandel;Political parties and the transition from authoritarionism: the case of Algeria. the journal of modern African studies,vol 41 n1 mars2003,cambridje university press 2003, p7.

(2) إسراء أحمد إسماعيل، مرجع سابق، ص126.

(3) Mohamed Nabi, l'algérie aujourd'hui ou l'absence d'alternatives à l'islam politique France: l'harmttan; 2000; p 285.

(1) John p ,Entelis ,opcit,p85.

(2) Miloud Zaater, l'algérié de la guerre à la guerre (1962.2003). paris: France; l'harmattan; 2005 p187.

(3) ibid, p188.

(4) جوديث س، يافيه، الشرق الأوسط عام 2015 من منظور أمريكي. ط1، ترجمة أحمد رمو، دمشق: دار علاء الدين للنشر والتوزيع والترجمة، 2005ص 29.

(5) نفس المرجع السابق، ص 30..

(6) Miloud Zaater,opcit,p187.

(1) يومية الخبر العدد 5868 الصادرة بتاريخ 6 جانفي 2010، ص 2.

الحكم الراشد والتنمية المستدامة
دراسة اصطلاحية تحليلية "حالة الجزائر" (*)

أ. محمد بلغالي

«حكمت، فعدلت، فأمنت، فنمت»

من كلمة للقائد الفارسي هرمزان، عندما رأى أمير المؤمنين، عمر بن الخطاب، رضي الله عنه، ثاني الخلفاء الراشدين، مستغرقاً في النوم ليلاً بالمسجد دون حرس.

الملخص:

كان النموذج التنموي المناسب وأسلوب الحكم الملائم للدول العربية ومنها الجزائر- ولازال- محلاً لجدل بين المحللين السياسيين والفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين، إلا أنهم لم يختلفوا كثيراً حول تأثير التحولات السياسية على مسيرة التنمية في هذه البلدان. وقد أدى ظهور مفهومي "الحكم الراشد" و"التنمية المستدامة " في مجال السياسات العامة وفي دوائر الدراسات التنموية إلى إضافة أبعاد جديدة لهذه العلاقة الجدلية، خاصة وأن الاعتقاد السائد اليوم في أدبيات المؤسسات الدولية والاتجاهات الأكاديمية المؤيدة لها يُعبر عن استحالة تحقيق التنمية المستدامة في ظل غياب هذا النمط من الحكم.

إن الغاية من الدراسة والتشريح العلمي لمفهومي الحكم الراشد والتنمية المستدامة في الحالة الجزائرية خاصة والحالات المشابهة لها عامة، هو بحث سبل تأسيس دولة ديمقراطية تنموية، دولة تقوم على المشاركة سياسياً، وعلى النمو اقتصاديا. والوصول إلى هذه الصيغة الجديدة من التلازم بين السياسة والاقتصاد كان وراءها ميراث من الجدل النظري والبحث الأكاديمي والتجارب والخبرات التنموية عبر فترات زمنية ومراحل تاريخية ممتدة.

في إطار الأهمية البالغة السابقة الذكر، فإننا قد سعينا من خلال هذه الورقة العلمية المتواضعة إلى دراسة موضوع الحكم الراشد والتنمية المستدامة في الجزائر، وذلك للوقوف بداية عند المفاهيم والاتجاهات النظرية المتعلقة بالحكم الراشد والتنمية المستدامة، ثم المرور إلى تحليل العلاقة الموجودة بين الحكم الراشد والتنمية المستدامة، وصولاً في الأخير إلى إسقاط مفهوم الحكم الراشد على واقع التجربة الجزائرية. ومن النتائج الرئيسة للدراسة التي ظهرت أن الحكم الراشد والتنمية المستدامة مفهومان نابعان من النظام الليبرالي الجديد، كما أن طرحهما لا يأتي عفويا وإنما يندرج في إطار محاولة عولمة القيم السياسية والاقتصادية.

مقدمة:

يعتبر مفهوما الحكم الراشد والتنمية المستدامة من المفاهيم التي أثارت جدلاً وخلافاً واضحاً حول تحديد مضمونها وتعريفها على نحو دقيق، وذلك رغم الاتفاق على أهميتها في نهضة الشعوب ورقيها وضرورة تطبيقها من أجل تطوير شروط الحياة في المجتمعات على كافة الأصعدة، خاصة وأن بعض الدراسات جعلت من غياب قواعد الحكم الراشد سبباً أساسيا للأزمة التنموية في دول العالم النامي.

وتعود أسباب اهتمامنا العلمي والأكاديمي بهذا الموضوع إلى ذلك التلازم الجديد بين مفهومي الحكم الراشد والتنمية المستدامة في إطار السعي إلى إرساء "دعائم الدولة الديمقراطية التنموية"، دولة قوية تستند إلى حكم القانون، المشاركة، المساءلة، الشفافية والتمكين، وذلك حتى لا نقع في دائرة البحث في مفاهيم موضة "مستوردة"، لا يجد المرء سبيلاً للإفادة منها في الواقع العملي، وإنما المساهمة على نحو مباشر في إحداث الطفرة التنموية المأمولة والجودة السياسية المنشودة في الجزائر.

وقد حاولنا في هذا العمل العلمي المتواضع الإجابة عن تساؤل رئيس وهو: هل يُعتبر مبدأ الحكم الراشد حتمية أساسية في عملية التنمية المستدامة في الدول النامية؟ أم أنه مجرد نوع جديد من المبادئ المشروطة والمفروضة من الخارج على هذه البلدان؟ وما هي أهم التحديات التي تواجه الجزائر في سبيل إقامة دولة ديمقراطية تنموية؟

وبناء على ذلك وباستخدام المنهج الوصفي التحليلي، قسمت ورقة بحثي- بعد هذه المقدمة- إلى النقاط الآتية:

أولاً: نشأة مفهوم الحكم الراشد ومضامينه المختلفة.

ثانيـــاً: تعريـــف التنميـــة المســـتدامة وخصائصها وأهدافها.

ثالثـاً: العلاقـة بـين الحكـم الراشـد والتنمية المستدامة.

رابعـاً: نقـد وتقـويم المفهـومين في ظـل ظاهرة العولمة.

خامساً: واقع مفهوم الحكم الراشد في الجزائر.

- الخاتمة.

بقـي أن أشـير إلى أن الدراسـة اكتفـت فقـط بعـرض واقـع الحكـم الراشـد في الجزائـر، دون الإشـارة إلى واقـع التنميـة المسـتديمة علـى ضـوء التجربـة التنمويـة الجزائرية، والذي قد تتسع له ورقة علمية أخرى مستقلة ومستفيضة.

أولاً: نشـأة مفهـوم الحكـم الراشـد ومضامينه المختلفة:

إن الكتابـات الـتي قُـدمت عـن مفهـوم الحكـم الراشـد تختلـف اختلافـاً بيّنـاً في تحديد معناه ومضمونه والأسباب والعوامل التي أدت إلى نشأته، بل وحتى حول ترجمته إلى العربيـة. فقـد طـرح ذات المفهـوم تحـت مسـميات عربيـة مختلفـة منهـا: أسـلوب الحكم، الحكم الصالح، الحكم الجيد، الحكم السليم، الحاكِمية، الحِكْمَانية، الحوْكَمة، الحِكَامة، وقد يرجع ذلك إلى حداثـة المفهـوم نسـبياً. وفي محاولـة لرصـد التعريفـات العديـدة المقدمـة لمفهـوم الحكـم الراشـد يمكـن التمييـز بـين تعريفـات المؤسسـات الدوليـة الـتي وضـعها خـبراء ومتخصصـو المؤسسـات الماليـة الدوليـة، والتعريفات الأكاديمية التي بلورها مجموعة المحلّـين والدارسـين في مجـالي الدراسـات التنموية والسياسـات العامـة وغيرهمـا مـن المجالات التي انتقل إليها المفهوم.

1- **تعريفـات المؤسسـات الدوليـة:** إن بداية طـرح مفهـوم الحكـم الراشـد في أدبيـات المؤسسـات الدوليـة جـاءت مرتبطـة بمحاولـة تشخيص الأزمة الاقتصادية في إفريقيا. ففي عـام 1989 أصـدر البنـك الـدولي تقريـراً عـن الأزمـة الاقتصـادية للـدول الإفريقيـة حمـل عنوان "إفريقيا جنوب الصحراء: من الأزمة إلى النمـو المسـتدام"، طـرح فيـه لأول مـرة مصطلح "أسلوب الحكم" واعتبر أن الأزمة الإفريقية هي أزمة حكم، وقد عرف البنك الـدولي المصـطلح تعريفـاً عامـاً علـى أنـه: «ممارسـة السـلطة السياسـية لإدارة شـؤون الدولة».[1] ومع بداية التسعينيات حاول خبراء البنـك الـدولي تطـوير تعريفـات أخـرى أكثـر دقة للمفهوم، فَعُرِف في الدراسة التي أجراها البنك الدولي عام 1992 عن أسلوب الحكم

والتنمية بأنه: «أسلوب ممارسة القوة في إدارة الموارد الاقتصادية والاجتماعية للدولة من أجل التنمية».[2]

أما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي(PNUD) فقد وضع تعريفاً أكثر شمولاً، فعرف "أسلوب الحكم" بأنه: «ممارسة السلطة الاقتصادية والسياسية والإدارية لإدارة شؤون الدولة على كافة المستويات».[3] كما عرف الحكم الراشد بأنه ذلك الحكم القائم على المشاركة والشفافية والمساءلة ودعم سيادة القانون، ويضمن هذا النوع من الحكم وضع الأولويات السياسية والاجتماعية والاقتصادية حسب احتياجات الأغلبية المطلقة في المجتمع، كما يضمن التعبير عن أكثر الأفراد فقراً وضعفاً عند اتخاذ القرار حول تخصيص موارد التنمية.[4]

وبذلك فإن الحكم الراشد، وفقاً لتعريف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أسلوب جديد في إدارة شؤون الدولة والمجتمع يقوم على مجموعة من الخصائص الآتية:

أ- المشاركة (Participation): وتعني أن يسمح لكل المواطنين بالمشاركة الفعالة في كل مناحي الحياة بحيث يتحولون في المجال العام من مجرد متفرجين أو متلقين للخدمة إلى مشاركين يصنعون واقعهم بأنفسهم.

ب- حكم القانون (Rule of law): ويعني أن تتسم الأطر القانونية بالعدالة والمساواة، وأن تطبق القواعد القانونية دون تحيّز.

جـ- الشفافية (Transparency): وتعني العلنية في مناقشة الموضوعات، وحرية تداول المعلومات بشأن مفردات العمل في المجال العام.

د- الاستجابة (Responsiveness): وتعني أن تسعى المؤسسات والعمليات المجتمعية إلى خدمة جميع من لهم مصلحة فيها.

هـ- بناء التوافق (Consensus Oriented): ويعني التوفيق بين المصالح المختلفة للتوصل إلى توافق واسع على ما يشكل أفضل مصلحة للجماعة.[5]

و- المساواة وتكافؤ الفرص (Equity and Inclusiveness): وتعني إعطاء حق لجميع المواطنين في الحصول على الفرص المتساوية في الارتقاء الاجتماعي من أجل تحسين أوضاعهم.

ز- الفعالية والكفاءة (Effectiveness and Efficiency): وتعني أن تلبي العمليات والمؤسسات الاحتياجات مع الأخذ في الاعتبار الاستخدام الأمثل للموارد.

حـ- المساءلة (Accountability): وتعني أن يكون صناع القرار في أجهزة الحكومة والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني

مسؤولين أمام الجماهير. وتشمل المساءلة جانبين هما: التقييم Appraisal والثواب أو العقاب Hire or Fire، ويعني أن يتم أولاً تقييم العمل المنجز، ثم محاسبة القائمين عليه ثانياً.

ط- الرؤية الاستراتيجية (Strategic Vision): وتعني أن يمتلك القادة والأفراد منظوراً واسعاً للحكم الراشد والتنمية الإنسانية ومتطلباتها على المدى البعيد.[6]

ويمكن تلخيص خصائص الحكم الراشد في الشكل رقم(1) المبين أدناه:

Source: - UN-ESCAP, What is Good Governance?, Bangkok, Thailand, p.3, in: ***www.gdrc.org/u-gov/escap-governance. html***

وفي عام1999 بدأ بعض خبراء البنك الدولي (دانيال كوفمان Daniel kaufmann، آرت كراي Art kraay وبابلو زوادو لوباتون Pablo zoido-lobaton) محاولة جادة لوضع مؤشرات محددة لمفهوم الحكم الراشد تم تطويرها خلال عامي 2000- 2002 [7]، وقد تم تصنيف هذه المؤشرات في ست فئات تتعلق كل فئتين ببعد من الأبعاد الثلاثة التالية التي حددها البنك الدولي لمفهوم الحكم الراشد:

- أ- المشاركة السياسية
- ب- الاستقرار السياسي

فئتان تتعلقان باختيار ومراقبة وتغيير الحكومات.

- جـ- الكفاءة الحكومية
- د- الكفاءة التنظيمية

فئتان تتعلقان بمدى قدرة الحكومات على رسم وتنفيذ السياسات الناجحة.

- هـ- حكم القانون
- و- مكافحة الفساد

فئتان تتعلقان بمدى احترام الدولة والمواطنين للمؤسسات التي تحكم تعاملاتهم الاقتصادية والاجتماعية.(8)

2- **التعريفات الأكاديمية:** أدى طرح مفهوم الحكم الراشد في أدبيات المؤسسات الدولية إلى دفع بعض المحاولات الأكاديمية لتعريف هذا المصطلح، ويأتي في إطار ذلك تعريف "جان كووومان" Jan kooiman الذي وصف الحكم الراشد بأنه: «عقد اجتماعي جديد يقوم على شراكة ثلاثية بين الحكومة والمجتمع المدني والقطاع الخاص بهدف تعبئة أفضل لقدرات المجتمع وإدارة أكثر رشادة لشؤون الحكم»[9] (انظر الشكل رقم(2)).

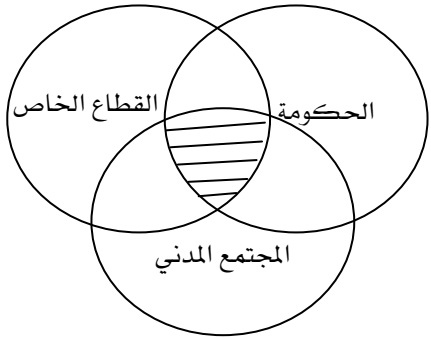

المصدر: سامح فوزي، "الحوكمة"، **سلسلة مفاهيم**، القاهرة الجديدة، العدد 10، أكتوبر، السنة 2005، ص37.

أما "جوران هايدن" Goran Hyden، فقد حدد أبعاد الحكم الراشد في ثلاث مجموعات: **الأولى** تتعلق بتأثير المواطنين وتتضمن المشاركة السياسية، والاستجابة لتفضيلات الأفراد والمساءلة العامة. و**الثانية** تتعلق بالقيادة المسؤولة المستجيبة وتتضمن انفتاح عملية صنع القرار والالتزام بحكم القانون.أما المجموعة **الثالثة** فتتعلق بالعلاقة بين مختلف الجماعات داخل المجتمع، وتتضمن المساواة السياسية، والتسامح بين الجماعات المختلفة وتعدي التنظيمات الطوعية عوامل الإثنية والعرق وغيرها من الانتماءات الأولية.[10]

ومن جهة أخرى حدد "أدريان ليفتويش" Adrian Leftwich ثلاثة مستويات لأسلوب الحكم: **المستوى الأول** مستوى هيكلي ينصرف إلى القواعد العامة التي تحدد توزيع السلطة السياسية والاقتصادية في المجتمع. أما **المستوى الثاني** فهو مستوى سياسي ينصرف إلى القواعد الحاكمة للنظام السياسي، ويفترض أن يتسم الحكم الراشد على هذا المستوى بوجود نظام يتمتع بالمشروعية، ويعتمد في سلطاته على تفويض ديمقراطي من الجماهير، ويقوم على مبادئ التعددية والفصل بين السلطات. و**المستوى الثالث** مستوى إداري يقتضي وجود نمط رشيد من الإدارة، ووجود جهاز للخدمة المدنية يتمتع بالكفاءة والاستقلالية والشفافية ويخضع للمساءلة.[11]

مساهمتنا الخاصة في التعريف بالحكم الراشد:

بعد عرض هذه التعريفات المختلفة لمفهوم الحكم الراشد، نورد مساهمتنا الذاتية التي تلقي قدراً معقولاً ومقبولاً من الضوء على هذا المفهوم، وعلى هدى منها نستطيع تحديد عناصر مفهوم الحكم الراشد في النقاط الأساسية التالية:

أ- أن مفهوم الحكم الراشد لم يبدأ كمفهوم نابع من الحقل الأكاديمي- رغم إشارة بعض الكتابات إلى الجذور القديمة للمصطلح- وإنما كمفهوم طرحته المؤسسات الدولية المانحة وتحديداً البنك الدولي.

ب- كلمة **الحكم** (Governance /Gouvernance) تعني مجموعة القواعد والمؤسسات والعمليات التي تُمارس على أساسها السلطة في الدولة، وهي بذلك مفهوم محايد.

أما إضافة مصطلح **الراشد** (Good / Bonne) فيمثل الصفة أو القيمة التي لحقت بالمصطلح الأول (أي الحكم) ليصبح **الحكم الراشد** (Bonne Gouvernance/ Good Governance)، وإضافة هذه الصفة تدعو إلى إصدار أحكام قيمية على نوعية الحكم. وفي هذا الإطار يصبح المفهوم غير محايد وغير موضوعي لسببين:

أولاً: ما قد يعتبره مجتمعاً معيناً «رشيداً» قد ينظر إليه مجتمع آخر بمنظور سلبي (أي سيئاً).

وثانياً: ما قد يعتبره مجتمع معين «رشيداً» في مرحلة ما قد ينتقده المجتمع نفسه في مرحلة لاحقة من تطوره. أي أن الأحكام الصادرة على عملية ممارسة السلطة تختلف وتتنوع عبر **الأمكنة** وعبر **الأزمنة**.[12]

ج- أن مضمون الحكم الراشد كان يقتصر ويُركز في بداية طرحه (أي في **نهاية الثمانينات**) على الجوانب أو **الأبعاد الاقتصادية والإدارية والتقنية**(صندوق النقد الدولي **FMI**) مُمثلة في: الإطار القانوني للتنمية، أداء القطاع العام، فعالية إدارة الموارد العامة، إصلاح الخدمة المدنية، مشاركة القطاع الخاص. لكن في **حقبة التسعينات** أصبح يشمل **الأبعاد الاجتماعية** للمفهوم (منظمة الأمن والتعاون في أوروبا **OSCE**) من خلال: بناء وتعزيز المؤسسات الديمقراطية، دور القوى الاجتماعية في الحياة العامة، تشجيع المجتمع المدني، نشر قيم التسامح وقبول التنوع والاختلافات. وفي **نهاية التسعينات** بدأ التركيز على **الأبعاد السياسية** للمفهوم (منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية **OCDE**)وتحديداً: المشاركة الشعبية، مساءلة ومحاسبة القيادة السياسية داخليا وخارجيا، استقلال وسائل الإعلام، النزاهة والشفافية ومكافحة الفساد، احترام حقوق الإنسان، دولة القانون.[13]

د- أن مفهوم الحكم الراشد يُعبّر عن صيغة جديدة للحكم تقوم على تضافر جهود ثلاثي القطاع الحكومي (الفاعل السياسي) والقطاع الخاص (الفاعل الاقتصادي) والقطاع الثالث أي المجتمع المدني (الفاعل الاجتماعي).

هـ- أن أصول أو منابع مفهوم الحكم الراشد تجد مصدرها في التراث السياسي العربي والإسلامي استناداً إلى مفهوم **الخلافة الراشدة**، مستدلين بمقولة القائد الفارسي "هرمزان"، عندما رأى عمر بن الخطاب، رضي الله عنه، ثاني الخلفاء الراشدين، مستغرقاً في

النوم ليلاً بالمسجد دون حرس: «حكمت، فعدلت، فأمنت، فنمت».[14]

و- أن معايير الحكم الراشد تشير إلى تلك **المؤشرات** التي تجعل من القواعد والمؤسسات والعمليات المتعلقة بممارسة السلطة في الدولة تتسم **بالرشادة والجودة**، وأهمها:

المشاركة والتداول، الكفاءة والفعالية، المشروعية والشفافية، المساءلة والمحاسبة، حقوق الإنسان، المواطنة ودولة القانون. فوفقاً لمدى توافر هذه المعايير يمكن التمييز بين ما يسمى بـ "الحكم الراشد" أو "الجودة السياسية" (Political /Good Governance Sophistication)، والحكم السيء (Bad / Governance . Poor Governance)

ثانياً: تعريف التنمية المستدامة وخصائصها وأهدافها:

ينطوي مفهوم التنمية المستدامة على عدة مدلولات، منها ما هو اقتصادي وما هو اجتماعي وما هو سياسي وما هو إداري وغير ذلك. لذلك لا بد من التطرق إلى تعريف هذا المصطلح والسياق التاريخي الذي ظهر فيه، للوقوف على جذوره ومدلوله العلمي والأكاديمي.

1- تعريف التنمية المستدامة وخصائصها:

لقد ظهر مفهوم التنمية المستدامة في أواخر الثمانينات من القرن الماضي، حيث ورد استخدام هذا المصطلح لأول مرة في تقرير لجنة الأمم المتحدة للبيئة والتنمية (United Nations Commission for Environment and Development) الصادر سنة 1987 المعنون بـ: "مستقبلنا المشترك" (Our Common Future)، والمعروف "بتقرير برونتلاند" (The Brundtland Report) نسبة إلى رئيسة وزراء النرويج السابقة التي رأست هذه اللجنة "جرو هارلم برونتلاند" (Gro Harlem Brundtland).[15] وقد عرف هذا التقرير التنمية المستدامة على أنها: «تلبية احتياجات الأجيال الحالية دون حرمان الأجيال القادمة من حقها في الحصول على احتياجاتها»[16]، كما ذهب المشرع الجزائري إلى تعريف ذات المصطلح في المادة الرابعة من القانون رقم 03- 10 المؤرخ في 19 جويلية 2003 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، بأنه: «مفهوم يعني التوفيق بين تنمية اجتماعية واقتصادية قابلة للاستمرار وحماية البيئة، أي إدراج البعد البيئي في إطار تنمية تضمن تلبية حاجات الأجيال[❖] الحاضرة والأجيال المستقبلية».[17]

أمـا التعريـف الأكـاديمي للتنميـة المستدامة فهـو: «**تنميـة النـاس** (عـن طريـق الاسـتثمار في المـوارد البشـرية ولـيس المـوارد الماديـة كـون البشـر هـم الثـروة الحقيقيـة للأمم) **من أجل النـاس** (بضـمان توزيـع ثمـار النمو[❖❖] الاقتصـادي المتحقـق بعدالـة وعلـى نطاق واسع) **بواسطة الناس** (بإعطاء الفرص للجيـل الحاضـر والجيـل المقبـل للمشـاركة فيهـا) **وترعـى نظـم الطبيعـة** (مـن خـلال الاسـتغلال العقلانـي للمـوارد الطبيعيـة)».[18] إذن وباختصـار، هـي تنميـة لا تخلـق نمـواً اقتصـاديا فحسـب، بـل تُـوزع أيضـاً فوائـده توزيعاً منصفاً، تنمية تُمكّن الناس بدلاً من أن تهمّشهم، تنمية تُعيد توليد البيئة بدلاً من أن تدمرها.[19]

وبالتالي فإن عملية بناء وتأمين استدامة التنمية لا بد أن تتضمن ثلاثة أبعاد حيوية (انظر الشكل رقم(3)) هي كالآتي:

• **البعد الاقتصادي (الرأس المال المادي)**: توسـيع أو زيـادة الإنتـاج والـدخل والثـروة وتراكم رأس المال.

• **البعد الاجتماعي (رأس المال البشري أو المعرفي)**: تعزيـز التنمية الاجتماعية المتضمنة عدالة التوزيع والاستفادة من المنافع المتحققة.

• **البعـد البيئـي (رأس المـال الطبيعـي)**: حماية البيئة وتجديدها.[20]

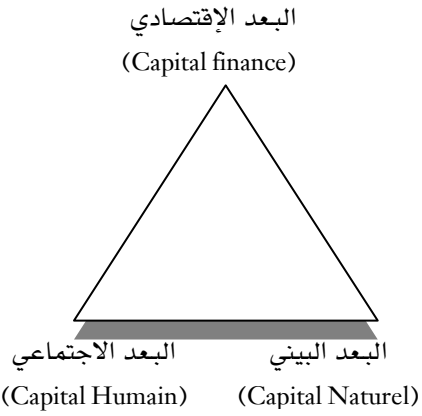

Source: Rémi Pérès, ***Thèmes d'actualité: économiques, politiques et sociaux***, Paris: Librairie Vuibert, 2008, p.407.

يتضح من خلال ما سبق ذكره أن للتنمية المستدامة خصائص يمكن تلخيصها فيما يلي:

أ- **شمولية**: حيث تحتوي في ثناياها على جميع الركائز التي يستند إليها المجتمع المعاصر في أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والبيئية المتكاملة.

ب- **تراكمية**: تأكيداً لحقيقة أن بروزها لا يمثل خلقاً مفاجئاً جديداً، وإنما جاء ظهورها تتويجاً لأفكار وطروحات متنوعة سابقة ومزيجاً من التجارب والخبرات العملية الماضية.

جـ- تطورية: على الرغم من أن الرؤية التي تتضمنها في أبعادها هي الأوسع في

الإطار والمضمون لمفهوم التنمية، فإنها تبقى دوماً رؤية متطلعة ومتفتحة إلى المزيد من المساهمات والإضافات بهدف الإثراء والإغناء والتجديد.

د- **تشاركية**: لأن تحويل مفهوم ومضمون التنمية المستدامة إلى واقع ملموس يقتضي بالضرورة ضمان المشاركة الفعالة لكافة أطراف المجتمع: المسؤولين الرسميّن، الفاعلين الاقتصادييّن والاجتماعييّن، الباحثين والدارسين، والأفراد.

هـ- **متوازنة**: أي التوازن بين وسيلتها (الإنسان) وغايتها (الإنسان)، والتوازن بين عملية توسيعها (تعظيم الإنتاج وزيادة الدخل) ومستوى توزيعها (عدالة الاستفادة من المنافع المتحققة)، والتوازن بين ثنائية السوق والمجتمع، والتوازن بين المناطق الحضرية والريفية، والتوازن بين الإنفاق العام والخاص، والتوازن بين مصلحة الجيل القائم والجيل القادم، والتوازن بين الرجل والمرأة، والتوازن بين الأغنياء والفقراء.

و- **أخلاقية**: في جعل البشر، وليست الموارد، هم القاعدة المركزية لانطلاقها وملاذها معاً، وفي رعايتها للطبيعة (كالهواء والماء...) التي هي بيئة البشر ومكمن ديمومة وجودهم.[21]

ز- **مستقبلية**: بحيث يعتبر البعد الزمني فيها أساسيا، إذ أنها تنمية طويلة المدى بالضرورة، تعتمد على تقدير إمكانات الحاضر، وكذلك التنبؤ والتخطيط لمتغيرات المستقبل.[22]

2- **أهداف التنمية المستدامة**: تهدف التنمية المستدامة إلى تحقيق العديد من الأهداف المرغوب فيها بما يخدم البشرية حاضراً ومستقبلاً، يمكن تصنيفها إلى أهداف اقتصادية واجتماعية وبيئية.

أ- **الأهداف الاقتصادية**: تسعى التنمية المستدامة من الناحية الاقتصادية إلى تحقيق:

- **النمو**: المقصود به النمو الاقتصادي وتحسين مستوى الدخل القومي والفردي وكذلك زيادة الناتج القومي.

- **الكفاءة**: المقصود بها حسن استغلال الموارد المتاحة، وذلك بتحقيق أكبر قدر ممكن من الإنتاج والمنافع بأعلى جودة وأقل تكلفة[23] وفي أقرب وقت ممكن (أي اختزال عامل الزمن).

ب- الأهداف الاجتماعية: تتمثل الأبعاد الاجتماعية للتنمية المستدامة في:

- تحقيق العدالة الاجتماعية بين أفراد المجتمع فيما يتعلق بتوزيع الموارد والاستفادة من الخدمات وإتاحة الفرص.

- إشراك الأفراد في إعداد وتنفيذ البرامج التنموية، وهذا لتضافر الجهود ونجاح المشاريع التنموية.[24]

- عدم تهميش الجماعات والفئات والطبقات الاجتماعية أو تدمير جوانبها الثقافية والروحية، والعمل على زيادة الترابط الاجتماعي وتقويته والحفاظ على الهوية الثقافية السائدة.[25]

- الحد من الفقر والجوع ونسبة الوفيات عند الأطفال وترقية المساواة بين الجنسين.[26]

جـ- الأهداف البيئية: تهدف التنمية المستدامة من الناحية البيئية إلى:

- منع التلوث بكل أشكاله والحد منه (كتلوث المياه والتربة والهواء).[27]

- رفع مستوى إدارة الموارد الطبيعية والبيئية وعدم القيام بالاستغلال المفرط لها أو استنزافها.

- الحفاظ على سلامة الأنظمة الإيكولوجية التي تديم الحياة على الأرض (الغلاف الجوي، الدورة المائية، طبقات التربة والكائنات الحية) من خلال جعل تدخل الإنسان فيها صغير الحجم ومحدود الأثر.[28]

- الحفاظ على التنوع البيولوجي من خلال حماية النوع النباتي والحيواني.

- الاهتمام بالقضايا الكونية كالتغيرات المناخية، الاحتباس الحراري والفيضانات.[29]

صفوة القول، إن هدف التنمية المستدامة يتضمن جعل الإنسان:

- **فاعلاً سياسيا**: بالمشاركة في عملية صنع القرار.
- **مُتمكناً ماديا**: عن طريق تحقيق مستوى معيشي لائق.
- **مُدركا عقليا**: بتأكيد حيوية التعلّم والمعرفة.
- **قادراً صحيا**: بضمان حياة فاعلة وطويلة.[30]

ثالثاً: العلاقة بين الحكم الراشد والتنمية المستدامة:

يُعتبر الربط بين مفهومي الحكم الراشد والتنمية المستدامة حديثاً نسبيا، حيث يرجع ذلك- كما سبقت الإشارة- إلى أواخر الثمانينات وبداية التسعينات من القرن العشرين، عندما طرحت المؤسسات المالية الدولية وهيئات التعاون الدولي مفهوم الحكم الراشد كشرط أساسي لتحقيق التنمية. فقد اعتبر البنك الدولي أن غياب هذا النوع من الحكم كان سبباً في تعثر عجلة التنمية في القارة الإفريقية، وحدد ذلك

ببعض المؤشرات العامة مثل: شخصنة السلطة، عدم احترام الحقوق الأساسية للإنسان، تفشي الفساد على نطاق واسع، وجود حكومات غير منتخبة ولا تخضع للمساءلة.[31]

ومنذ ذلك الوقت قُدمت العديد من الاجتهادات والتفسيرات التي حاولت تفسير أسباب ظهور مفهوم الحكم الراشد وترافقه مع مفهوم التنمية وانتشار استخدامهما في دراسات المؤسسات الدولية، واعتبر البعض أن هناك أسباباً أكاديمية نظرية دعت إلى ذلك، بينما ركزت دراسات أخرى على الأسباب الواقعية العملية.

1- **الأسباب النظرية الأكاديمية:** فعلى المستوى النظري الأكاديمي، اعتبرت بعض الدراسات والاتجاهات أن ظهور مفهوم الحكم الراشد كشرط سياسي مسبق أو مطلب أولي لازم لتحقيق التنمية المستدامة، يعكس تطوراً طبيعياً في النظرة إلى مفهوم التنمية والتنظير له. فقد تم التحول من التركيز على صياغة المشاريع التنموية في الخمسينات إلى الاهتمام بالبرامج التنموية المتكاملة في أواخر الستينات، إلى التحول نحو برامج التكييّف أو التعديل الهيكلي التي طرحتها المؤسسات الدولية المانحة على الدول النامية في أواخر السبعينات وحقبة الثمانينات إلى الاهتمام التدريجي بالشروط السياسية للتنمية مع بداية التسعينات بعد أن كانت التنمية والسياسة تُعاملان لفترة طويلة على أنهما مجالان منفصلان.[32] هذا الربط بين مفهومي الحكم (مجال السياسة) والتنمية (مجال الاقتصاد) أدى إلى نشأة أو ظهور حقل دراسي متميّز في إطار علم السياسة عُرف "**بالتنمية السياسية**" (Political Development/Développement Politique)، والتي تُركز على **دراسة الشروط أو المتطلبات السياسية اللازمة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية**، كتوفير الاستقرار السياسي والأمن الداخلي وتطبيق قواعد القانون على الجميع... إلخ.[33]

2- **الأسباب العملية الواقعية:** على الجانب العملي الواقعي، اعتبرت بعض الكتابات أن الربط بين مفهومي الحكم الراشد والتنمية المستدامة جاء لتؤكد المؤسسات الدولية المانحة من خلاله أن السياسات الداخلية التي اتبعتها الدول النامية ودول الكتلة الاشتراكية السابقة كانت هي السبب فيما تعانيه تلك الدول من مشكلات تنموية. وأصدرت تلك المؤسسات والمنظمات الدولية عدة دراسات وتقارير للتأكيد على أن مبادئ أو معايير الحكم الراشد كالمساءلة وحكم القانون والشفافية وغيرها تخلق ما

يسمى "**البيئة الممكنة**" (Enabling Environment)، التي تُمَكِّن من تحقيق التنمية المستدامة ودعم النشاط الاقتصادي.[34]

ولذلك أصبحت المؤسسات المالية الدولية والدول الغربية المانحة منذ بداية التسعينات (أي بعد انتهاء الحرب الباردة وانهيار الكتلة الشرقية) تربط مساعداتها التنموية بشروط سياسية، أي بدأت في المطالبة بتطبيق مبدإ الحكم الراشد كمقياس وشرط لمنح القروض والمساعدات التنموية للدول النامية، حيث في سنة 1994 ربط البنك العالمي لأوّل مرة بين المساعدات التنموية والرشادة السياسية.[35]

وبغض النظر عن الجزم أو النفي بالعلاقة الارتباطية والشرطية ما بين الحكم الراشد والتنمية المستدامة بصورة مطلقة، فقد دلت بعض التجارب على تحقيق تنمية وتطور اقتصادي واضح في ظل أنظمة شمولية ومثال ذلك الصين التي استطاعت التوفيق بين ليبرالية اقتصادية (أي الانفتاح الاقتصادي) من جهة وشمولية سياسية (أي الانغلاق السياسي) من جهة ثانية،[36] حيث باتت تعد حاليا القوة الاقتصادية العالمية الثالثة بعد اليابان والولايات المتحدة الأمريكية، بل ويمكن- حسب الدراسات الاستشرافية المتخصصة في مسائل التنمية- أن تشغل المكانة الأولى في عام 2015.[37]

وهذا ما يقودنا إلى الحديث عن الانتقادات العديدة التي تعرضت لها أدبيات التنمية السياسية. فهي من حيث **توجهها الإيديولوجي** تتحيز للنموذج الغربي الرأسمالي الأمريكي للتنمية، وتجعل من المجتمع الغربي الحديث الهدف النهائي لتطور الأمم الأخرى. أما من حيث **منهجيتها**، فهي تسعى إلى التكريس والمحافظة على الوضع القائم(Status Quo) في البلدان الغربية ورفض التغيير أو البديل. ومن ناحية **جدواها العملية**، فهي تهدف إلى كيفية إحداث تنمية في الدول الجديدة "في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية" بشكل يؤدي إلى إقامة الديمقراطية الليبرالية فيها.[38]

رابعاً: نقد وتقويم المفهومين في ظل ظاهرة العولمة:

إن مفهومي الحكم الراشد والتنمية المستدامة ليسا حياديين من الناحية السياسية، كما أن طرحهما لا يأتي تلقائيا أو عفوياً، وإنما يندرجان في سياق ظاهرة العولمة. فهذه الأخيرة هي محاولة لفرض تصوّر سياسي واقتصادي جديد لما بعد الليبرالية الجديدة، أي محاولة عولمة القيم السياسية (الحكم الراشد) وعولمة القيم

الاقتصادية (التنمية المستدامة) الناتجة عن تاريخ وتجربة الحضارة الغربية الليبرالية. ولذلك تقوم اليوم الدول الغربية والمؤسسات المالية العالمية بتشجيع كل دول العالم على تبني الإصلاحات السياسية والاقتصادية وفق النموذج الغربي الليبرالي (الأمريكي) سواء بالطرق السلمية أم العنفية.[39]

وبكلمة وجيزة، فإن العولمة من منظورنا في الدول النامية تعتبر بمثابة شكل جديد للاستعمار، جاءت في ثوب جديد وتحمل في طياتها شعارات براقة ووعودا رنانة ومبادئ إنسانية (كخلق مجتمع ديمقراطي، بناء مجتمع الحرية، تأسيس مجتمع المعرفة، إرساء دولة القانون ومشاركة المرأة في التنمية... إلخ) لن تتحقق، مثلما كان الاستعمار القديم يتخفى تحت دعاوى العمل للارتقاء بالشعوب المتخلفة وإنقاذها من الهمجية، لكنه تحول إلى استغلال للموارد البشرية والطبيعية والقضاء على الخصوصيات الوطنية. وهذا ما ستفعله العولمة بالضبط، وربما كان الاختلاف الوحيد بين الاستعمار القديم والاستعمار الجديد هو أن العالم غير الغربي كله سيتحول تحت تأثير العولمة إلى مستعمرة كبيرة تخضع لهيمنة مستعمر واحد كبير هو الولايات المتحدة الأمريكية، بمعاونة الدول التي تدور في فلكه.[40]

فالأمريكيون خططوا وصاغوا نظاماً عالميا جديداً لخدمة مصالحهم السياسية والاقتصادية والعسكرية، وهذا ما أكده الرئيس السابق للولايات المتحدة الأمريكية "ريتشارد نيكسون"(Richard Nixon) في مقاله المنشور بصحيفة "نيويورك تايمز" (New York Times) في7جانفي1991 بقوله: «لم نذهب إلى هناك (أي إلى العراق) لأجل الدفاع عن الديمقراطية لأن الكويت ليس بلداً ديمقراطيا، وهي غير موجودة في المنطقة. لم نذهب إلى هناك لأجل الإطاحة بالديكتاتور، لم نذهب إلى هناك لأجل الدفاع عن الشرعية الدولية. ذهبنا إلى هناك ويجب أن نذهب، لأننا لن نسمح بالمساس بمصالحنا الحيوية».[41]

خامساً: واقع مفهوم الحكم الراشد في الجزائر:

نحاول في هذا العنصر الأخير من الدراسة أن نقدم تحليلاً موضوعيا لواقع الحكم الراشد في الجزائر، وقد لجأنا في هذا التحليل إلى الاعتماد على مجموعة من المؤشرات القياسية التي تسمح لنا بتقييم أداء النظام السياسي الذي أسفرت عنه التجربة السياسية في الجزائر.

وعلى الرغم من عدم وجود مؤشرات قياسية ثابتة واضحة متفق عليها للحكم الراشد، إلا أنه يمكن الحديث عن بعض الجوانب الدستورية والقانونية والسياسية والإدارية الدّالة على مفهوم أو مضمون الحكم الراشد. وفيما يلي عرض وتوصيف لبعض مؤشرات الحكم الراشد في الجزائر:

1- **البناء الدستوري والقانوني:** إن مؤشرات الحكم الراشد على مستوى النص الدستوري والقانوني مُشجعة لتوفرها على الحد الأدنى من مبادئ الحكم الراشد التي نص عليها دستور1989 والمعدل في سنة1996، ويمكن إجمال أهمها في: إقرار التعددية السياسية والحزبية، ضمان الحقوق والحريات الفردية والجماعية، حكومة مسؤولة أمام البرلمان، فصل بين السلطات، استقلالية السلطة القضائية... إلخ.[42]

لكن رغم هذه المؤشرات النصية الإيجابية، فإن أوّل ما يُلفت انتباه الناظر إلى التجربة الدستورية الجزائرية أمران. **الأول** هو انعدام الاستقرار في الأوضاع الدستورية، ذلك أن الجزائر منذ استقلالها في 5 جويلية 1962 إلى يومنا هذا لم تشهد دستوراً واحداً، وإنما ثلاثة دساتير (دستور8 سبتمبر 1963، دستور19 نوفمبر1976 ودستور23 فبراير1989)، وتعديلات دستورية متعددة (كانت في: 7 جويلية 1979، 12 يناير1980[43] و3 نوفمبر 1988 بالنسبة إلى دستور1976[44]، وفي7 ديسمبر1996، 10 أبريل 2002[45] والتعديل الأخير في 15 نوفمبر2008 بالنسبة إلى دستور1989[46]). والأمر **الثاني** هو طول الفترات الاستثنائية أوالانتقالية التي عرفتها، أي فترات عُطلت فيها الحياة الدستورية تماماً، نتيجة تجميد دستور قائم، في الفترة الممتدة من 3 أكتوبر1963 إلى 19 جوان 1965 ومن جانفي 1992 إلى نوفمبر1995، أو باستبعاد الدستور رسميا وفعليا (أي إلغائه)، كما حدث في فترة ما بين جوان 1965 ونوفمبر1976.[47]

كانت المحصلة النهائية في هذا المجال إذن عدة دساتير وتعديلات دستورية، وفترات من الفراغ الدستوري دامت ما يقارب سبع عشرة (17) سنة، سُيّرت شؤون البلاد أثناءها دون دستور. لعل في هذه الحقيقة وحدها خير دليل على حدة أزمة الشرعية التي لا زمت نظام الحكم في الجزائر منذ قيامه.[48]

2- **المشاركة السياسية:** إذا كان البناء الدستوري والقانوني هو الإطار الذي يضبط وينظم قواعد اللعبة السياسية، فإن الانتخابات هي الاختبار العملي لمدى ترجمة المبادئ الدستورية على أرض الواقع، ومن ثم

فهي تشير إلى الدور الفعلي الذي يلعبه الشعب في المشاركة في الحياة السياسية.[49]

لقد اتسمت الانتخابات بشكل عام في الجزائر منذ بداية التجربة التعددية (أي بعد صدوردستور1989) باستمرار ظاهرة انخفاض المشاركة السياسية وارتفاع نسبة المقاطعة والامتناع عن التصويت، حيث بلغت نسبة المشاركة في الانتخابات التشريعية الأخيرة (أي انتخاب أعضاء المجلس الشعبي الوطني) المجراة في17مـاي2007 بـ35,67 % على المستوى الوطني، بينما تقلصت نسبة المشاركة في بعض الولايات إلى أدنى حد لها مثل ولاية تيزي وزو16,17 % وولاية بجاية 17,86 %.[50]

وتعود أسباب هذه الظاهرة إلى كون المواطن الجزائري لم يعد يُبالي بالانتخابات، بعد أن أصبحت لديه قناعة بأن صوته لا يؤثر ولا يغيّر ولا حتى يصلح الوضع السياسي الفاسد، وبالتالي يشارك أو لا يشارك فالنتيجة واحدة. بالإضافة إلى عدم مصداقية العملية الانتخابية في ترشيح ورقابة ومحاسبة المنتخَبين، الذين أصبحوا في نظر المواطن بمثابة "**سياسيي الأعمال**"(Les Politiciens d'affaires).[51] زد على ذلك افتقاد المواطن الثقة في قنوات المشاركة السياسية (كالأحزاب السياسية، المنظمات الجماهيرية، التنظيمات النقابية... إلخ)، نظراً لعدم امتلاكها مشروع مجتمع تسعى لتحقيقه وعجزها عن تقديم برامج وبدائل طموحة من ناحية، واستنفاد طاقتها في الصراعات والانقسامات الداخلية من أجل الزعامة من ناحية ثانية.

هذه الوضعية المزرية ساهمت في اتساع دائرة العزوف السياسي، إن لم نقل الاغتراب السياسي، في المجتمع الجزائري، والذي تبرز أهم مظاهره في عدم الاكتراث أو اللامبالاة بالقضايا السياسية، عدم الرغبة في المشاركة والتجاهل السياسي العام، العزوف عن الإدلاء بالصوت الانتخابي، عدم الانخراط في عضوية الأحزاب السياسية، عدم متابعة الخطابات السياسية ولا حضور الندوات والاجتماعات العامة، طرح المصلحة العامة جانباً وتركيز الاهتمام على المصالح الشخصية الضيقة، واللجوء إلى التعبير عن المطالب بالاحتجاج والتظاهر والعنف واستخدام القوة والشغب والنهب والتخريب للممتلكات العامة والخاصة، كما حدث في الآونة الأخيرة في ولايات الشلف وغرداية (سنة 2008)، الجزائر العاصمة، تيبازة وبومرداس وغيرها (في مطلع سنة 2011). وهذا كله ناجم- حسب وجهة نظرنا الخاصة- عن شعور المواطنين بعدم الثقة والرضا عن الأداء السياسي لمختلف مكونات النظام السياسي (الرسمية وغير الرسمية).

3- **الفعاليات السياسية:** بعد أن فتحت الجزائر المجال السياسي وأقرت التعددية الحزبية بموجب دستور1989 (سُميت باحتشام "الجمعيات ذات الطابع السياسي" حسب المادة 40 من ذات الدستور)، ظهر على الساحة السياسية بعد عامين ونصف من صدور قانون الجمعيات ذات الطابع السياسي رقم 89- 11 المؤرخ في 5 جويلية 1989، ما يزيد عن 60 حزباً.[52]

لكن نتيجة للمساوئ والانحرافات الكثيرة التي أفرزتها الممارسة السياسية القصيرة التي تلت الانفتاح السياسي، وتجلت على وجه الخصوص في التوظيف السياسي للدين والاستغلال المفرط للخصوصيات الجهوية لمآرب سياسية واستعمال العنف، جاء التعديل الدستوري لسنة 1996 (تحدث صراحة عن الأحزاب السياسية بمقتضى المادة 42 منه) وأدخل تعديلات ترمي إلى تصحيح الأوضاع والظواهر السلبية وتدارك التسهيلات- التي كانت محل اتهامات وانتقادات متنوعة من جانب السلطة- المتعلقة بشروط إنشاء الأحزاب السياسية وقواعد ممارسة العمل السياسي.[53] وتم تفصيل ذلك بوجه أدق في القانون العضوي الجديد الخاص بالأحزاب السياسية رقم97- 09 الصادر في 6 مارس1997 [54]، حيث نص على مجموعة من الأحكام المتعلقة بتأسيس الأحزاب بهدف التقليص من عددها والحيلولة دون قيام أحزاب لا وجود لها إلا على الورق وفي أشخاص مؤسسيها.[55] كما ذهب ذات القانون (لا سيما في مواده من3 إلى9) إلى التوسع في شروط وقواعد ممارسة النشاط الحزبي بهدف حماية المكونات الأساسية للهوية الوطنية من استخدامها في الدعاية الحزبية. إلا أن بعض الدراسات أشارت إلى أن الهدف من هذه الأحكام الجديدة هو تمكين السلطة من معاملة الأحزاب السياسية معاملة انتقائية وحالة بحالة تبعاً لحجمها الانتخابي وخطورتها عليها، وتستند في ذلك إلى تأكيد وزير الداخلية آنذاك بقوله: «إن إعادة التكييف القانوني لا تُطبق بالطريقة نفسها على جميع الأحزاب، بل إن تطبيقها سيختلف من تشكيلة إلى أخرى».[56]

حاصل القول في هذا المجال: إن عملية إنشاء الأحزاب السياسية في الجزائر حسب القانون الحالي للأحزاب، ومقارنة بالقانون السابق للجمعيات ذات الطابع السياسي، تتم وفق إجراءات طويلة معقدة وبشروط صعبة متعددة. ويكفي للتدليل على ذلك أنه بعد مرور سنة من صدور ذلك القانون الجديد كان الكثير من الأحزاب المعنية بإجراءات

المطابقة قد فشل في امتحان عقد المؤتمرات التأسيسية، مما أدى إلى حل 30 حزباً من أصل53 بقرار إداري.[57] وهذا ما يُبين- حسب رأينا الخاص- أن مسار التعددية الحزبية في الجزائر لم يأخذ خطا بيانياً صاعداً نحو الأفضل، ذلك ما يفسر التراجع في الإرادة السياسية في إقامة نظام يضمن حرية تشكيل أو تكوين الأحزاب السياسية.

4-**المجتمع المدني:** إن المجتمع المدني بتنظيماته ومؤسساته المختلفة من نقابات مهنية وعمالية وجماعات مصلحية وجمعيات فكرية وخيرية، يُشكل صمام أمان ضد احتكار السلطة السياسية، وعين يقظة تراقب الحكومة وتحاسبها إن حادت عن جادة الصواب. فقد وصل عدد الجمعيات والنقابات والمنظمات الجماهيرية المعتمدة لدى وزارة الداخلية والجماعات المحلية حسب إحصاءات حديثة لذات الوزارة إلى 81 ألف جمعية بين وطنية ومحلية[58]، بعد أن كان يوجد بالجزائر36172 جمعية ورابطة محلية في سنة 1992، وما يقارب 619 جمعية ورابطة وطنية في عام 1994.[59] ورغم هذا المؤشر الكمي الإيجابي، فإننا إذا أمعنا النظر على مستوى الممارسة الفعلية نجد أن أداء هذه الجمعيات والمنظمات المختلفة ضعيف إن لم نقل غائب، مما أدى إلى عدم مساهمتها ومشاركتها في عملية بناء الحكم الراشد وتحقيق التنمية المستدامة المنشودة.

ومرد ذلك إلى تلك التبعية المتميّزة للعديد من منظمات المجتمع المدني للنظام السياسي أو للدولة، حيث وصلت إلى درجة أن يُطلق عليها البعض تسمية "المجتمع المدني الرسمي" (La Société Civile Officielle)، أي نوعاً خاصاً من المنظمات والجمعيات حصلت على الترخيص الإداري لوجودها والدعم المالي العشوائي لنشاطها المناسباتي وتعمل وفق توجيهات وبرامج السلطة السياسية الحاكمة.خلافاً للنموذج المعروف في المجتمعات الأوروبية والأمريكية "بالمجتمع المدني الحقيقي" (La Société Civile Virtuelle) الذي يسمح للمواطنين بالتعبير عن مصالحهم ومناقشتها وحمايتها لاعباً في الوقت نفسه دور المراقب لتصرفات الدولة.[60] ومن جانب آخر، فإن بعض الجمعيات ترتبط بروابط وثيقة مع الأحزاب السياسية، مما جعلها تتحول أحياناً إلى فضاء واسع للصراعات والانقسامات المتعددة (صراع الأجيال، صراع مع السلطة أو مع وسائل الإعلام، تنافس القيادات على الزعامة) الأمر الذي أدى إلى إضعافها[61] والحيلولة دون إنجاز مهامها الأصلية بل وهدد حتى استمرارها.

ولا ينبغي لنا هنا أن نحُمِّل فقط نظام الحكم مسؤولية فشل منظمات المجتمع

المدني وعجزها عن القيام بالمهام المنتظرة منها، فكذلك غياب التكوين الثقافي والعلمي والحس المدني الوطني لبعض قادة أو ممثلي هذه المنظمات والجمعيات قد جعل منها مجرد مؤسسات لجمع أموال عمومية عادة ما تُصرف لغايات شخصية لا علاقة لها بالمصلحة الاجتماعية العامة مخالفة ومتجاوزة للنصوص القانونية المنظمة لعملها، وإلا كيف نفسر إحالة الوزارة الوصية في الآونة الأخيرة نحو 6 آلاف جمعية على العدالة ومعها طلبات رسمية بالحل؟![62]

لهذه الأسباب كلها أصبحت- للأسف الشديد- منظمات المجتمع المدني تابعة للدولة أو لأحزاب سياسية موالية أو معارضة أو للجهات المموّلة لها، مما أدى إلى تسيّس بعضها حتى النخاع وتمصلح بعضها الآخر حتى الوريد. وهو ما قلل من- إن لم نقل أفقد- أهميتها وحدّ من قدرتها على المشاركة الفعالة في تسيير الشؤون العامة، وفي النقاشات والقرارات التي تهم حياة المواطنين. ومما زاد في تضييق الخناق على نشاط المجتمع المدني وحتى الأحزاب السياسية حالة الطوارئ المعلنة منذ 9 فبراير 1992 لمدة 12 شهراً بموجب المرسوم الرئاسي رقم 92- 44 المؤرخ في 9 فبراير 1992[63]، والتي تم تمديدها إلى أجل غير محدود في 6 فبراير 1993 بموجب المرسوم التشريعي رقم 93- 02 المؤرخ في 6 فبراير 1993[64]، فاستفعدت بذلك الجزائر الاستثناء واستثنت القاعدة لأزيد من18 سنة.[65] ❖❖❖

5-**الإدارة العمومية:** يُعد وجود إدارة عامة كفؤة أحد الأبعاد الأساسية للحكم الراشد لعدة اعتبارات في مقدمتها محاربة الفساد والتزام النزاهة، ترشيد استخدام الموارد العامة، وخلق صورة إيجابية مقبولة لدى المواطن عن نظام الحكم في مجتمعه، نظراً لأنه يتعامل مع الإدارة الحكومية في تسيير شؤون حياته على نطاق واسع. وإذا رجعنا إلى الواقع الإداري الجزائري نجد أن ظاهرة الفساد الإداري متفشية في معظم إداراتنا وخاصة على مستوى الإدارات الحكومية، وخير دليل على ذلك انتشار مظاهر الرشوة، الوساطة والمحسوبية، التعسف في استخدام السلطة، التلاعب بالمال العام[66]، التسيّب والإهمال واللامبالاة وسوء معاملة المواطنين.[67]

وأمام غياب إحصائيات رسمية حول حجم ظاهرة الرشوة في الجزائر والإدارات الأكثر تعرضاً لها. فإن التقارير الأمنية والتحقيقات الصحفية تُفيد بأن الرشوة على مستوى الإدارة المركزية وعلى مستوى الإدارة المحلية قد عرفت انتشاراً فضيعاً في السنوات

الأخيرة، وتعد إدارة الجمارك، وإدارة الضرائب، والضمان الاجتماعي، والصحة، والبنوك وقطاع العدالة وغيرها من المرافق الإدارية التي يتصل بها المواطن يوميا لاستخراج الوثائق، من القطاعات التي تكثر فيها ممارسة الرشوة.[67] وتُعرّف الرشوة بأنها: «كل ما يأخذه الموظف العمومي من عطايا في أيّ مرفق من المرافق العامة، مقابل القيام أو الامتناع أو الإخلال بواجبات وظيفته».[68]

أما بالنسبة لقضايا الاختلاس وتبديد الأموال العمومية، فقد سجلت هي الأخرى ارتفاعاً خطيراً في الجزائر من أعلى إلى أدنى المستويات الوظيفية في أجهزة الدولة. وعلى سبيل المثال، كشف التقرير الذي أعدته لجنة إصلاح هياكل ومهام الدولة، أن الكثير من رؤساء البلديات منذ انتخابات1997 متورطون في قضايا التلاعب بالمال العام وتبذيره، استغلال النفوذ والمتاجرة غير المشروعة في الأملاك العمومية.[69] وذلك ناجم عن أن الموظف الجزائري لم يستطع بعد استيعاب فكرة الصالح العام (Le Bien Commun/ Common Good) وسيطرة عقلية "البايلك" على ذهنيته، والنتيجة قلة الاهتمام بأموال الدولة أي أموال الشعب والاستهانة بالملكية العامة وضعف الحس الوطني تجاهها.[70]

ولعل الشيء المدهش في تصرفات بعض الموظفين في الأجهزة الإدارية الحكومية، هو الاهتمام بالأشياء التي تهمهم ويَحْلُو لهم أن يقوموا بها (كاستعمال الهاتف ووسائل العمل الأخرى لقضاء مصالحهم، استقبال الزوار والمعارف، تبادل الزيارات بين بعضهم البعض في المكاتب، قراءة الجرائد... إلخ). أما الاهتمام بالمواطن وتقديم الخدمات له وحل مشاكله، فلا تؤخذ بعين الاعتبار، فيؤدي ذلك إلى تراكم معاملات المواطنين وشكواهم لتأخر أعمالهم وعدم إنجازها في وقتها المحدّد وتأجيلها إلى وقت آخر أو فقدان ملفاتهم أو أوراقهم، أو التلاعب والاستهزاء بالجمهور.[71] ويعود ذلك- حسب وجهة نظرنا الخاصة- إلى غياب الضمير المهني وضعف الوازع الديني وعدم الالتزام بالمسؤولية وانهيار الثقافة التنظيمية.❖❖❖❖

ونخلص إلى القول في الأخير بأن تعدد مظاهر الفساد الإداري والسلوكات والممارسات اللاأخلاقية في الإدارات الحكومية الجزائرية، أدى إلى تشويه سمعة الدولة وانخفاض كفاءة وفعالية مؤسساتها الإدارية من جهة، وزيادة سخط وتذمر المواطنين بعد أن صار لديهم شك في نزاهة ومصداقية الأجهزة الإدارية من جهة ثانية. والحقيقة أن هذه الظاهرة السلبية (أي

الفساد الإداري) رغم سعي الدولة لمحاربتها من خلال إصدار أول قانون جزائري يتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته بتاريخ 2006/2/20 [72]، بعد مصادقتها- بتحفّظ- على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد بتاريخ 2004/4/19[73]، إلا أنها ما زالت تتسع وتتنامى بشكل مذهل. والسبب في ذلك أن المسألة تتجاوز الطرح القانوني التنظيمي لتشمل البعد الثقافي والأخلاقي والقيمي والديني والاجتماعي.

وبالإمعان في مؤشرات أو جوانب الحكم الراشد هذه في الجزائر، يتضح لنا أنها إيجابية من حيث الشكل والنص، وسلبية من حيث المضمون والتطبيق. ذلك ما يُفسر التفاوت الشديد بين القواعد الدستورية والممارسة السياسية، غياب المشاركة السياسية الفعالة، شل حركة الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني وانتشار مظاهر الفساد السياسي والإداري والأخلاقي.

الخاتمة:

في إطار ما تم عرضه من معلومات وبيانات وما تم الرجوع إليه من أدبيات علم السياسة والتنمية حول ماهية الحكم الراشد والتنمية المستدامة وعلاقتهما، يمكننا استخلاص رأينا العلمي بالقول وبإيجاز إن المفهومين يهدفان نظريا إلى جعل أسلوب الحكم موجهاً إلى تلبية احتياجات الإنسان حاضراً ومستقبلاً وتمكين المواطنين من المشاركة الفاعلة في العملية السياسية والعملية التنموية. أما على صعيد التطبيق، فتم توظيفهما لخدمة مصالح الدول التي تقود ركب العولمة وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية (زعيمة العولمة). في هذا السياق، نلاحظ أن الولايات المتحدة الأمريكية تطالب الآن الدول النامية بالقيام بإصلاحات سياسية واقتصادية ليس القصد منها تقوية هذه الدول أو خدمة مواطني هذه الدول الذين يتطلعون إلى غدٍ أفضل، وإنما بقصد خدمة مصالحها والمحافظة على نفوذها في هذه الدول.

بناءً على ما تقدم، نستطيع أن نقول بأن الحكم الراشد والتنمية المستدامة مفهومان نابعان من النظام الليبرالي الجديد وجزءان لا يتجزآن من الخطاب الإيديولوجي التنموي الغربي، وتُستخدم المنظمات الدولية والمؤسسات المالية العالمية كآليات لفرضهما على دول المعمورة. وبطبيعة الحال يبقى التساؤل مطروحا حول كيفية تعاملنا الإيجابي مع العولمة وتحدياتها السياسية والاقتصادية المتلاحقة، وهل نعمل بواقعية

وفاعلية لنغيّر أوضاعنا بأنفسنا أم ننتظر التغيير الذي يأتينا من الخارج؟

أما بالنسبة للجزائر كدولة خاضت تجربة الانفتاح السياسي والاقتصادي، فإن الحكم الراشد لا يُبنى بدساتير مُفصلة على المقاس، ولا ينسجم مع تعددية أحزاب الزبائن، والمعارضة المحروسة، والانتخابات من دون تنافس ولا تداول، بل يتطلب تغييراً جذريا في الفلسفة والثقافة السياسية، والتسليم بمبدإ اقتسام السلطة والتداول في ممارستها، وظهور نيابة سياسية حقيقية، وبناء المواطنة وتحديث مؤسسات الدولة. كما أن ضمان استدامة التنمية لا يعتمد على العوائد النفطية، بل يقتضي شق الطريق نحو استراتيجية التنمية المستقلّة المعتمدة على الذّات (Autonomous or Self - Reliant Development). وبعبارة واحدة، إستراتيجية إنمائية نابعة من المجتمع نفسه ومعتمدة على الذّات وطنيا، بحيث يكون للمجتمع دور المشاركة في صناعة حاضره وبناء مستقبله وليس بقائه مجرد مشاهد ومتفرج لما يحدث في بلده، خاصة وأن الجزائر تتوافر على ثروات طبيعية وطاقات بشرية وكفاءات ومهارات ضائعة غير مستغلة.

وفي الأخير نؤكد على أن الحكم الراشد والتنمية المستدامة ليست مُجرد مفاهيم وآليات، وإنما هي في المقام الأول قيم وممارسات يقتضي تطبيقها ونجاحها إيمان الفاعلين بها (أي كثقافة سياسية)، فهما كالنبتة لا تستطيع أن تنمو وتعيش إلا في التربة الملائمة لها.

هوامش الدراسة:

(*) تعتبر هذه الدراسة، في جزئها النظري، ثمرة مباشرة لقيام الباحث بتدريس مقياس "الحكم الراشد والتنمية المستدامة" لطلبة السنة الثانية علوم سياسية تخصص إدارة وتنمية الموارد البشرية بقسم العلوم السياسية في جامعة الشلف خلال السداسي الثالث من السنة الجامعية 2010/2009.

(**) أستاذ مساعد" أ " بقسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، وعضو في مخبر البحث في علوم المياه (*LRS-EAU*) بالمدرسة الوطنية المتعددة التقنيات (*ENP*) الجزائر. المايل: *belghali_med@yahoo.fr*

(1) راوية توفيق، الحكم الرشيد والتنمية في إفريقيا: دراسة تحليلية لمبادرة النيباد، القاهرة: مشروع دعم التكامل الإفريقي، 2005، ص27.

(2) **نفس المرجع**، نفس الصفحة.

(3) Mohamed Chérif Belmihoub, " Les Institutions de l'économie de Marché A l'épreuve de la Bonne gouvernance", ***Revue Idara***, Algérie, volume15, N°30, année 2005, p.22.

(4) راوية توفيق، المرجع السابق الذكر، ص 28.

(5) United Nations Development Programme, Characteristics of Good Governance, 1997, p.1, in: ***www.gdrc. org/u-gov/g-attributes.html***

(6) ***Idem***.

(7) Nachida Bouzidi, " Gouvernance et Développement économique: une Introduction au Débat", ***Revue Idara***, Algérie, volume15, N°30, année 2005, p.113.

(8) راوية توفيق، **المرجع السابق الذكر**، ص 29- 30.

(9) سامح فوزي، " الحوكمة "، **سلسلة مفاهيم**، القاهرة الجديدة، العدد 10، أكتوبر، السنة 2005، ص36- 37.

(10) راوية توفيق، **المرجع السابق الذكر**، ص 31.

(11) **المرجع نفسه**، ص31- 32.

(12) أماني قنديل، **الموسوعة العربية للمجتمع المدني**، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2008، ص153.

(13) **المرجع نفسه**، ص164.

(14) محمد بوعشة، " نزاعات في العلاقات الجزائرية- السورية "، **المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية**، الجزائر، العدد 2، السنة 1996، ص65.

(15) عزيزة محمد علي بدر، "العلاقة بين السلم والتنمية المستديمة (حالة إفريقيا)"، **مجلة الحقيقة**، أدرار، العدد 02، مارس، السنة 2003، ص146.

(16) **نفس المرجع**، نفس الصفحة.

(❖) الأجيال (Générations) هي جمع لكلمة **الجيل**، ويُعرف قاموس أوكسفورد Dictionary The Oxford الجيل بأنه: «متوسط الزمن اللازم للأطفال ليكونوا مستعدين لأخذ مكان آبائهم، وغالباً ما يكون30 سنة». أما معجم بلاكويل للعلوم السياسية The Blackwell Dictionary Of Political Science فيقول بأنه فئات الأعمار الممتدة نحو10سنوات.

(17) الأمانة العامة للحكومة، "قانون رقم 03- 10 مؤرخ في 19 جمادى الأولى 1424هـ الموافق 19 يوليو2003 م، يتعلق

بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة"، **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية**، العدد43، الصادر بتاريخ 2003/7/20، ص9.

(❖❖) هنا يجب التمييز بين **النمو** الذي يأتي عفويا وتلقائيا دون تدخل لإرادة الإنسان، **والتنمية** التي تكون مخططة مبرمجة مدروسة متعمدة نتيجة تدخل إرادة الإنسان.

(18) باسل البستاني، **جدلية نهج التنمية البشرية المستدامة: منابع التكوين وموانع التمكين**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009، ص58،61.

(19) **المرجع نفسه**، ص58.

(20) **المرجع نفسه**، ص61،62.

(21) **المرجع نفسه**، ص55- 56.

(22) محسن عبد الحميد توفيق، وكمال فريد سعد، وسمير إبراهيم غبور، **التنمية المتواصلة والبيئة في الوطن العربي**، تونس: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، 2000، ص13.

(23) لعلى بوكميش، "التنمية المستديمة ومشكلة التسلح"، **مجلة الحقيقة**، أدرار، العدد 02، مارس، السنة 2003، ص257- 258.

(24) **المرجع نفسه**، ص258.

(25) صالح عمر فلاحي، "التنمية المستديمة بين تراكم الرأس المال واتساع الفقر"، **مجلة الحقيقة**، أدرار، العدد 02، مارس، السنة 2003، ص198.

(26) Amel.F.C, " Le Développement Durable, Pourquoi ?", ***Revue El Djeich***, Algérie, N°536, Mars, année 2008, p.55.

(27) صالح عمر فلاحي، **المرجع السابق الذكر**، ص 200.

(28) الشيخ الداوي، "تحديات التنمية المستدامة في ظل العولمة: حالة الوطن العربي وإفريقيا"، ورقة بحثية قدمت إلى **الملتقى العاشر هواري بومدين حول: الشباب والعولمة**، سكيكدة، 21- 2000/12/23، الجزائر: دار هومه، 2001، ص100.

(29) A. Kouhil, " Le Développement Durable défi du 21ème siècle ", ***Revue El Djeich***, Algérie, N°536, Mars, année 2008, p.59.

(30) باسل البستاني، **المرجع السابق الذكر**، ص 65.

(31) راوية توفيق، **المرجع السابق الذكر**، ص 28.

(32) **المرجع نفسه**، ص62- 63.

(33) محمد محمود ربيع، وإسماعيل صبري مقلد، وآخرون، **موسوعة العلوم**

السياسية، المجلد الأول، الكويت: منشورات جامعة الكويت، 1994/1993، ص479.

(34) راوية توفيق، **المرجع السابق الذكر**، ص 63.

(35) أمحند برقوق، "حقوق الإنسان والمشاركة السياسية للمواطن"، **محاضرات لطلبة الماجستير**، السنة الثانية، فرع التنظيمات السياسية والإدارية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2003/2002 م.

(36) وليد عبد الحي، "التحولات البنيوية في السياسة الصينية"، **المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية**، الجزائر، العدد 2، السنة 1996، ص87.

(37) هدى ميتكيس، وخديجة عرفة محمد، **الصعود الصيني**، مصر: مركز الدراسات الآسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2006، ص 144.

(38) أسامة الغزالي حرب، **الأحزاب السياسية في العالم الثالث**، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1987، ص37- 38 و30.

(39) أمحند برقوق، **المرجع السابق الذكر**.

(40) عمار بوحوش، **نظريات الإدارة الحديثة في القرن الواحد والعشرين**، بيروت: دار الغرب الإسلامي، 2006، ص130- 131.

(41) Messaoud Boudjenoun, " Les Droits de L'homme en Islam ", ***Revue Les Etudes Islamiques***, Algérie, N°02, Décembre, année 2002, p.46.

(42) إسماعيل قيرة، وآخرون، **مستقبل الديمقراطية في الجزائر**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002، ص136.

(43) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المجلس الدستوري، **دساتير الجزائر**، الجزائر: مديرية الوثائق للمجلس الدستوري، د.ت.ن، ص73.

(44) صالح بلحاج، **المؤسسات السياسية والقانون الدستوري في الجزائر من الاستقلال إلى اليوم**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2010، ص3.

(45) الأمانة العامة للحكومة، " قانون رقم 02- 03 مؤرخ في 27 محرم 1423هـ الموافق 10 أبريل 2002 م، يتضمن تعديل الدستور"، **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية**، العدد 25، الصادر بتاريخ 2002/4/14، ص13.

(46) صالح بلحاج، المؤسسات السياسية والقانون الدستوري في الجزائر من الاستقلال إلى اليوم، **المرجع السابق الذكر**، ص 3.

(47) **نفس المرجع**، نفس الصفحة.

(48) صالح بلحاج، **التجربة الدستورية وبناء الدولة الحديثة في الجزائر**، دراسة غير منشورة، ص1.

(49) أحمد منيسي، وآخرون، **التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي**، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 2004، ص151.

(50) الأمانة العامة للحكومة، "إعلان رقم 03/ إ. م د/07 مؤرخ في 4 جمادى الأولى 1428هـ الموافق21 ماي 2007 م، يتضمن نتائج انتخاب أعضاء المجلس الشعبي الوطني"، **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية**، العدد 45، الصادر بتاريخ 2007/7/11، ص19،3.

(51) محمد حليم لمام، "ظاهرة الفساد السياسي في الجزائر (دراسة وصفية تحليلية)"، **رسالة ماجستير** قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2002- 2003، ص121.

(52) محمد بلقاسم حسن بهلول، **الجزائر بين الأزمة الإقتصادية والأزمة السياسية (تشريح وضعية)**، الجزائر: مطبعة دحلب، 1993، ص84.

(53) صالح بلحاج، **السلطة التشريعية الغائب الأكبر في النظام السياسي الجزائري**، الجزائر: دار قرطبة للنشر والتوزيع، 2006، ص140،138.

(54) الأمانة العامة للحكومة، "أمر رقم 97- 09 مؤرخ في 27 شوال 1417هـ الموافق 6 مارس 1997 م، يتضمن القانون العضوي المتعلق بالأحزاب السياسية"، **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية**، العدد 12، الصادر بتاريخ 1997/3/6، ص30- 35.

(55) صالح بلحاج، السلطة التشريعية الغائب الأكبر في النظام السياسي الجزائري، **المرجع السابق الذكر**، ص 140.

(56) إسماعيل قيرة، وآخرون، **المرجع السابق الذكر**، ص 137.

(57) صالح بلحاج، السلطة التشريعية الغائب الأكبر في النظام السياسي الجزائري، **المرجع السابق الذكر**، ص 144.

(58) عبد النور بوخمخم، "وزارة الداخلية تحضر لحل 6 آلاف جمعية"، **جريدة الخبر**،

الجزائـــر، العـــدد5491، الصـــادرة بتـــاريخ 2008/12/2، ص 2.

(59) أحمـد منيسـي، وآخـرون، **المرجـع السابق الذكر**، ص 159.

(60) ســـيدي محمـــد ولـــد يـــب، "الديمقراطية والمجتمع المدني: الدول العربية نموذجاً"، **مجلة دراسات**، ليبيا، العدد 24، ربيع 2006، ص70.

(61) أحمـد منيسـي، وآخـرون، **المرجـع السابق الذكر**، ص 159.

(62) عبد النور بوخمخم، **المرجع السابق الذكر**، ص 2.

(63) الأمانـة العامـة للحكومـة، "مرسـوم رئاســي رقــم 92- 44 مــؤرخ في 5 شــعبان 1412هـ الموافـق 9 فبرايـر 1992 م، يتضـمن إعـلان حالـة الطـوارئ ، **الجريـدة الرسميـة للجمهوريـة الجزائريـة**، العـدد 10، الصـادر بتاريخ 1992/2/9، ص285.

(64) الأمانـة العامـة للحكومـة، "مرسـوم تشـريعي رقـم 93- 02 مـؤرخ في 14 شـعبان 1413هـ الموافـق 6 فبرايـر 1993 م، يتضـمن تمديد مدة حالة الطوارئ "، **الجريدة الرسمية للجمهوريـة الجزائريـة**، العـدد 8، الصـادر بتاريخ 1993/2/7، ص5.

(❖❖❖)خـلال إعـداد هـذه الورقـة العلميـة للطباعـة اختـتم مجلـس الـوزراء اجتماعـه المنعقـد يـوم الثلاثـاء 19 ربيـع الأول1432هـ الموافـق لـ 22 فيفـري2011م، بالموافقـة علـى إلغـاء حالـة الطـوارئ (تم نشـر الأمـر المتضـمن رفع حالة الطوارئ في الجريدة الرسمية عدد 12 بتـــاريخ 2011/02/23)، بالإضـــافة إلى قرارات أخرى. وقد تفاوتت ردود الأفعال حول ذلك، فبينما اعتبرها البعض خطوة إيجابية في مســارا لإصــلاح السياســي الشــامل، انتقدها آخرون معتبرين أنها متأخرة وغير كافيـة خاصـة وأن الاعتبـارات السياسـية الظرفية الوطنية والإقليمية هي التي دفعت أصحاب القرار إلى ذلك.

(65) محمـد حليم لمـام، **المرجـع السـابق الذكر**، ص 103.

(66) نصـير سمـارة، **ظـاهرة التسـيّب الإداري في الجزائر**، الجزائر: المجلس الأعلى للغة العربية، 2005، ص 58.

(67) محمـد حليم لمـام، **المرجـع السـابق الذكر**، ص 103- 104.

(68) نصـير سمـارة، **المرجـع السـابق الذكر**، ص 50.

(69) محمـد حليم لمـام، **المرجـع السـابق الذكر**، ص 95،105.

(70) نصير سمارة، **المرجع السابق الذكر**، ص 40.

(71) **المرجع نفسه**، ص58،35،38.

(❖❖❖*) يُقصد **بالثقافة التنظيمية** Organizational Culture مجموعة المعتقدات والقيم والرموز والتوقعات التي يتقاسمها أعضاء المنظمة الإدارية وتنتقل من جيل تنظيمي إلى آخر، تؤثر هذه القيم فتشكل أسسا ومعايير وأنماطا للسلوك التنظيمي المقبول وذلك المرفوض. كما أنها تعمل على تدعيم الالتزام بين العاملين وإشعارهم بالمسؤولية وتسهم كدستور أخلاقي ومرشد للسلوك المفضل للموظفين والإداريين بالمنظمة الإدارية.

(72) الأمانة العامة للحكومة، "قانون رقم 06- 01 مؤرخ في 21 محرم 1427هـ الموافق 20 فبراير 2006 م، يتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته"، **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية**، العدد14، الصادر بتاريخ 2006/3/8، ص4- 15.

(73) الأمانة العامة للحكومة، "مرسوم رئاسي رقم 04- 128 مؤرخ في 29 صفر 1425هـ الموافق 19 أبريل 2004 م، يتضمن التّصديق، بتحفّظ، على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، المعتمدة من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة بنيويورك يوم31 أكتوبر سنة 2003 "، **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية**، العدد 26، الصادر بتاريخ 2004/4/25، ص12.

قراءة في الخارطة العالمية
نظرة جديدة لعالم الغد

د. ميلود عامر حاج

رغم التخوف الكامن لما بعد الحرب الباردة والمتزامن بسقوط حائط برلين، فإن ذلك كان إيذانا بإطلاق العنان للسوق الحرة لا للقضاء على الفقر فحسب كما يقول باسكال لامي رئيس المنظمة التجارية العالمية[1]، بل بزيادة ثراء الأغنياء كذلك. هذا ما أوفد معه شيئا من اتساع لدائرة الحرية وتجدد الأفكار وثقافة المبادرة وروح التقنية. أين يكمن الخلل؟ قد يصعب على المرء المتتبع لأطوار العالم أن يراقب عن كثب ما يجري في المعمورة جراء تفاقم بنيات الحكم وأسس العلاقات التي تحكم أنظمته. بمعنى أن هذا التخوف من الغد انطلاقا من الآخر والبادي في تحول هذه العلاقات انطلاقا من مصير العالم نفسه والتي ما زالت تطرح جملة من الإشكالات بدءا من البيئة والتلوث والفيضانات والأزمات والحروب. هل بالرشادة العالمية يمكننا تطوير مصطلح العلاقات الدولية وذلك بالقضاء عما أفرزته التحولات الصعبة لما بعد الحرب العالمية الثانية؟ هل أوروبا توجد في المستوى المطلوب من أجل جلب هذا التحول رغم مرورها بأزمات صعبة وخانقة؟ علما أن وحدتها ما زالت تطرح معادلات ضيقة في الآجال القريبة. لكن مزج أوروبا والرشادة العالمية قد لا يحتوي على شيء من المصداقية لأن أوروبا ما زالت تمر بمخاض عسير جراء وحدتها حيث يوجد بون شاسع بين الآراء العامة الأوروبية والمشروع الأوروبي. وعليه يصعب وجود مقاربة فعلية لهذا الواقع العالمي المتفتت بين تأزم أمريكا وبروز الصين وتقاعس أوروبا:

"بالنسبة إلى (باسكال لامي) إن الرشادة العالمية تعني ذلك النظام الذي يعمل به من أجل مساعدة المجتمع البشري أن يصل إلى مبتغاه بصفة متواصلة، بمعنى في الشفافية والعدالة. إن التكامل المتنامي يعني أن

قوانيننا، معاييرنا، قيمنا الاجتماعية، وكذلك الميكانيزمات الأخرى التي تؤطر السلوك الإنساني، لا بد أن تحلل، تناقش، تفهم بصفة جادة وموضوعية. هذا ما سمح بإرساء دعائم للتنمية المستدامة الحقيقية على المستويات الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية"[2].

كما يصعب تحليل مفهوم الرشادة العالمية من لغة إلى أخرى ومن نظرية إلى أخرى وذلك قياسا بتطور المجتمعات وأنساق الحكم فيها كونها تختزل شيئا من التقارب النسبي حول القائد Leadership، الفاعلية والشرعية. من هو القائد؟ هل الدولة أم منظمة أم مجموعة من الدول أم زمرة من الأشخاص؟ لكن السؤال المطروح: أين يكمن دور الأمم المتحدة؟ ما محتوى السياسة العالمية السابقة والدعوة إلى إنشاء حكومة عالمية؟

الواجهة العالمية بين مبدإ القوة والبحث عن الأمن:

إن الدعوة إلى الحد من التسلح نتيجة التسابق النووي الذي بلغ مداه من خلال دعوة أوباما في براغ بتاريخ 6 أبريل 2009 تحت شعار "Strat flow-on" أي العالم "بدون سلاح نووي". علما أن الإدارة الأمريكية تحاول هي الأخرى التقليل من شأن التسلح النووي بدءا من تاريخ 6 أبريل 2010. وبعد يومين من هذا التاريخ، تم إمضاء عقد من الرئيس السوفيتي ديمتري ميدفيداف، يدعو إلى التقليل من الأسلحة النووية الإستراتيجية (TNP)، أي التقليل من الرؤوس النووية من 2200 رأس نووي إلى 1550 رأس نووي. لكن يختلف الأمر عندما نتحدث عن التكاليف العسكرية في العالم بدليل أن الأمن ما زال يشكل هاجسا كبيرا لدى الدول خاصة الصناعية منها والتي ترى أن العدول عن ذلك لا يعني البتة تطورها الذي تراهن عليه من أجل ربح أسواق والحصول على أرباح بهدف الاستثمار أكثر. لذلك يعزى ومنذ أكثر من أي وقت مضى، أن الأمن هو رهان عسكري، إن لم يكن إيديولوجية بامتياز خاصة في مطلع الألفية الثالثة. وبهذا تختلف قدرات الدول من حيث الميزانيات العسكرية بهدف وازع الحرب أو نشر السلم. "في سنة 2008، التكاليف العسكرية العالمية قد وصلت إلى 1464 مليار دولار، الأمر الذي يمثل، 42 ٪ من المنتوج الإجمالي العالمي، أي بنسبة 217 دولار للمواطن حسب معطيات المنظمة السويدية سيبري. هذه التكاليف قد ارتفعت من 47٪ منذ 1998 وتعد هذه الزيادة في الأغلب الأعم من أدنى التكاليف الأمريكية. لكنه يشار أن هذه التكاليف (9، 66٪) تشكل بمفردها (5، 41٪) من التكاليف العالمية لسنة 2008. كما تقدر هذه الأخيرة ب 6، 63 مليار دولار لسنة

2008، بينما التكاليف العسكرية الصينية قد ازدادت بنسبة 230 ٪ مقارنة بسنة 1998"[3].

لكن السؤال المطروح: لماذا تتسابق كل من الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا إلى ضرورة الحد من التسلح النووي، حيث في الوقت ذاته تتسابق قوى أخرى ناشئة أو غيرها نحو ذلك؟ لكن كيف أن الدول الصناعية الكبرى مثل الولايات المتحدة تحاول أن تعطي المثل الأعلى في ذلك أم تحاول أن تعطي حدا لهذا التسابق بهدف التدخل في شؤون الدول الأخرى التي تنوي الحصول على ذلك كإيران وكوريا الشمالية؟ "كل الخبراء يتقاسمون الرأي القائل: الحد صفر للسلاح النووي سيقوي الولايات المتحدة الأمريكية. وذلك من خلال تواجد مركب عسكري- صناعي لديها والذي بموجبه يمكن السيطرة على العالم حيث تسود فيه أسلحة تعاهدية "Armes Conventiennelles" هذا ما يدعو الآخرين إلى عدم التسلح النووي خاصة الصين التي تشكل الدولة الوحيدة التي تملك السلاح النووي وتحاول تقوية ذخيرتها الحربية عن طريق الصواريخ"[4].

علما أن روسيا تحاول هي الأخرى أن لا تتخلى عن ذخيرتها النووية متذرعة بذلك على أن النووي يشكل لديها أحد المحاور الرئيسة لسياسية موسكو الدفاعية. لذلك لا تأمل أن تتخلى عن ذلك كون هاجس "الإرهاب النووي" ما زال يمثل لديها عقدة خاصة تجاه الولايات المتحدة الأمريكية والحلف الأطلسي. وإذا كان انتشار السلاح النووي رغم أقدميته بعد إمضاء خمس دول له سنة 1950 وهي كل من الولايات المتحدة الأمريكية، الصين، بريطانيا، فرنسا وروسيا، فإن هنالك قوى أخرى صاعدة أو مضادة قد اخترقت هذا العقد وأصبحت إذ ذاك بحوزتها القنبلة النووية وهي كوريا الشمالية، الهند، إسرائيل والباكستان. هذا من جهة ومن جهة أخرى يمكن للدول التي تريد التخلي عن مشروعها النووي أن تبادر إلى ذلك باللجوء إلى مشروع مدني. كما ما زال مشروع الحظر النووي يطرح تساؤلات متعددة وشائكة من طرف الخبراء والمراقبين للملف النووي العالمي والمرتبط بالأمن القومي. هذا الموقف ما زالت تزكيه نوايا وأطماع تلك الدول التي لم تملك بعد مشروعا نوويا أو تريد الحصول عليه مستقبلا. ويشار في هذا إلى كل من البرازيل ومصر، وأندونيسيا التي قد اتهمت بدورها الدول الخمس على أنها رغم تسلحها أكثر من اللازم نوويا، فإنها قد أصبحت غير قادرة على عدم تسلحها ثانية من النووي.

هذا التخوف البادي للعيان ما زال يهدد منطقة الشرق الأوسط وذلك برد اللوم في هذه الحال على إسرائيل على أساس أنها الوحيدة

التي تملك القنبلة النووية في المنطقة. وعليه سيعقد في هذا الخصوص قمة حول الحد من انتشار النووي في سنة 2012. وإذا كانت إسرائيل لم تعترف بوجود قنبلتها النووية كإستراتيجية عسكرية للصمود والتحدي في المنطقة العربية، إن لم أقل السيطرة عليها، فان إيران لم تعترف بإسرائيل ككيان في المنطقة، الأمر الذي يعمل على تهديد منطقة الشرق الأوسط بكاملها. في الوقت ذاته يتساءل الرئيس الإيراني أحمدي نيجاد: هل العلم والتكنولوجيا يعدان حكرا على الغرب وعلى رأسه الولايات المتحدة الأمريكية؟ لكن رغم العزلة الدبلوماسية والحصار الاقتصادي والدعاية المغرضة المضروبة على إيران، إلا أن إسرائيل تبقى تتربع على أكثر من ترسانة حربية في منطقة الشرق الأوسط. لماذا هذا المد الاستراتيجي في المنطقة وما هي أسبابه؟ يرجع البعض مرد ذلك إلى نقطتين هما:

1 – تعود إلى الفترة الممتدة من 1990 إلى 1995حيث تعرف بتوافد المستثمرين الأجانب خاصة يهود الاتحاد السوفيتي وذلك على خلفية ما يشجعه ميثاق أوسلو.

2- أما الثانية فتمتد من 2004 إلى 2005 والمتمثلة في سلسلة من التجهيزات والترميمات الهامة في مجال الطيران، الأدوية الجينية، حيث 135 مهندس ل 1000 عامل مقابل 65 في الغرب و7 في الدول العربية. علما أن الهند كانت قد اشترت قيمة قدرها 11، مليار دولار من المعدات الحربية الإسرائيلية. ومن المؤكد أن إسرائيل لا تعتني فقط بالدول الناشئة فحسب، بل بالدول المتقدمة كذلك خاصة روسيا مثلا التي تملك إلى غاية 2009 عتادا عسكريا إسرائيليا من طراز حيرون.

إن منطق السلم كسياسة إستراتيجية كثيرا ما يقلل من عبء الدول ويدعو إلى النزوع عن المخاوف بين الشعوب. وكثيرا ما أصبح الإرهاب كسياسة مضادة يراد به تقويض دعائم النظام العالمي الذي تدعو إليه المنظمات الإرهابية بهدف نشر الفوضى وقتل الأبرياء. ربما هذا المنطق، تحاول الإدارة الأمريكية الجديدة أن تتبناه أو تعيد النظر فيه من أجل الاعتراف بالآخر من خلال الحوار معه لا على أساس العداوة، بينما على خلفية الشراكة. ونشير في هذا إلى خطاب باراك أوباما الشهير في جامعة القاهرة إلى التقارب بين الإسلام والغرب. لكن مجيء باراك أوباما على رأس البيت الأبيض قد يحمل في طياته عاملين أساسين هما أولا: أن رؤية أوباما جاءت تدعو إلى التقليل من هذه المخاوف السياسية والجيوستراتيجية التي وصلت إليها الولايات المتحدة الأمريكية والغرب معا، نظرا لما نمت العلاقات الدولية بعد أفول الحرب العالمية الثانية من خلال ما انبثق عليها من حرب باردة كانت هي المسئولة عن هذا الوضع المتأزم. ثانيا: يعتبر أوباما شخصيا كخط رابط بين دول العالم

الثالث وعلى رأسه إفريقيا- كونه منحدرا من أصول كينية- والعالم الخارجي، أي بمثابة وسيط يجمع بين القوى العظمى والعالم النامي مع الربط أو محاولة الربط بينهما على أساس السلم والحوار من أجل درء المخاطر والعزوف عن المخاوف. لكن هذا لا يعني البتة أن الحد من التسلح والتسلح النووي سيكون بين عشية وضحاها، خاصة إذا لم يعتن القانون الدولي بفسح المجال للمنظمات الدولية خاصة غير الحكومية أن تعمل في هذا الإطار. ربما يعد هذا من مفارقات المعادلة الدولية والتي كثيرا ما تتقدم من أجل خدمة الشعوب عن طريق الإبداع العلمي والاكتشافات التكنولوجية، إلا أنها عاجزة في المقابل عن تحقيق السلم والأمن في ربوع العالم: حتمية أم تناقض؟ "البيئة العالمية تعد معرضة للمزيد من النووي أكثر من التقليل منه"[5].

وتجدر الإشارة إلى أنه من الصعب كذلك تحديد ماهية الأمن التي ترتكز بدورها على طابع القوة بهدف تحديد بوادر الخلل وبواعث التراجع. علما أن العالم ما زال في حاجة ماسة إلى رفع التحدي المضروب على أقضيته والحد من تباعد الدول العظمى عن الدول المتخلفة. ربما يعود هذا إلى طبيعة الخلل المتفشية منذ زمن بعيد والتي تعود في الواقع إلى العلاقات الدولية نفسها وغياب إستراتيجية هادفة تبعث على الأمل والتكامل والاندماج أكثر من التدخل السافر لا في شئون الدول الصغرى فحسب، بل في بناء وسط عالمي مؤسس للتكامل بين الدول أيا كانت والتواصل سيما بين الشعوب.

وإذا كانت أحداث سبتمبر 2001 بمثابة أزمة للسياسة القطبية الأمريكية رغم سيطرتها قبل ذلك بكثير، فإن الأمر يتعدى حدود ذلك بحسب بونيفاس، لأن الإشكال كان مطروحا قبل ذلك، أي ليس تاريخ 11 سبتمبر هو مصدر الأساس في اعتقاده، وإنما 09 سبتمبر 1989 كتاريخ بداية سقوط حائط برلين وإنهاء النظام القطبي الذي عمر طويلا في العلاقات الدولية بعد الحرب العالمية الثانية. وعليه يتم الربط بين ما تم التوصل إليه بين واشنطن وموسكو في إطار الحرب الباردة يهدف إلى الحد من القطبية الأحادية أو القطبية المتعددة. الأمر الذي لم يعط الأولوية لتفادي الخلاف البنيوي، إن لم نقل الطرح الإيديولوجي بالمرة والذي لم يتحاش النظرة الإستراتيجية لمدلول الصراع العسكري في إطار الحرب الباردة. وبالتالي لم يكن هذا الصراع البتة قائما بحد ذاته، بل رمزي وتكتيكي، الأمر الذي لم يكن بمحض السهولة بالنسبة لموسكو على وجه التحديد رغم محاولات غورباتشيف التصحيحية والإصلاحية ليس فيما مضى، بل فيما هو آت (التخلي عن تصور برجنيف، مساعدة دول أوربا الشرقية، إنهاء حرب الصواريخ، بعد

التحالف مع الإدارة الأمريكية بواشنطن في ديسمبر 1987، جذب القوة العسكرية السوفيتية من أفغانستان، خصخصة النظام السوفيتي...) هذا ما يلقى ترحابا كبيرا في الأوساط السياسية والإعلامية والعسكرية في الاتحاد السوفيتي السابق. وبالتالي تم تقويض إذ ذاك لدعائم الإمبراطورية الروسية بعد حل ميثاق فرسوفيا بتاريخ 25 فيفري 1991. كما تم وضع- بالمقابل- في بولونيا- على رأس حكومة البلاد- شخصية ليست ماركسية معينة، بل منتخبة من طرف البولونيين أنفسهم والذي لم يكن من المعتاد منذ نهاية الحرب العالمية الثانية.

ومن الصعب التكهن إذن بما تحمله لحد الآن أحداث سبتمبر2001 من معان ومغزى إن لم تكن في حد ذاتها نتاجا لأحداث 1989 التي كانت من وراء تفجيرها. لكن التداخل بين الأحداث وتشابك الأفعال يعد بالأهمية بمكان من خلال الإفرازات المنبثقة على مسار الأحداث التاريخية التي ما زالت تغير من الواجهة العالمية (اتحاد الألمانيتين، تمزق الاتحاد السوفيتي إلى 15 دولة وانفجار يوغسلافيا السابقة إلى 6 دول بعد حروب أهلية). إن نهاية القطبية مع زوال الحرب الباردة تشكل توجها رئيسا لإدارة شؤون العالم نفسه رغم ما تحمله من ثورة إستراتيجية فيما بعد القطبية وبروز العولمة كظاهرة عابرة للقارات. لقد تعتبر العولمة في هذه الحالة انطلاقة لوجود خلق لقطبوية متعددة الأطراف ومتناسقة التحالفات ومتصارعة الأهداف. لأن العالم ما زال في إعادة تشكيل لخارطته السياسية. والقطبوية ما هي إلا إحدى صفاته ومؤشراته في العمق. علما أن تاريخ 1989 يعني كذلك وبانهيار الاتحاد السوفيتي وسقوط الشمولية وانبثاق الفردانية وما مدى تطور ذلك فيما يبني أبعادا وعلاقات جديدة عن طريق الإعلام والاتصال والمعلوماتية ما يوطد من دعائم جديدة هدفها هو التخلي من قبضة الأمس خاصة ذات النظرة الضيقة وفتح الباب على مصراعيه على الفرد من أجل إعطاء دفع جديد لمعنى هذا التحول الإيجابي أو السلبي. يتبدى ذلك من خلال المزيد من الحرية والانفتاح والعدل فيما يضمن تآخي الشعوب بحسب نوايا الإيديولوجيات وخفايا الأنظمة وما يضبط رزنامة العلاقات الدولية، وذلك بإعطائها بعدا جديدا في دفع عجلة السلم والأمن في العالم.

العلاقات الدولية بين الديمومة والقطيعة!

لهذا نجد في ذات الوقت ما ينطبق إجمالا على العلاقات الدولية نفسها التي تمر لا أقول بأزمة خانقة، وإنما بوضع متأزم باعتبار أن الثالوث الوظائفي (الوصف، التفسير، التنبؤ) لم يعد مناسبا لا من حيث المبدإ بالنسبة للتجاوب والتنبؤ من جهة، ولا من

حيث التحليل والتنظير من جهة أخرى. بمعنى أن العالم بحكم تواجده بين متقدم ومتأخر وذلك من خلال تراكم الأزمات وغياب الأمل، الأمر الذي أفقد هذا المنحى قدرته على التبصر والتروي لا لماضيه القريب، بل لآفاقه المرتقبة. "وهذا يعني أن التنظير في العلاقات الدولية يواجه عدة صعوبات وأزمات ناجمة عن عدم قدرة الباحثين والمفكرين في ميدان العلاقات الدولية على إيجاد نظرية عامة وشاملة للعلاقات الدولية ذات طابع عالمي، تكون كفيلة بدراسة الظاهرة الدولية دراسة شاملة ودقيقة بكل متغيرات البيئة الداخلية، الخارجية السيكولوجية في سياق بعدها الزمني، من خلال تأدية هذه النظرية لكل وظائفها المنوطة بها. ورغم وجود بعض المحاولات الفكرية التنظيرية، إلا أنها لم ترق إلى مستوى النظرية المنشودة وهي النظرية العامة والشاملة للعلاقات الدولية"[6].

وذلك يعود إما إلى طبيعة العلوم السياسية نفسها ومدى تأثيرها على السلطة ودواليب الحكم من خلال ما تقوم به الدول والمنظمات الدولية أو يعود إلى غياب نسق علمي يضمن تألق العلاقات الدولية نفسها؟ بمعنى أن علم السلطة نفسه هو الذي لم يكن في المستوى المطلوب من أجل تفادي الأزمة الدولية من جهة، وغياب التوازن بين الدول الكبرى والصغرى فيما بينها من جهة أخرى. الأمر الذي جعل من الصعوبة بمكان تجاوز هذا النفق المظلم نظرا لأهميته القصوى. وعليه يرجع الدكتور إسماعيل صبري عند حديثه عن أزمة التنظير للعلاقات الدولية على أن ذلك يعود في نظره إلى ما يلي: **" أ-** الطبيعة الشديدة التعقيد للعلاقات الدولية واتساع آفاقها وميادينها في صورة غير عادية. **ب-** عدم إمكانية تحديد الجهود الدولية الفكرية من خلال التخصصات العلمية المتنوعة لميدان العلاقات الدولية. **ج-** وجود استناد نظرية العلاقات الدولية- حسب أساتذة المدرسة التقليدية في تحليل العلاقات الدولية – إلى أساس قوي من المعرفة التاريخية) مرجعية فكرية (ومن الإلمام بحقائق الماضي بالدروس والعبر المتحصلة من تجاربه. د. لم يوفق المفكرون والأكاديميون على حد سواء من الجمع بين تحليل الماضي (التحليل الامبريقي) Empirical Analysis وتحليل المستقبل (التحليل القيمي) Normative Analysis [7].

يحلل الخبراء العلاقات الدولية رغم حقلها العريض علميا ومعرفيا ونفسيا واستراتيجيا فإنها تنقسم إلى اتجاهين رئيسين هما- 1: كونها ظاهرة دولية تحمل أبعادا ومعايير خاصة بها. 2 – كونها استشرافية.

إن كثيرا ما تتداخل هاتان النقطتان فيما بينهما بحكم تشعب العلاقة الوطيدة والجامعة والمتباينة بينهما. لكن ما هو وارد في هذا

الخضم هو ما يتوسطهما من ذرائعية، بمعنى أن التنظير في هذا السياق مصاب بعطل تقني وإبستيمولوجي. وذلك يعود إلى أربعة محاور أساسية يمكن اللجوء إليها من أجل تفسير وتحليل مشكلة التنظير في العلاقات الدولية والتي تعود إلى أزمة التعميم في بناء نظرية لتوجهات النظرية الغربية ذات الأفق العالمي، أزمة الشمولية في متغيرات العلاقات الدولية، أزمة التعددية وأزمة الذرائعية.

ولا يفوتنا أن ننوه في هذا السياق بأن العلاقات الدولية لا زالت هي الأخرى تحت سيطرة البيئة الأنجلوسكسونية عليها. هذا ما جعلها تتداخل فيما بينها من حيث النظرية والمنهج. لكن كل ما في الأمر أن إحلال جانب القوة في البعد الأخلاقي وتفسير الأخلاق محل القوة لم يتفق عليه سلفا منظرو العلاقات الدولية حيث يربط في هذا السياق الواقعية بالمثالية. وعليه جاءت العلاقات الدولية صعبة التحليل، بل قاسية الفهم والإحاطة والتنظير بحكم خضوعها لآليات وميكانيزمات جلها سري. أما النادر فهو غير معلن عليه، وذلك لا بحكم تصارع القوى الحية والعوامل الآنية فحسب، بل في غياب أرضية صلبة تجمع كل العوامل التي تعمل على صياغتها والتركيز على اتجاهاتها وبعيدا عن صراع الأهداف الخاصة للدول العظمى عليها. بمعنى من أجل المصلحة العامة General Interest بين كل الدول.

إن مفهوم الدولة غالبا ما يسترسل في مشروعيته ما يبني هذا الطرح ويؤكد من سياقه وأنساقه، أي فيما يعزز من وجوده سيما وأن الدول تتنامى وتزول بحسب طبيعة الرجال وتوالي المؤسسات. هذه البناءات والتقاطعات كثيرا ما تشكل من صفة "اللادولة" أو "اللادول" في مفهوم الدولة المطردة. وباستثناء الطرح الماركسي المادي الذي يركز على الصراع القائم بين دول المركز ودول المحيط على خلفية أن العالم الثالث يمثل فريسة للعالم المتقدم. لكن هذا لا يعني البتة أننا فصلنا في الموقف، إذ ما زال الأمر كله صراعا وتناحرا بين الدول على أساس الأهداف والمصالح الخاصة. وبعيدا عن التصدع البنيوي الذي يفسر طبيعة الأشياء بتأويل الطبقية، فإن أزمة الليبرالية المعيشة حاليا تحت وطء الأزمة المالية العالمية، قد سمحت لظهور بعض الأصوات المناهضة لذلك في الغرب بمباركة عودة الماركسية. علما أن ماركس خالف ذلك على أساس ما نادى به هيغل والعالم الحر وذلك بربط تحولات العالم بالصراعات والفوضى الشاملة من أجل تغيير مسار البشرية، بمعنى أن طرحه هذا يقوم على عامل الاقتصاد المتغير الصرف، لكنه لم يقدم ما دون ذلك. "فإذا سلمنا بوجود أحد هذه المتغيرات أو غيرها هو المتحكم الرئيس في مسار العلاقات الدولية، فما دور بقية

المتغيرات الأخرى، لا سيما إذا أخذنا بعين الاعتبار أن العلاقات الدولية ليست سياسية، عسكرية، اقتصادية وثقافية فحسب، بل إنها علاقات صراع وتنافس، كما أنها علاقات تكامل وتعاون، وبالتالي فإن متغيرات العلاقات الدولية لا تخرج عن هذا النطاق؟"[8].

إن الأمر لم يعد في الثنائية العكسية بين القوة والأخلاق، الحرب والسلم، التكامل والتطاحن، التدخل والاندماج، في قضايا العلاقات الدولية، بقدر ما يعود إلى صياغة للظاهرة الدولية نفسها التي تسيطر عليها القوى العظمى وبمعزل عن القوى الصغرى. من هذا المنطلق يصعب تقسيم وتحليل وتأويل آليات وميكانيزمات البعد الدولي لهذه العلاقات بحكم تباين الرؤى وتداخل المصالح وتفاقم الخلافات وتكالب النزاعات. وإذا كانت نظرية العلاقات الدولية تمر بأزمة خانقة بحكم تضارب الآراء وتباين الأفكار وتشرذم التيارات السياسية حولها من تفسيرات غير قادرة على استقطاب حركية العالم وتحليل ظواهره قصد إخراجه من حالته هذه إلى ما ينبغي أن يكون، إلا أنه ومن الأهمية بمكان الإشارة أن العالم أصبح مجبورا ومنذ وقت مضى، بأن مساره لا بد من تحديد سياسة هادفة له، الأمر الذي جعل كلا من الوطنية والإقليمية تنفردان بطرح أحادي أو مجتمعتين معا من أجل الابتعاد عن دائرة الخطر وكذا ضرورة التماشي والمعطيات التي يحملها الواقع والآفاق المرتقبة في ذلك.

علما أن الجوانب التنظيرية لم تأت بالبديل رغم تنوعها وتباينها بما في ذلك المثالية التي فندت الواقع وأصبحت تخاطب ما هو أفضل في مستقبل العلاقات الدولية انطلاقا من العدل والإنصاف خدمة لجميع الشعوب والأجناس من أجل تحقيق السلم والأمن في ربوع العالم. "وهي المبادئ التي أصبحت تقوم عليها المدرسة المثالية من خلال دعوتها لإقامة حكومة عالمية، يسودها العدل والمساواة بين جميع أشخاص المجتمع الدولي والعلاقات الدولية. وبالتالي يمكن القول إن الاتجاه الأخلاقي للعلاقات الدولية بشقيه: القانوني والمثالي يستمد فرضياته من تلك التي تنادي بها الإمبراطورية الرومانية من جهة، كما أن الواقعية التقليدية التي يتزعمها نيكولا ميكافيلي، تأثرت بمتغير القوة التي كانت تستعمله الإمبراطورية الرومانية كوسيلة مثلى لعلاقاتها الخارجية من جهة أخرى"[9].

لذا تلعب الجغرافيا السياسية دورا مهما في تحديد طبيعة العلاقات بين الدول وذلك من زاوية نظر سلمية بحتة وما يعززها من تبادل اقتصادي وتكامل تجاري عن طريق البر والبحر والجو من جهة، من زاوية نظر حربية من خلال الحصول على امتيازات

عسكرية وأهداف جيوستراتيجية من جهة أخرى. أي بعبارة أخرى بما يدور عن طريق السياسة والأرض وما يصنعه الإنسان من علاقات وطيدة بينهما وما ينجر عنهما من فوائد جمة وما يجهله بينهما وما يفرز عنهما من اضطرابات وقلاقل قد لا تمتد خارج حدود البلد المعني، بقدر ما تتلاشى العلاقة بينهما وتغيب النظرة الجامعة بينهما للقائد ولتوجهات كل دولة داخليا وخارجيا. لذا يشترط تواجد هذا البعد الإلزامي لمعنى جيوبوليتك لكل دولة صغيرة أو كبيرة بحكم قربها من مراكز التأثر والتأثير دوليا وما يضمن سر تواجدها في التحولات العالمية. كما يضاف بالمقارنة بذلك العامل السكاني انطلاقا من النمو الديمغرافي كأساس لتعزيز العلاقة القائمة في المجتمع وما يتفرع عنها من بناءات وخطط عمل تجعل من الاستثمار رأس مال اجتماعي أداة غالبة للنهوض. بمعنى الحاجة للتصنيع تكون أكثر ما دام المد الديمغرافي أساس ذلك وليس عكسا له. أي ضرورة الأخذ بقدرات التوجيه والتأطير للنمو الديمغرافي دون تقليص تبعاته على خلفية أنه عامل إيجابي وليس سلبيا بالمرة. بحكم ما خطاه العالم من تحولات عميقة تقوم على التواصل والترابط بين الشعوب والثقافات من تدارك المواقف وتعديل للسياسات.

مجتمع المعلوماتية إلى أين؟

تشكل ثورة الإعلام والاتصال والمعلوماتية قفزة نوعية في حياة الإنسان المعاصر وذلك بدل ما كان يسعى هذا الأخير وراء الخبر، بدأت المعلومات تسارعه، بل تسابق أحداثه التي يصنعها أو يبحث من ورائها. إن اكتساح العالم لركام هذه الأحداث والأخبار المكتظة والمتلاطمة ما زال يحمل في ثناياه شيئا من ثورة تكنولوجية جديدة أودعتها في علاقات الأفراد والشعوب والدول. إن عهد الصورة والرقمية هذا أصبح يدل على وجود ثقافة متحركة بل ميكانيكية تصحب الإنسان المعاصر في عالم المتغيرات. إن "الصناعة الإعلامية" الجديدة ما زالت توطد العلاقات وتدعم الصلات في المجتمع الرقمي الذي وافد عصر التكنولوجيات الجديدة. المهم أن ثورة الإعلام أو صناعة الإعلام إن كانت تدل على شيء مباشر، فإنها ضرورة ملحة بامتياز لأنها تحمل أنساقا ثقافية وأبعادا فكرية بحكم أنها تؤثر في شخصية الفرد حتى يكون مؤثرا بدوره أو بعزله واحتوائه حتى يفقد صلته بوسطه. من هذا المنطلق تصبح رسالة الإعلام والإعلام الرقمي عبر التكنولوجيات المعاصرة أثرا عميقا على تحولات المجتمعات من طور إلى طور آخر من خلال انتشار ثقافة التواصل

وأساليب الحوار وصنع القرار من أجل نشره وبثه بطرق سليمة.

لكن هنالك ما يعترض هذا المسار ويتحول الإعلام عندئذ إلى نكسة أو بضاعة هزيلة عندما يوجه من أجل برامج محددة عن طريق رؤوس أموال أو شركات متعددة الجنسيات، أو يصبح في يد دولة ما تفتقد لإستراتيجية إعلامية هادفة يجعلها تتقوى عن طريق القوة بإضعاف مجتمعها بالمقابل. لذلك أصبح من المؤكد أن الثورة الإعلامية هي من صفات المجتمعات الصناعية عكس دول العالم الثالث التي تتأثر بهذا التحول، الأمر الذي جعل من المفارقات في التصورات والبناءات أمرا مفقودا في غياب الظروف والوسائل والإمكانات التي بموجبها أن تقلل من ذلك من أجل الدخول به ومعه دون مركب نقص. إن عالم الإعلام ما زال يفرض معادلات جديدة في ظل ثقافة وذلك إما عن طريق التقليد أو الرفض دون أن تحقق خطا وسطا يضمن مواكبتها للعصر. علما أن الجريمة المنظمة كثيرا ما تلجأ هي الأخرى إلى استخدام قنوات الاتصال لأغراض مزرية همها الوصول إلى الثروة وبعيدا عن أخلاقية التواصل.

كما يرجع Anderw Rathmel في دراسة له بعنوان "إرهاب الفضاء المعلوماتي: شكل صراع المستقبل" والتي يؤكد من خلالها على انتقال عدوى الحرب من الميدان العسكري الكلاسيكي إلى فضاء المعلومات حيث يتم تدمير معلومات العدو بشكل ذكي جدا دون إراقة الدماء[10]. بمعنى أن ثمة حالة هجومية خطيرة مركزة على المنظومة المعلوماتية التي يمكنها القضاء على أنظمة أو دول بكاملها. وهنالك استباق لحالة هجومية أخرى لمعنى المعلوماتية من طرف أجهزة وشبكات تعمل في هذا الصدد.

وعلى العكس من ذلك، فلقد تشمل ديمقراطية المعلومات الوصول إلى رصيد ثري أو هش بثمن باهظ أو رخيص إلا بتوافر شروط أساسية هي: حماية خصوصية الأفراد (الحقوق الإنسانية للأفراد)، الحق في المعرفة (معرفة ضروب المعلومات الحكومية السرية خاصة تلك المتعلقة بمصائر الناس)، حق استخدام المعلومات (استخدام شبكات المعلومات المتاحة وبنوك البيانات بسعر رخيص وفي كل مكان)، ثم أخيرا ديمقراطية الإعلام وذلك بإشراك المواطن في إدارة البنية التحتية للإعلام الكوني من خلال صنع القرار على كل المستويات، أي من المحلي إلى الحكومي فالكوني. وهي مرحلة جديدة تخص ماهية الذكاء الكوني قصد خلق معلومات جديدة همها الانتشار حتى تتماشى وكونية الظاهرة المعلوماتية بناء على قدرة المواطن وحاجاته. فهو يبدأ من الفرد ثم الجماعة فالمستوى الجمعي العام. كما يقصد بالذكاء ذلك

التحول في البنية الفردية الخاصة وتعميمها عبر الذكاء إلى ما يخدم المصلحة العامة عبر المعلوماتية كإصلاح البيئة مثلا. علما أن بالذكاء والذكاء وحده ستتقوى دعائم المصير بحسب طبيعة الفرد وطرائق الوصول إليه بدون فوضى أو ملل والتي ستكون سهلة المنال. لان الأمر في هذه الحال مرتبط بالحاجيات التي يثيرها البحث عن حلول شافية لها، لأنه عندما نتكلم عن البيئة مثلا، نصوغ ثمة علاقة وطيدة مع تلوث الهواء والماء والتربة... وعندما نتكلم عن السلاح ونزع السلاح، نجمع ذلك بالحديث عن أسلحة الدمار الشامل كالأسلحة البيولوجية والكيماوية والنووية من أجل توازن الرعب النووي.

لقد يجمع ذلك في إطار النموذج الحضاري نفسه وما مدى تقدم الإنسان من خلال سلسلة من الاكتشافات التي قام بها منذ وجوده على بساط الأرض، أي ما أحدثه عبر وسائله البدائية من عصر الصيد الغابر إلى عصر الزراعة وعصر الصناعة (البخار والذرة) فعصر التكنولوجيات المعاصرة. هذا ما يفسر مدى الحداثة المعاصرة التي خطت خطوات رائدة في مجال التفكير العلمي والمد التكنولوجي وعهد المعلوماتية. الأمر الذي فجر بالمقابل ما يدعو إلى تلاحم النسيج الاجتماعي أو تصدعه كونه يقوم كذلك على جملة من الانحرافات والجرائم. إن طبيعة الاختلالات هذه كثيرا ما ترتبط بحتمية التطور السائد والمعولم والذي يقوم على ما خطاه الإنسان هذا وما يتأثر به جراء هذا التقدم بالمقابل. لأن العالم وحداثته ليس نظرة أحادية قابلة لجر كل الأفراد والجماعات، الشعوب والأمم قاطبة. لكن جر الوعي الكوني إلى آفاق جديدة كالاتصال والبيئة والتنمية المستدامة وسلطة الشخصية والقيم الروحية... تبقى مرتبطة، وما مدى درجة هذا الوعي من خلال صعوده وهبوطه، ثرائه وفقره للمواد والموضوعات التي يصل إلى التعبير عنها وما يحققه من نتائج في ضوئها.

إن تدخل التكنولوجيا الحديثة في إدارة شؤون المشروعات المتقدمة عبر شبكة الأنترنت يعد واجهة جديدة لم تألفها الحكومات منذ قبل خاصة مما استحوذ عليه الشكل الإلكتروني وما يقدمه من خدمات ويبنيه من علاقات خاصة للحكومة الإلكترونية وذلك بهدف تسهيل المهمة اليومية عن طريق الأنترنت كوسيلة مثلى لتلاقي الأفراد فيما بينهم فيما يعزز عرى العلاقات بين المؤسسات والهياكل والتنظيمات. "إن تسهيل الإعلام الآلي والعمليات الموجهة من أجل خلق للتكنولوجيات الجديدة في إطار العمل والتي تعمل أكثر فأكثر بغية إيجاد مناصرين في فضاءات الأنشطة للمجتمع، الصناعات

الثقافية: المؤسسات الحكومية، مصادر مالية"[11]. ومن بين ما تقتصر عليه الحكومة عن طريق التسويق السياسي هو جعل المواطن بحكم ما توصلت إليه حالة الاتصال والمعلوماتية إلى جعل هذا الأخير في قلب هذه التحولات حتى تتكون ثمة أنساق وآليات كفيلة بفرض الأنشطة الحكومية على المجتمع وذلك بهدف الوصول إلى بناء تجارب على خلفية انصهارها في بوتقة المعلومات والخدمات حتى يتعمق توسيع رقعة المشاركة المواطنية "فبناء الحكومة الإلكترونية يعني الأخذ بالحسبان لكل ما تمارسه الحكومة في العالم الحقيقي، سواء في علاقاتها بالجمهور أم علاقة مؤسساتها بعضها ببعض أو علاقاتها بجهات الأعمال الداخلية والخارجية، وأنها بحق إعادة هندسة أو إعادة اختراع للقائم ووضعه في نطاق البيئة الرقمية التفاعلية"[12].

وبالتالي فإن تسهيل مهام الحكم كثيرا ما يتوقف على تبسيط الخدمات وتوفير الوقت لربط التحول بجمع المعلومات من أجل رفع التحديات. لذا يجب ربط الحداثة خاصة الإلكترونية منها بالفرد عن طريق المؤسسة كون المعلوماتية تمس كل الخدمات والقطاعات بهدف تذليل العقبات الإدارية والتقنية والتنظيمية بكل ما هو ضامن لصيرورة المجتمع. إذا كان الاقتصاد مكملا للتكنولوجيا عكس الإيديولوجيا، فإن الجانب العسكري جاء عن طريق كل من نظريات الاحتواء Containement ونظرية التدمير الشامل Global Retation ونظرية الاستجابة المرنة ونظرية توازن القوى Flexible Response في إطار ما يضمن المصلحة العليا ويقلل من وطء الخطر.

"ولكن هل تفلح التكنولوجيا فعلا في إعادة صياغة إنسانية حسب شروطها ومتطلباتها الخاصة؟ وما نوع البشر الذين يعيشون ويزدهرون في هذا العالم التكنولوجي السريع التغير، الذي لا يكاد يشبه أي شيء حدث في الماضي، إذ تتفتح كل يوم مجالات وآفاق جديدة تتطلب من البشر إعادة النظر في مسار حياتهم والتخطيط لها من جديد بشكل مستمر، حتى لا تتجاوزهم الأحداث، خاصة في هذا الزمن الذي يتميز بتدفق المعلومات الغزيرة من كل أنحاء العالم"[13]. هل تطور الماديات على شكل إبداعات واختراعات قد تؤثر على القيم والأفكار السائدة؟ بمعنى أن عالم اليوم بقدر إيمانه الراسخ بما يسهل له ترف الحياة ورغد العيش باقتناء ما يسهل له المشوار في ذلك والذي قد يساهم في عرقلته من جديد. إن النقلة النوعية التي أحدثها الفكر البشري بتطلعاته إلى عالم الإبداع والابتكار جعلته يفتقد إلى حد ما من الارتقاء، أي مما هو عليه إلى ما ينبغي أن يكون. إن تحقيق درجات التوافق والتواصل

من التقليد إلى التجديد ومن الأصالة إلى المعاصرة تعمل على ضبط رزنامة المجتمع ورغباته في التحول بين طبقات المجتمع الواحد ورهانات العالم. وبالتالي قد تعمل هذه المفارقة العميقة بين ما هو سائد وآت من خلال ما أحدثته التكنولوجيات الجديدة خاصة في المجتمعات ذات الثقافة الشفوية والتي ستعمل دون شك على تعميق فارق الهوة إن لم تكن هنالك قيم وأفكار تأخذ في الحسبان هذا التغير المفاجئ والخطير وذلك بجعله قابلا لعدم الرضوخ في وجه هذه التحولات العصرية. وعليه يكتسي طابع التمدن بمدى تمكين الحداثة الصناعية من تطوير للرؤى والآليات لربط قدرات التحول المجتمعي إلى آفاق مرتقبة يكون فيها الإقبال أكثر بدل الانسحاب والانفتاح بدل الانغلاق. الأمر الذي أفقد شرعية العلاقات الدولية التي تتوافق بين أطرافها وتنكمش مع أطراف أخرى. بمعنى هل الجانب الإيديولوجي هو المؤثر أم الطابع الثقافي والديني هو المؤسس لذلك؟ وبموازاة ذلك فإن الإدارة الأمريكية لم تدخل الدين (أسطورة أم خيال) كمؤسس لإيديولوجيتها على خلفية مباركة مشاريعها السياسية والعسكرية باسم الدين والأخلاق في إطار بناء علاقات دولية تضبط لها كيفية التعامل مع الآخر وذلك إما من أجل احتوائه أو محاربته.

ما بعد العولمة!

لقد استعمل مصطلح العولمة Globalization من طرف البروفسور Ted Levitt سنة 1983من جامعة Harvard Business School وذلك من أجل نعت تقارب الأسواق المالية ومن ثم تطور المفهوم إلى أن أصبح يحمل طابعا جديدا لتنمية الشركات المتعددة الجنسيات وانتشار السوق العالمية. هذا ما سمح بتعثر الدولة الوطنية في الغرب وبروز السوق كقوة اقتصادية موجهة لموازين القوى. وتشير الدراسات بأن العولمة ما هي إلا تحقيق أغراض جديدة لمبادئ دفينة للرأسمالية على حساب شعوب الأرض الأخرى، بمعنى تحقيق أكبر قدر ممكن من الأرباح بأساليب جديدة وبطرق ملتوية لصالح الهيمنة الأمريكية على وجه التحديد. إلا أن مفهوم العولمة ما زال منقسما بين مناصرين "Globalisers" ومعارضين "Intermondialists" انطلاقا من الواقع وما ينجم عنه كون الدولة ما زالت لصيقة بالمجتمع ولا يمكن التخلي عنها بسهولة عكس التيار الرافض لذلك كون نشاط الشركات العالمية والمنظمات غير الحكومية تعمل وفي معزل عن الدولة إن لم يتم الصراع معها من أجل أن تحل محلها على خلفية تغيير الخارطة العالمية انطلاقا من مراكز القرار التقليدية والمؤسسات العتيدة التي كانت وراء ما تمخض عليه العالم من تصدعات وتقلبات خطيرة وعميقة صاحبت هذا التحول المفرط الذي يتشكل من يوم لآخر.

هذا الصراع المؤسساتي هو رهن جملة من التحولات الرائدة والتي ما زالت تسيطر على الغرب وعلى رأسه الولايات المتحدة الأمريكية، خاصة إذا ربطنا مبدأ العولمة كظاهرة اقتصادية تمس التوزيع وتهتم بانتشار فوز الليبرالية. أي بمثابة أطروحة إقليمية يراد بها العالمية على خلفية أنها تحمل أبعادا ثورية لمعنى الاجتماع والتكنولوجيا الجديدة في إطار تحديث الأفكار والرؤى والأنساق التي تحكم معنى التحديث في مجال الاتصال والمعلوماتية وما خطاه المجتمع الصناعي من أطوار ومراحل جعلته يتعاطى مع الواقع والفضاء كما تعاطى أول الأمر مع الطبيعة والفكرة والآلة. الأمر الذي سمح للرأسمالية أن تتوسع أكثر باسم العولمة حتى تتسع دائرة السوق على حساب الدولة. من هنا يحتدم الصراع ويتعمق الخلاف بين مفهومية الدولة ومكانة المجتمع من جهة، وبين السوق ودور المؤسسات والشركات وتوزيع الأرباح على الطبقة الشغيلة عن طريق أرباب العمل من جهة أخرى. يتبدى هذا التناقض للوهلة الأولى من خلال ما يحمله من أشكال لهذه الصراعات الداخلية أخذا بعين الاعتبار أن ثمة أوضاعا جديدة ستتمخض عنها جبهات ثانوية مناوئة للهيمنة المركزية، بمعنى أن الاشتراكية الديمقراطية أصبحت تحمل مسارات جديدة من أجل ملء الفراغ وتدارك المواقف التي أهملتها أو تناستها الاشتراكية في صراعها مع الرأسمالية. لكن كلا الإيديولوجيتين تولد عنهما إيديولوجية العولمة لصالح الثانية على وجه التحديد. فهو إذن نجاح الرأسمالية باسم العولمة، أي بحسب قدرة الفرد وما مدى غزارة صناعته وقوة ثقافته التي يدخل بموجبها السوق، لذلك تشكل طورا جديدا وبعدا استراتيجيا تنبري حوله المجتمعات الصناعية، وما مدى علاقاتهما بقوة اقتصاديتها عشية دخولها السوق، بمعنى أن عالم السياسة والمتمثل في الدولة تنحى عن دوره إن لم يكن مباركا لمكانة السوق وتحقيق الربح أكثر "والنقطة الجوهرية التي يثيرها الاشتراكيون والديمقراطيون هي أن الدولة الرأسمالية – في استجابتها للعولمة – قد قضت بذلك على الصيغة الهشة للحل الوسط الليبرالي الذي صيغ لتحديد العلاقة بين الدولة والمجتمع، والذي سمح للرأسمالية بأن تتوسع داخليا وخارجيا، على أساس تفادي الصراع الطبقي بين الرأسماليين والعمال والمنتجين بشكل عام، من خلال برنامج الرعاية الاجتماعية المتعددة"[14].

كما تتشكل نقطة الفصل التي تأكدت معالمها بين مؤيد ورافض، لكن بداية الوصل تكاد تنعدم. ومن هنا تبدأ المفارقة القيمية والأخلاقية والفلسفية للنظام الدولي الذي تريد العولمة أن ترتسم حدوده، عكس مبدإ الأرض والإقليم، أي البعد

الوطني وما يحدده من فضاء سياسي عبر الحدود الإقليمية Territorality التي تقوم عليها الدولة. علما أن الدولة في هذه الحالة ترى أن السوق ملك لها، وغني عن البيان أن يتملص ذلك من قبضتها، كونه يشكل طابع المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية. لكن بهذا الطرح لا تريد الدولة مبدئيا أن تنعزل عنه وإلا ستضيق من وجودها، إن لم تعلن موتها البطيء. علما أن الدولة بدون سوق أو سوق بدون دولة كمثل كيان بدون روح، وإلا سيتم فصل السياسة عن الاقتصاد. لكن السؤال المطروح هل هو تطور السياسة للاقتصاد أم تنامي الاقتصاد في مبعد عن السياسة؟ "وأول هذه الاتجاهات أن معظم الحكومات اليوم تقاوم محاولات الأسواق للسيطرة عليها، وخصوصا أنها لم تفقد كل أوراقها الإستراتيجية التي يمكن أن تستخدمها. ومن الخطإ في الواقع تصوير العلاقة بين الدول والأسواق باعتبارها علاقة صراعية، ذلك أن هنالك علاقة تبادلية ايجابية بينها. فالدول تحتاج إلى توسيع إطار الأسواق لأغراض التنمية الشاملة، كما أن الأسواق تحتاج إلى دعم الدول في كثير من الجوانب"[15].

لكن ربط الدولة ونظامها السياسي بالرعاية الاجتماعية وحدها لا يعطيها القدرة على مواجهة ما تريد أن تصل إليه العولمة، لأن فكرة الدولة القومية Nation State تطورت على خلفية الثنائية المتصارعة بين يمين ويسار، وبين متطرف يميني ومتطرف يساري، الأمر الذي جعلها تنعزل في الغرب على وجه التحديد بنسب متفاوتة. علما أن مفهومية الدولة نفسها تولدت عن طريق العنف والعنف وحده ضد الكنيسة من أجل تشييد الفضاء السياسي والعمومي والخاص لفضاء المواطنة. علما أن العولمة بمحاولة استقطابها العالم كله كمحطة من محطاته الحضارية - التاريخية فإنها تفسر مدى التنمية السائدة في العالم وكيفية توزيعها على العديد من نقاطه الأصلية، أي بين متقدم ومتخلف. أما السوق فهو يشكل آلية من آلياته بامتياز وذلك من أجل الوصول إلى الاستثمار المباشر دون قيد مسبق حتى يتنامى التنافس لكي تبلغ الرأسمالية مراتب عليا بدءا من الألفية الثالثة. ومن الأهمية بمكان أن مشروع الديمقراطية الذي أقامه سرح الدولة هو الذي عمد على تطوير السوق وجعله اليوم من الركائز الأساسية لربح رهانات ما بعد الحكومة انطلاقا من الحكوماتية "Gouvernance" قياسا، وما لم تحققه السياسة أو تغاضت الطرف عنه. فالعولمة في الدول المتقدمة خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية ليست انتكاسا أو تدهورا بقدر ما تعبر عن تطور الفكر السياسي والاقتصادي والعلمي والتكنولوجي من خلال ما قدمه للبشرية

وما لم تقدمه بعد. أي من هذا المنظور يجب النظر إلى العولمة كظاهرة جديدة أو قديمة صاحبت الإنسان منذ عهد طويل، كون الذين ينتمون إلى فضائها، هم من الذين يرون فيها وسيلة لتطور العالم قصد تحقيق أهدافهم وتلبية طموحاتهم، بينما الذين يرون فيها عدوا لدودا بهدف الانقضاض على المصالح المشتركة وبالقضاء على الدولة وهلم جرا، فإنهم يحملونها تطور الامبريالية الجديدة. لكن العولمة تبقى فكرة أو مشروعا متطورا بحسب ما خطاه العالم من تقدم واكتشافات ورقي ورفاهية وابتكار عن طريق الفرد والطبيعة والفضاء خاصة في الدول المتقدمة. "العولمة الموجودة حاليا، تتمثل من خلال التقنية والتكنولوجيا، وكذلك بعبادة الأسواق، وذلك أنها تعمر منذ ثلاثين عاما. أما اليوم، فهي ميتة..(...) في الجغرافيا السياسية، الفراغ ليس اختيارا. وإنما الفارق في وجود خيارين، زمن كل الاحتمالات شريطة الاعتراف بذلك: باختصار شديد هو الحضور لأي فرد حيث من خلاله يستطيع أن يرمي بكل ثقله على توجهات حضارته[16]". ومما هو متفق عليه، أن الإيديولوجية مثلها مثل الفكرة التي تولد ثم تموت، بمعنى أن الليبرالية إذا كانت قد عمرت ثلاثين عاما، بينما الشيوعية لا تتجاوز حدود السبعين عاما في روسيا ولا تتعدى خمسة وأربعين عاما في أوروبا الوسطى. كما يرجع البعض أن الثنائية الإيديولوجية بين الرأسمالية والشيوعية قد أفضت إلى ثنائية مبدئية: الفرد/الجماعة، القطاع العام/القطاع الخاص، الدين/العلمانية، السياسة/الاقتصاد، الدولة/السوق، الاستقلال الوطني/الاعتماد المتبادل، الأنا/الآخر، الصدام/الحوار... خاصة في بداية الألفية الثالثة. لكنه من الأجدر الإشارة إليه، وهو أن هذا التوفيق الحاصل أو في البحث عنه قد يتحقق أو يغيب نظرا للبعد القيمي والرمزي الذي يحمله في ثناياه. هل هو تحول في لغة القرن العشرين أم غياب إستراتيجية عالمية؟

النظام العالمي الجديد من التحول إلى الانسداد...

تعود فكرة النظام الدولي الجديد إلى عقود طويلة وما اصطحبها من أصوات وقنوات تدعو إلى نظرة حول السلام عشية الحرب العالمية الأولى. هذا المصطلح يعود إلى تشرشل من أجل التفكير فيما بعد الحرب قصد دخول عهد السلام. لأنه كان يشكل لديه النصر المتوالي على بقية العالم، علما أن الرئيس الأمريكي كان قد نادى بالمثل سنة 1941 بعد إعداد رغبة الولايات المتحدة الأمريكية لدخول الحرب العالمية الثانية. الأمر الذي كان يعتقد من ورائه بمثابة تخط لأسباب اندلاعها كالفقر والجهل والجوع والحاجة والفاقة والظلم السياسي

والاجتماعي وغيره. لقد واكب هذا الموضوع شعار السلم والأمن على لسان هنري كيسنجر وهو يهندس لسياسة الوفاق مع الاتحاد السوفيتي خوفا من حرب عارمة في هذا السياق. بمعنى أن تجاوز مجال الحرب ودخول عهد السلم كان وما زال متوقفا على رغبات الدول وسياسات الحكومات في انتهاج هذا المنحى أو ذاك. لذلك سمي عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية بعهد السلم والوفاق خشية نقل عدوى هذه الأخيرة إلى حرب عالمية ثالثة خاصة بعد الإعلان عن حرب الفضاء والصواريخ والنجوم. إن استدراك الموقف السوفيتي بعد الحرب العالمية الثانية عبر سياسية الانفتاح تعد قبولا بسياسة الواقع التي كانت تسعى إليها الولايات المتحدة الأمريكية. علما أن هذا التراجع في كيفية التعاطي مع الأحداث أو في مواجهاتها لا يعني البتة أن الاتحاد السوفيتي سيكون الفوز حليفه "إن التخوف من النووي مقابل فناء البشرية، قد يكون الجميع فيها خاسرا". إنها عبارة شهيرة لغورباتشيف والتي كان يريد من ورائها الذوبان أو القبول بالطرح الأمريكي الذي كانت الإدارة الأمريكية تبحث عنه.

إذا كان الرئيس الأسبق للاتحاد السوفيتي ميخائيل غورباتشيف يدعو إلى نظام عالمي جديد، بمعنى أنه كان يريد تلافي النزاع وربح رهانات ما بعد الحرب في أمور وقضايا تمس الكيان الروسي خوفا من التآكل والانسحاب المبكر، فإنه كان يعلم علم اليقين خفايا وخلفيات السياسة الأمريكية. لذا جاءت الفكرة الغورباتشفية سابقة لأوانها بحكم أنها لم تعمر طويلا كون سياسته تعتبر ذوبانا في السياسة الأمريكية، بل فشل ذريع منيت به إيديولوجية دون أخرى. "وكان غورباتشيف يقصد من وراء استخدامه لهذا المصطلح، أنه النظام الذي أعقب الحرب الباردة وانتهاء خطر المواجهة بين الشرق والغرب، وأن هذا النظام يقوم على مبادئ حاكمة جديدة تتضمن أمورا عدة كنزع السلاح، وإحلال مبدإ توازن المصالح بدلا من توازن القوى، انطلاقا من التسليم بعدم قدرة أي من المعسكرين الأمريكي والسوفيتي على فرض إرادته على الآخر، ونزع الصفة الإيديولوجية على العلاقات الدولية"[17]. كما تفاعل هذا الطرح بعد مجيء جورج بوش خاصة ما بين آب/ أغسطس 1990 حتى آذار/ مارس1991.

لكن هذا لم يمنع البتة من القول بأن الصراع الذي احتدم بين الإدارتين الشرقية والغربية بات يدور حول فكرة السلام والأمن التي كانت سبب الحربين العالميتين الأولى والثانية. بمعنى أن الرهانات الإستراتيجية لمدلول الحرب وفلسفة الأمن كان ينظر إليهما انطلاقا من مأساة الحرب العالمية

نفسها وما أسفرت عنه من خسائر تقدر بخمسة وأربعين مليون ضحية إلى جانب تدمير لثمانية عقود من التنمية في أوربا من حجم الخسائر المادية، وضرورة البحث عن سبل وغايات تخلص البشرية من عقد التدهور والانجذاب نحو عامل القوة. لذا ساد في الأفق بعد أن حطت الحرب أوزارها فكرة مآلها أن الأمن والسلم هما الطريق الأنجع والبلسم الشافي لخلاص العالم من تمزقه ودمجه في مخطط سياسي فاعل يخلصه من قبضة الحديد الفولاذية، أي من الدمار والخراب إلى درب السلام والأمن.

لقد تنفرد الإدارة الأمريكية بطرح السلام عكس ما فشلت فيه الإدارة الروسية من خلال ما يحمله الخطاب الإيديولوجي إلى مستوى مناهض لدعائم الحرب والانفراد برسالة السلم جعل من الولايات المتحدة الأمريكية تخرج من حربها النفسية مع الروس. إن تأثير الخطاب السياسي له أصداؤه وتفاعلاته مع الواقع السياسي والعسكري والدبلوماسي خاصة عند قوتين عتيدتين بنفس حجم الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي هذا من جهة، أما من جهة أخرى، فإن النظام العالمي ما زالت ترتسم معالمه من يوم لآخر ومن إدارة إلى أخرى ومن سياسة إلى أخرى ما قد يجزم أن البشرية مقبلة على هزات خطيرة وبأشكال مختلفة وبعيدا عن الحرب الكلاسيكية. علما أن من المظاهر السيئة والمزرية كالجوع والفوضى والأمراض المعدية والأزمات المالية وتدهور العملات والأمن والجريمة المنظمة والجريمة الإلكترونية ما زالت تبتز حركية العلاقات الدولية. ولا مندوحة في الحديث عن هذه الأمور التي ما زالت تحمل شيئا من النكسة والغبن والثورات البطيئة ما يعمق من التعفن والتماطل والتمزق، صفات لهذه السياسات العمومية، وما مدى اشتراك الدول ومسئولية الحكومات في ذلك. إنها خطوات جادة واستفسارات بطيئة النتائج هي تلكم التي تلوح في الأفق وفي غياب رزنامة الحوار والشفافية في المجتمع الواحد، إن لم نقل بأنها حرب غير معلنة رسميا، لكنها متواجدة نفسيا، وما مدى درجة الحسرة والتأسف في المجتمعات بناء على الخوف والتريث قد تحمل بوادر الحرب البطيئة وذات أشكال وأنواع مختلفة. إذا كانت البشرية قد عاشت في تاريخها حربين عالميتين من الدمار والخراب، فإنها ليست مقبلة على العيش ثانية تحت طابع هذا السيناريو مجددا وبنفس الوتيرة. علما أن واقع العالم تتقاسمه الدول وتتعاطاه المجتمعات لم يعد يحمل نفس هذه الرؤى. بمعنى أن الحرب ليست مسبقة أو انتقائية بقدر ما تكون هنالك حرب متقاسمة نتيجة وجود أزمة حادة ما. لذلك فوقع الأزمة المالية

العالمية لسنة 2008 أربكت كل الحسابات وطاولت على بعث وفاق جديد آخر لأنها امتداد للازمة المالية العالمية لسنة 1929، ما دام العالم في حالة وجود انسداد في الرؤى وانغلاق في الأفق في هذا الاتجاه.

إن تحليل الحرب وبعث السلام يبقى متوقفا على ضرورة تلاحم الجهود وتوافر الشروط وتكاثف السياسات لما يبني هذا الواقع دون الحيلولة لقبول فكرة الحرب كخطة آنية وسياسة ظرفية تعمل على تقويض دعائم السلام نفسه. هذا ما يتبدى لنا واضحا من خلال ما قطعته الإدارة الأمريكية خاصة بعد "فوز الليبرالية" على المدرسة الشيوعية من الزاوية الاقتصادية البحتة. هذا الانتصار النسبي زكى بالمقابل الاندفاع الاستراتيجي بقوة، لأنه ربح لأجندة عسكرية وسياسية أخرى في إطار الإيديولوجية الليبرالية. من هذا المنطلق، نستطيع القول بأن الإدارة الأمريكية أرادت أن تعلن لنفسها الولاء التام بعدما فشلت الغورباتشفية في عقر دارها. إن الإعلان لمبادئ النظام الدولي الجديد من منظور بوش الابن هو ربح لرهان حرب كلامية ذات خط إيديولوجي فاعل للبعد القانوني والتنظيمي والسياسي. لأن النظام الدولي الجديد في مفهومه الأساسي يتناول في خطابه الشهير ما بين 1990 و1991 حول "قيم ومبادئ الالتزام بقواعد الشرعية الدولية واحترام القانون الدولي ومبدإ الأمن الجماعي وضمان الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان وحل المنازعات بالطرق السلمية".

قد يعكس إذن النظام العالمي الجديد حقا نهاية الحرب الباردة المرتبطة بحرب الخليج الثانية وما يليها من إفرازات باتت تفسر حدودها النهائية ودخول العالم إذ ذاك عهدا جديدا يسمى بالعهد العالمي الجديد. كما أن اقتضاب كل هذه المتغيرات في خانة الحرب والسلام لم يعد يسترشد الطريق الأنجع في مسار العالم وتوجهاته وتطلعاته. إن عمق هذه التحولات السريعة والمتضاربة حول سرعة حدوثها وتراجعاتها قد أخفق التنبؤ وأذعن الخوف والهرع في النفوس والتصورات. علما أن الصراع ما زال يدور في خانات وجبهات متعددة ومتنوعة في مجالات مختلفة أكثر من تلك التي تقتصر عن الحرب الكلاسيكية التي لم تأت بالجديد، بل بتطورات الفوضى والخوف من الغد أكثر مما يعرف على شكل معادلة واضحة المعالم وصائبة النتائج. لكن القدرة على تفسير للمعادلة الدولية جراء هذا النظام تعد أمرا مدروسا وذلك بتحمل تبعاته، بل عدم إمكانيته غير متوفرة في جر العالم إلى واقع أكثر استقامة ونضجا وفاعلية.

إن الاضطلاع بالأهداف وتنامي الحاجيات أفقد الصلة والتوافق فيما يبني عرى العلاقات الدولية على ما هي عليه لما

ينبغي أن تكون بحكم تواجد القطبية "Bipolar" أو متعددة الأقطاب "Multipolar" وفقا لتعدد التوجه الرأسمالي نفسه والقاضي بوجود مجتمع أمني متعدد "Plurastic Sucurity Communauty". لذا يشكل النظام الدولي من خلال أحادية القطبية عن طريق الولايات المتحدة الأمريكية (المستوى العسكري والتكنولوجي) واجهة جديدة، بل منعطفا حاسما في موازين القوى العالمية. أما اقتصاديا فهو متعدد القطبية من خلال تربع كل من الولايات المتحدة الأمريكية، أوربا واليابان) تشكل هذه الدول ثلث الإنتاج العالمي (كما تشير دوائر صنع القرار الاستراتيجي في الولايات المتحدة الأمريكية أو الملاحظين الدوليين بأن هذه الأخيرة تريد البقاء لأزيد من عقود أخرى، بل السيطرة على العالم بمفردها بعد ما حققته من اكتساب للهيمنة في العالم. "وهذه السياسة موجهة لحلفائها الغربيين كمنافسين محتملين، كما هي موجهة لأعداء الأمس، أو للأعداء المحتملين. مع مراعاة نسبية لمصالح حلفائها في إطار توافق المصالح المشتركة فيما بينهم"[18].

ونشير في هذا الصدد بأنه بنشوب الحرب على العراق بقيادة التحالف الدولي كخط دفاعي بالنسبة للاتحاد السوفيتي الذي لم يعترض بحق الفيتو على ذلك، ينم عن مدى قوة الخط الهجومي الأمريكي لمعاقل الاتحاد السوفيتي الذي فشل إلى درجة أنه دخل الحرب الباردة دون أن يكون بمقدوره تحقيق النصر فيها ولا الدفاع عن مصالحه ومصالح نفوذه في العالم. بمعنى أنه دخل حلبة الصراع والصدام دون أن تتوافر لديه كل الوسائل واللوازم من أجل تحقيق النصر. كما تكرر نفس المشهد مع أفغانستان كذلك. هذه المناطق الإستراتيجية الخلفية للاتحاد السوفيتي وحلفائه تراجعت بحكم تبنيها للإيديولوجية الشيوعية أو انتمائها إليها، لكنها كانت منطلقا للترويج لفكرة النظام الدولي الجديد. هذا ما أكسب شرعية النظام الدولي الجديد انطلاقا من هيئة الأمم المتحدة كإطار قانوني من أجل إدارة وتسوية النزاعات التي تذكيها الإدارة الأمريكية نفسها من قريب أو من بعيد. لكن هيئة الأمم المتحدة تبقى الحصن المنيع (السلطة العالمية) يضيف بطرس غالي نظرا لأهمية النظام الدولي نفسه من جهة، وغياب سياسة دولية متزنة تضمن الأمن والاستقرار حتى لا تكون هي الأخرى مصادر ومواطن لصراعات ونزاعات دولية أخرى يصعب إدارتها إيجابيا وفي الآجال القليلة المحددة من جهة أخرى. علما أن مجلس الأمن تطور على حساب هيئة الأمم المتحدة التي استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية توظيفه لمصالح وأهداف حلفائها. الأمر الذي أبقى القانون الدولي في المجتمع الدولي لصالح المصالح

الخاصة وأغراض القوى العظمى. ذلك ما يؤكده تقرير الأمن القومي الأمريكي المقدم للكونغرس في أوت 1991 بأن النظام العالمي الجديد ليس واقعا بل تطلع وفرصة لا غير هذا من جهة، ومن جهة أخرى نستطيع القول بأن نهاية مهمة حلف وارسو وانتهاء الحرب الباردة قد أجبر الحلف الأطلسي على تأكيد مبدإ خيار القوة العسكرية للنظام الدولي. "لا أن الخيارات التي مازالت قائمه حتى الآن. تحول الحلف إلى منظمة سياسية مع تعديلات طفيفة في خطط العمل العسكرية، واعتماد إستراتيجية الانتشار السريع ومراكز الدفاع المتقدم في العالم والإبقاء على المظلة النووية، للحؤول دون تحقيق هدف الوحدة الأوروبية السياسية بعيدا عن المظلة الأمريكية، ولذلك سيبقى قائد القوات النووية في حلف أمريكا، مع تعديلات الانتشار العسكري ووظائف القوات التقليدية"[19].

ويحمل النظام الدولي الجديد اندفاعا عن طريق انتشار القوة والتمظهرعلى شكل استعداد للدخول إلى حرب قد تكون وشيكة، إن لم تكن نفسية وتكتيكية رغم غياب تطورها على الواقع الملموس. هذا ما سمح به كولن باول بتاريخ 5 نوفمبر 1995 بعد ما أعلنه من سواحل الولايات المتحدة الأمريكية إلى الخليج العربي مرورا بأوروبا والشرق الأوسط والبحر الأبيض المتوسط وجنوبي غرب آسيا... كما يعتبر انتشار القوات العسكرية للولايات المتحدة الأمريكية خارج أقاليمها وفضاء مجالها الحيوي البري والبحري والجوي بمثابة أول انتشار عسكري بعد الحرب العالمية الثانية. لكن أحداث سبتمبر2001 جاءت لتقلب موازين القوى على خلفية أن المد الأمريكي في العالم لا بد من إعادة النظر فيه وليس لأمريكا وحدها الحق في الانقضاض على العالم بمفردها بحجة التذرع بالنظام الدولي الجديد. علما أن أحداث سبتمبر رغم صعوبة تأويلها وربطها بأوساط عربية وإسلامية، إن لم تكن بداية "لحملة إسلاموفوبيا" مسبقا وقبل الأوان من خلال ربط نظرية التصادم بواقع عزل الطرف الآخر لإقحامه دائرة الإرهاب والحروب الوقائية من الإرهاب. لذا تعد أحداث سبتمبر بمثابة فك العزلة عن العالم، إن لم تكن لعبة مقصودة مسبقا هدفها بالدرجة الأولى هو ربط ومضاعفة الهيمنة الأمريكية في العالم من منظور استراتيجي بحت. وعليه تشير التقارير الرسمية إلى ارتفاع النفقات العسكرية التي تضاعفت من 259 مليار دولار إلى 450 مليار دولار سنة 2007. ضف إلى مكافحة الإرهاب البيولوجي الذي ارتفعت نفقاته من 4، 1 مليار دولار إلى 7، 3 مليار دولار.

كما يشار بأن الجانب العسكري يشكل بالمقابل الذراع الواقي للنظام الدولي

الجديد خاصة بعد سقوط حلف وارسو وانفراد حلف الناتو بسلطة المساهمة أكثر من ذي قبل، أخذا بعين الاعتبار منطقة الوطن العربي كمثال أو كحقل لإجراء التجارب كونها منطقة ضغط ونفوذ من جهة، ثم ربطها بعدم الاستقرار والتعفن لصالح إسرائيل من جهة أخرى. كما يعزى بالمقابل أن العالم مقسم إلى منطقتين أساسيتين من منظور الولايات المتحدة الأمريكية في إطار النظام العالمي الجديد هما: أوروبا الغربية كنمط حضاري وتاريخي ضد إفريقيا، أما دول جنوب شرق آسيا اليابان ضد (روسيا والصين).

الخاتمة:

ليس من السهل التكهن بما لم تتنبأ به أخبار وتداعيات العالم لأن أشكاله ومواصفاته وأبعاده ما زالت تصنع من يوم لآخر بحكم وزنه ومرامه في العمق والآفاق مشاعر التخوف والذعر. لذا يتعذر معرفته مسبقا قبل الأوان نظرا لوجود نظريات متضاربة النسب وأفكار متفاوتة النتائج، إلا أن هنالك أبحاثا ودراسات استشرافية ما زالت متواصلة على قدم وساق خاصة فيما يخص أمنه واستقراره، بل في الخوف من مستقبله سواء تعلق الأمر بتهديدات الطبيعة أم كوارث كونية أم أزمات السوق أم نشوء الدول أم إرهاصات المجتمعات. لأن الكل متكامل بحكم أن الخارطة العالمية ما هي إلا نتاج لهذا التحول المفرط والمدروس أو المجهول من قبل الإنسان هذا، أيا كان توجهه السياسي والإيديولوجي. علما أن علم الإستراتيجية ما زال هو الآخر يلملم من قواه وفنونه حتى يتعاطى مع هذا البعد الذي ما زال يطرح أسئلة منهجية ومصيرية عن العالم. لذا فإن مسائل وقضايا العالم كالأمن وغيره وبناء على الدراسات والتقارير الواردة في هذا الخصوص ما زالت تنبئ بعواقب وخيمة على خلفية تمادي حلها ونكران تداعياتها. لكن السؤال المطروح هو هل أن العالم بحكم انقسامه بين قوي وضعيف، غني وفقير، ومنتج ومستهلك، سيعمل على التجدد والتجديد بين تنازع هذه الأطراف من عهد إلى آخر وذلك من خلال الطموحات والغايات والتحولات أم أن الوسط البيئي هو الذي سيعمل على رسم معالمه وتجديد عهده وتقدم مساره؟

الهوامش:

(1) Pascal Lamy. L'expérience européenne et la gouvernance mondiale in Commentaire n° 130/ Eté 2010. p.391

(2) Pascal Lamy. op.cit., p.392

(3) Le Monde bilan géostratégie. Les nouveaux rapports de force planétaires. Edition 2010. p.23

(4) Le Monde Dossiers-documents. Planète en guerre. Juillet-août 2010

(5) Le Monde Dossiers-documents. op.cit.p.3

(6) د. جندلي عبد الناصر. التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية. الجزائر: دار الخلدونية. 2007. ص.44.

(7) إسماعيل صبري مقلد. نظريات السياسة الدولية. دراسة تحليلية مقارنة، حول تصميم نظرية عامة للعلاقات الدولية) المحاولات، الإمكانات، الصعوبات (الكويت. 1982. ص 22- 30

(8) د. جندلي عبد الناصر، نفس المرجع. ص 47- 48

(9) د. جندلي عبد الناصر. نفس المرجع. ص. 58- 59

(10) د. أحمد أبو زيد. مستقبليات. كتاب العربي 80 أبريل 2010 . ص. 296

(11) أبو السعود إبراهيم . الحكومة الإلكترونية وتكنولوجيا المعلومات. ملحق رقم 1 مشار إليه عند د. الطاهر بن خلف الله في مدخل إلى التسويق السياسي. الجزائر: دار هومة.2007. ص. 105

(12) أبو السعود إبراهيم. نفس المرجع. ص.107

(13) د. أحمد أبو زيد. نفس المرجع. ص. 345

(14) السيد يسين. العالمية والعولمة. دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع. ط2. 2002. ص. 45

(15) السيد يسين. نفس المرجع. ص. 49

(16) Courrier international. La mondialisation, Vie et mort d'une idéologie. N° 779, du 6 au 12 octobre 2005

(17) نظمي أبو لبدة. التغيرات في النظام الدولي وآثارها على الأمن القومي. عمان: دار الكندي.2001.ص.11.

(18) نظمي أبو لبدة. نفس الرجع. ص.39.

(19) عبد القادر رزيق المخادمي. النظام الدولي الجديد الثابت والمتحول. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية. ط3. 2006. ص. 47

مسار الإصلاحات الدستورية
وأثرها على الممارسة السياسية في الجزائر
المشكلات والآفاق

د. صالح زياني
د. زرّاغ عادل

تعد الإصلاحات الدستورية التي عرفتها الجزائر منذ إقرارها لدستور التعددية السياسية والحزبية سنة 1989، والقوانين والتعديلات الدستورية ذات الصلة بذلك، نقلة نوعية هامة ضمن حلقات تطور الممارسة السياسية في الجزائر. فقد نصت تلك الإصلاحات على العديد من قيم الفكر الديمقراطي والانفتاح السياسي، كإتاحة الفرصة لجميع القوى والجماعات والأفراد للتنافس دون قيد، والاحتكام إلى صناديق الانتخابات كوسيلة محايدة لتحديد الأوزان النسبية للمتنافسين في إطار ديمقراطي، ثم الاعتراف بحق الدفاع الفردي عبر جمعيات حقوق الإنسان لصيانة الحقوق الأساسية للإنسان، وكذا الدفاع عن الحريات الفردية، مع تشكيل مجلس دستوري للسهر على حماية الدستور واحترامه.

لقد أدت الإصلاحات التي أعقبت الإقرار للتحول نحو التعددية السياسية في الجزائر إلى تأثير واضح في القانون الفاعل في الحياة السياسية والاجتماعية منذ الاستقلال، والمتمثل في ضيق مجال الممارسة السياسية وما ترتب عنه من تهميش وإقصاء لفئات واسعة تمثل أطيافا متنوعة للمجتمع الجزائري. كما أفضت تلك الإصلاحات إلى بروز مفاهيم جديدة للخطاب السياسي الرسمي والمعارض، على حد السواء، متعلق بالديمقراطية وحقوق الإنسان. ومع استعمال هذه المفاهيم ظهرت نوايا مأسسة الرفض الشعبي للنظام والاعتراف بالتناقضات الاجتماعية والثقافية في إطار مدني.

مهدت تلك الإصلاحات الطريق لبروز نخب سياسية واجتماعية جديدة طموحة وصغيرة السن، ومتنوعة بتنوع مكونات المجتمع الجزائري. إن بروز تلك النخب كان

يعني التأثير في طبيعة الثقافة السياسية، وذلك بدفعها لتكون ثقافة تعددية تقر بمبدإ الحوار والتفتح على الغير وبالحق في الاختلاف. ويبقى أن من أهم ما مهدت له تلك الإصلاحات تمثل في فسحها المجال أمام تحقيق ما يعرف بتوازن القوة بين الدولة والمجتمع والحد من تسلط الدولة بالفرد وتوفير الضمانات السياسية والاجتماعية والاقتصادية لاحترام حقوق وحريات المواطنين. إضافة إلى ترقية علاقة الفرد بالجماعات من خلال تجسيد مبدإ مشاركة الفرد المواطن في التنظيمات والجمعيات التي تسمح له بفرض مطالبه والدفاع عن حقوقه بطرق مدنية وسلمية.

رغم أهمية الإصلاحات التي باشرتها الجزائر منذ مطلع التسعينات من القرن الماضي إلا أن مسار التحول نحو الديمقراطية وإرساء التعدية لإضفاء الفعالية والديناميكية على الممارسة السياسية ظل مليئا بالعثرات، لعل من أبرزها تزامن تلك الإصلاحات مع تصاعد حاد في مستوى العنف مما أدى إلى إضفاء الطابع الأمني لحوالي عقد كامل على الممارسة السياسية. بل وما تزال تداعيات تلك الفترة تلقي بظلالها على هذه الممارسة.

سأحاول من خلال مقالتي هذه أن أستعرض أهم معيقات الممارسة السياسية في الجزائر خلال العقدين الماضيين، وهما عقدا الانفتاح السياسي والإصلاحات الدستورية. لعل من أبرز تلك المعيقات أن البيئة السياسية والاجتماعية والاقتصادية وحالة الفوضى والعنف التي جاءت في سياقها الإصلاحات الدستورية والسياسية، حالت دون بناء قدرات ممارسة سياسية تعكس فعليا فلسفة تلك الإصلاحات التي باشرتها الجزائر.

من المعيقات المحورية الأخرى، أن السلطة السياسية بمختلف مؤسساتها عملت منذ بداية التجربة الديمقراطية على محاولة الاستئثار بالسلطة وعدم فسح المجال أمام القوى الصاعدة للمشاركة فيها، وهو ما أدى إلى بروز أزمة مستمرة على مستوى أعلى هرم هذه السلطة، وبالتالي كان من أبرز تداعياتها احتدام الصراع على القيادة سيما ضمن مستوى الزمر والعصب المتنافسة على السلطة.

بالإضافة إلى ما تم الإشارة إليه، لا تزال العلاقة التي تربط السلطة بمختلف المؤسسات الأخرى كالأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام خاصة المستقلة منها علاقة تبحث عن هوية لها. ففي حين تسعى السلطة الحاكمة لجعل هذه المؤسسات امتدادا لها وذلك من خلال تقييد وتوجيه نشاطها، في مقابل ذلك تبحث هذه المؤسسات عن فضاءات مستقلة خاصة بها. وقد أدى هذا الوضع إلى تحول نوعي في فلسفة الصراع بين هذين القطبين، أي السلطة والمعارضة، من فلسفة يفترض أن

ترى في الصراع والتنافس وسيلة لخدمة الشأن العام إلى فلسفة تعتمد مبدأ الصراع من أجل الصراع.

من كل ما سبق فإن إشكالية هذه المقالة تأتي على النحو التالي:

هل أفضت الإصلاحات الدستورية والسياسية التي انخرطت فيها الجزائر منذ عقدين من الزمن إلى بلورة ممارسة سياسة هادئة ومتوازنة ونشيطة؟

وبقصد الإلمام بمعالجة هذه الإشكالية سأحاول أن أتعرض للنقاط التالية:

- عرض لفحوى الإصلاحات الدستورية والسياسية التي باشرتها الجزائر منذ انخراطها في عملية الانفتاح السياسي مع مطلع التسعينات من القرن الماضي.

- فحص لبعض العينات من المعيقات التي واجهت عملية تفعيل الممارسة السياسية في الجزائر في ظل الإصلاحات الدستورية المشار إليها أعلاه.

- اقتراح بعض التوصيات نحو تفعيل الممارسة السياسية في الجزائر والدفع بها قدما نحو التمكين والترجمة الفعلية للإصلاحات التي باشرها هذا البلد كي تكون لبنة هامة من اللبنات التي ستعزز بناء صرح المغرب العربي الكبير.

1/ **فحوى مسار الإصلاحات الدستورية في الجزائر منذ إقرار التعددية:** قبل أن أتعرض للأطر القانونية والمضامين السياسية التي مهدت لها الإصلاحات الدستورية منذ ظهور أول دستور تعددي في الجزائر، وهو دستور فيفري 1989، يتعين الإشارة إلى أن تلك الإصلاحات سيما في بدايتها لم تكن نابعة من قناعة سياسية للنخبة الحاكمة في الجزائر، بل إنها كانت أمرا مفروضا، فرضته القطيعة والتضاد الكامل بين واقع وأهداف كل من الدولة والمجتمع في هذا البلد. وبشكل عام يمكن القول إن منطق إعادة إنتاج النظام وبقائه واستمراريته هو المنطق والسبب الفعلي وراء جل الإصلاحات الدستورية التي أقرتها الجزائر منذ إقرار التعددية والانفتاح السياسي إلى غاية اليوم.

يمكن رصد ثلاث محطات من الإصلاحات الدستورية التي ميزت مسار الممارسة السياسية التعددية في الجزائر، وتتمثل في دساتير 1989 و1996 و2008. وسأعرض بالتوصيف والتحليل المختصر للمضامين التي حملتها هذه الوثائق الدستورية وكذا انعكاساتها على الممارسة السياسية في الجزائر.

أ/ دستور فيفري 1989: يعد عامل الاهتزاز في العلاقة التي ظلت تربط الدولة بالمجتمع العنصر الحاسم الذي أفضى إلى الانقلاب التام على المبادئ الدستورية التي

حكمت هذه العلاقة منذ الاستقلال. إلا أن هذا العامل المحوري غذته عوامل محفزة ثانوية ومنها بالأخص صيرورة نظام الحكم في الجزائر لا سيما في أساسه الاقتصادي. إضافة إلى دور العامل الخارجي الذي تمثل في التحولات نحو التعددية والديمقراطية التي عرفتها العديد من مناطق العالم ابتداء من منتصف الثمانينيات، ومثلت أحداث أكتوبر1988 القطرة التي أفاضت الكأس بتداعياتها المختلفة.

إن التحول الواضح الذي أحدثته الإصلاحات الدستورية، بمقتضى دستور فيفري 1989 في المفاهيم السياسية والاجتماعية يعكس في جوهره الاهتزاز الذي تعرضت له العلاقة بين الدولة ومجتمعها في الجزائر. لقد هدمت الكثير من مواد هذا الدستور كل ما تم تثبيته وتأسيسه من أحكام وقوانين تخص العلاقة بين هذين الكيانين وذلك منذ الاستقلال. ومن هنا تبرز أهمية التغيرات الدستورية التي عرفتها نهاية الثمانينيات في الجزائر.

كرس دستور فيفري 1989 التعددية السياسية بالنص المباشر عليها في المادة الأربعين (40) منه، حيث إن "حق إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي معترف به، ولا يمكن التذرع بهذا الحق لضرب الحريات الأساسية والوحدة الوطنية".[1] وعليه، وطبقا لأحكام هذه المادة التي تنظر إلى مفهوم الحرية كأساس وحق قانوني للأفراد، فإن ذلك يعني كفالة حرية التعبير والتنظيم في إطار المجتمع المدني. وقد أكدت وأقرت المواد الواردة في كل من الفصل الثاني والثالث والرابع والخامس من الدستور ضمنيا هذا الحق بالإشارة إلى مظاهر التعددية ومنطلقاتها مثل حرية التعبير والرأي والاختيار، والتّأكيد على التنظيم الديمقراطي للدولة والمساواة والعدالة، وغيرها من التنظيمات والمبادئ التي تشكل المضمون الحقيقي للتعددية.

فإذا أخذنا مثلا المادة العاشرة من الفصل الثاني من الدستور نجد أنها تنص على أن "الشعب حر في اختيار ممثليه..." وهذه الحرية لا يمكن أن تكون تامة أو فعلية إلا في ظل تعددية تامة وفعلية، لأن حصر الاختيار كما جرى العمل به في ظل الحزب الواحد في قائمة واحدة يعني تضييق نطاق ممارسة هذا الحق أو تحويله إلى حق شكلي. أكدت المادة الرابعة عشر من الفصل الثالث على ضرورة تقييد الدولة وإخضاعها "لمبادئ التنظيم الديمقراطي والعدالة الاجتماعية" ومن أهم تلك المبادئ إفساح المجال أمام التعددية السياسية، إذ لا يمكن الحديث عن ديمقراطية في نظام أحادي يحتكر السلطات ويضع القيود على الحريات، ويكتفي بصب كل المفاهيم والشعارات في قالب واحد لا يتسع لأي رأي أو تصور مخالف.

في الفصل الرابع من نفس الدستور المخصص للحقوق والحريات تتعاضد جملة من المواد إلى جانب المادة الأربعين، والتي أشرنا إليها سابقا، على إقرار دستورية العمل السياسي التعددي. فالمادة الثامنة والعشرون من هذا الفصل تنص على "أن كل المواطنين سواسية أمام القانون، ولا يمكن أن يتذرع بأي تمييز يعود سببه إلى المولد، أو العرق، أو الجنس أو الرأي أو أي شرط أو ظرف آخر، شخصي أو اجتماعي".[2] إذا فحصنا هذه المادة في ظل نظام الحكم قبل الإقرار بالتعددية سنكتشف أن "الخلاف في الرأي" غالبا ما كان سببا في إقصاء الأشخاص أو حرمانهم من حقوقهم الطبيعية أو حتى متابعتهم قضائيا. فإذا رجعنا مثلا لدستور 1976 سنجد أن المادة 102 منه تؤكد على ضرورة إسناد الوظائف الحاسمة في الدولة للقيادات الحزبية[3] في حين تناقض المادة (44) من دستور 1989 التوجه السابق، عندما نصت على أن "وظائف الدولة والمؤسسات التابعة لها متاحة لكل المواطنين، وهي في متناولهم بالتساوي، وبدون أي شروط ماعدا الشروط المتعلقة بالاستحقاق والأهلية".[4]

إن مجموع النصوص التي أشرنا إليها –لا على سبيل الحصر- سمحت لدستور 1989 بإبراز وإقرار أهم قواعد الديمقراطية.[5] فقد وضعت المادة (40) حدا للاحتكار السياسي المبني على فكرة الحزب الواحد والذي امتد لحوالي ست وعشرين سنة، أي منذ اعتماد دستور 1963، كما ألغت المواد الأخرى كل العقبات التي حالت من قبل دون ممارسة الحقوق والحريات الأساسية. ونشير هنا إلى أن الدستور وإن أقر بتعددية التنظيم والتعبير في إطار المجتمع المدني إلا أنه حرص من جهة أخرى على حماية المجتمع والدولة من أي توظيف سلبي للحريات السياسية عندما أقر أن حق إنشاء الجمعيات السياسية يجب أن لا يكون ذريعة لضرب "الحريات الأساسية، والوحدة الوطنية، والسلامة الترابية، واستقلال البلاد، وسيادة الشعب".[6]

مهدت الإصلاحات الدستورية لسنة 1989 الطريق لإصدار عدة قوانين تكرس عملية الانتقال إلى التعددية السياسية، وبالتالي إعادة ترتيب العلاقة بين الدولة والمجتمع والمواطن في الجزائر. ومن أبرز تلك القوانين قانون (89/11 المؤرخ في 5 جويلية 1989) المتعلق بتأسيس الجمعيات ذات الطابع السياسي.

رغم أهمية فحوى أول دستور تعددي في الجزائر، لكنه لم يكن لقناعة وإيمان النظام الحاكم بقيم ومزايا المشاركة السياسية والحرية وفسح المجال أمام مؤسسات المجتمع المدني، بقدر ما عكس هروبا من أزمة صراع على مستوى التيارات والتوجهات والمصالح المختلفة الممثلة ضمن العلبة السوداء، أي النظام السياسي. ويمكن الاستدلال على صحة هذا

الطـرح بغيـاب الإرادة السياسـية الحقيقيـة لمواصلة الإصلاحات التي باشرتها الجزائر إلى نهايتها، وهو الغياب الذي تأكد من خلال عدم اعتماد ما يمكن أن نطلق عليه تسمية "العقد الوطني" أو "الاتفاق الوطني" الذي يحمي تجربة التعددية والانفتاح في الجزائر. وعلية سرعان ما تم غلق النظام السياسي من جديد.

ب/دستور نوفمبر 1996: لقد تم طرح هذا الدستور للاستفتاء والموافقة عليه رغم الاضطرابات واللاستقرار الذي أعقب الإصلاحات الدستورية التعددية الأولى التي عرفتها الجزائر سنة 1989، وهي الاضطرابات التي أدت إلى إعلان حالة الطوارئ بمقتضى المرسوم الرئاسي 92/77 المؤرخ في 09 فيفري 1992 والصادر من طرف المجلس الأعلى للدولة وهي هيئة قامت مقام رئيس الجمهورية حتى وإن كانت هيئة استشارية كما أكدته المادة 162 من دستور فيفري 1989.

اجتهد واضعو هذه الوثيقة لحصر وغلق العديد من المنافذ التي ظلت مفتوحة بعد الإصلاح الدستوري لسنة 1989. فقد ثبتت الوثيقة الجديدة ما يمكن أن نطلق عليه صمامات الأمان لاستمرارية النظام القائم. فمن ضمن التعديلات التي أقرها دستور 1996 حظر النشاط الحزبي القائم على أسس دينية وطائفية، وإنشاء غرفة برلمانية ثانية تم تسميتها بمجلس الأمة تتشكل بالجمع بين الانتخاب والتعيين، إذ ينتخب ثلثا الأعضاء بالاقتراع المباشر ويعين رئيس الجمهورية الثلث المتبقى.

اتسمت البنية القانونية لدستور 1996 بالمبالغة في شروط تقرير القوانين الاستثنائية والطارئة وتوسيع صلاحيات عملها، وهو ما عطل العديد من المبادئ الديمقراطية التي أقرها دستور1989. فإذا أخذنا على سبيل المثال باب آليات التداول على السلطة فإن هذا الدستور صعب من إمكانية الوصول إلى السلطة بعدما كان الأمر ممكنا من قبل عبر البرلمان، فالدستور الجديد يخضع كل القوانين التي يصادق عليها البرلمان لمراقبة مجلس الأمة.

لقد وسعت البنية القانونية لدستور 1996 من صلاحيات رئيس الجمهورية على حساب المؤسسات الدستورية الأخرى. كما دعمت هيمنة الجهاز التنفيذي على بقية الأجهزة الأخرى للدولة، ليصل الأمر حتى البنية القانونية لتنظيم المؤسسات على مستوى الحكم المحلي، أي المجالس الولائية والبلدية، أين يتمتع الوالي المعين من قبل رئيس الجمهورية بصلاحيات تنفيذية واسعة على حساب المجالس المنتخبة. [7]

رغم إقراره لمبادئ التعديدية التي جاءت في دستور 1989 إلا أن دستور 1996 كرس الآليات السلطوية لدستور الأحادية لسنة

1976، وعلى رأسها ما يطلق عليه فقهاء القانون الدستوري النظام الرئاسي الصلب، وهو النظام الذي يجمع كل السلطات في يد الجهاز التنفيذي ويهمش دور المؤسسات الدستورية الأخرى. فقد سعى محررو هذه الوثيقة إلى تحقيق استقرار قوي للسلطة التنفيذية، مما يعزز جوانب السلطة والنظام القائم دون إفساح المجال لإحداث تغيير جذري في طبيعة وبنية النظام السياسي القائم. ويمكن الاستدلال على هذا الطرح من خلال العديد من المؤشرات وعلى رأسها قانون الأحزاب والانتخاب المصادق عليها سنة 1997، وهي القوانين التي ساهمت في شل الحركية السياسية في الجزائر. فالقانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات والذي يؤكد على أن نظام الانتخاب ينبغي أن يعتمد على القائمة المعلقة أدى إلى بروز وضع معين بجعل الترتيب في القوائم الانتخابية حكرا على مجموعة من أعضاء المكاتب الولائية للأحزاب مع إقصاء واضح للمواطنين، سيما في ظل انتشار مظاهر المحاباة والرشوة والمحسوبية فيما يتعلق بعملية اختيار وترتيب المترشحين، إذ عادة ما يتم حسم نتيجة الانتخاب قبل التصويت من خلال إقصاء العديد من المناضلين. ويعكس هذا الوضع، بالإضافة إلى ما تم الإشارة إليه، سلبيات التمثيل النسبي المعتمد في الجزائر.

ج/ التعديل الدستوري نوفمبر 2008: على عكس الدساتير السابقة، لم يتم عرض هذا الدستور أو التعديل الدستوري للاستفتاء الشعبي، بل أقره البرلمان الجزائري بغرفتيه، وقد أملته ضرورة أساسية وهي فسح المجال أمام الرئيس الحالي للجزائر للترشح لفترة رئاسية ثالثة بعدما كانت المادة 74- قبل التعديل- تقصر فترات تولي الرئاسة على فترتين رئاسيتين فقط، مدة كل واحدة خمس سنوات.

فما عدا المادة 74 المتعلقة بعدد الفترات الرئاسية، فإن هذا التعديل الدستوري شمل 11 مادة من الدستور السابق وأضاف مادة جديدة تتعلق بدعم الحقوق السياسية للمرأة بما يوسع مشاركتها في المجالس المحلية والمنتخبة.[8]

لقد طرح هذا التعديل الدستوري العديد من التساؤلات لعل أبرزها: ماذا قدم من إضافة لبناء دولة القانون واحترام الحريات في الجزائر؟ هذا بالإضافة إلى تساؤلات أخرى تتعلق بأسباب نزوله ومقاصده والآثار الممكنة والمحتملة له. ومما يلاحظ بالنسبة لهذا التعديل أنه لم يأت عن طريق توسيع قاعدة الحوار والمناقشة وبناء التأييد لمنح مقاصد التعديل قدرا معقولا من القبول الطوعي والشرعية، بغية ضمان استقرار وفعالية الآثار المنتظرة من عملية مراجعة الدستور.

يمكن القول إن مبررات التعديل الدستوري الأخير لا تبدو منطقية ومتماسكة لا سيما إذا

نظرنا إليها من منطق منطلقات التعديل والديناميات التي من الممكن أن يفتحها مستقبلا فيما يخص بناء ممارسة سياسية جادة. فالممارسة السياسية الهزيلة حاليا تستدعي توسيع دائرة الحوار الوطني بين مختلف مكونات الحياة السياسية، والدفع بالجزائر في اتجاه كسب التأييد حول التغييرات العميقة التي يجب أن تمس بنية السلطة وواقع النظام السياسي في هذا البلد. ويبدو أن هذا الحوار ضروري في ضوء العزوف السياسي الذي تشهده الساحة السياسية حاليا. فقد وصل هذا العزوف حدا ينذر بالخطر مع الانتخابات التشريعية لسنة 2007 والتي أفرزت البرلمان الجزائري الحالي، أين تم تسجيل أضعف نسبة مشاركة في تاريخ الانتخابات التشريعية منذ الاستقلال.

إن ما يمكن أن نخلص إليه من خلال تقييم التعديل الدستوري الأخير، أنه يعد خطوة نحو الوراء فيما يتعلق بتعزيز إمكانيات وقدرات الممارسة السياسية وفتح النظام السياسي في الجزائر. فتعزيز الديمقراطية يستلزم تكريس تقاليد من شأنها المساهمة في توطين مفهوم التعاقب والتداول على السلطة في الحياة السياسية وعلى رأسها حصر الرئاسة في ولايتين وما يعنيه ذلك من ضرورة المحافظة على شرعية المادة الرابعة والسبعين من دستور سنة 1996.

2/ **معيقات الممارسة السياسية:** رغم تقييمنا النقدي لمسار الإصلاحات الدستورية في الجزائر وإبراز العديد من مواطن الضعف والخلل التي اكتنفها إلا أنه ينبغي أن نأخذ في الاعتبار المناخ العام الذي جاءت في سياقه تلك الإصلاحات. سأركز في هذا المحور من المداخلة على تحليل بعض تلك الظروف كما سأعرج لفحص بعض المعيقات التي حالت دون بناء قدرات ممارسة سياسية جادة في هذا.

تشير الممارسة السياسية في جانبها وبعدها الإيجابي إلى إشراك فئات المجتمع المختلفة في النشاط السياسي والعمليات السياسية المختلفة عن طريق المؤسسات والآليات االرسمية وغير الرسمية للدولة والمجتمع. وتبدأ من المشاركة المباشرة عن طريق الانتخابات لاختيار الحكام وممثلي الشعب في البرلمانات وفي المجالس المحلية، وتصل إلى المشاركة عن طريق الأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني وقنوات الرأي المختلفة كوسائل الإعلام في إدارة الشأن العام داخل الدولة.

في واقع الأمر، رغم التفاؤل الذي واكب بداية عملية الإصلاحات السياسية والدستورية التي انخرطت فيها الجزائر من خلال النظر لها كلبنة هامة لتأسيس نوعي وفعال للحياة السياسية في هذا البلد، إلا أن غياب الإرادة السياسية وبروز ظروف معينة أثرا سلبا على هذه الممارسة، بل وعلى عملية

الانفتاح السياسي برمتها. سأحاول أن أستعرض بعض تلك المعيقات على سبيل المثال وليس الحصر.

1. 2/ مشكلة الإرهاب والمعضلة الأمنية:

يعد التهديد الإرهابي من أبرز التحديات التي واجهها مسار الإصلاحات في الجزائر وأثر بشكل بالغ في إرساء ممارسة سياسية منسجمة ومتكاملة. إذ تعد الجزائر من الدول التي تأثرت وعانت من هذا التهديد بشكل لافت في مقابل بقية الدول الأخرى. فقد وصل التهديد الإرهابي في لحظات معينة إلى حد تهديد كيان الدولة الجزائرية لا سيما خلال النصف الأول من تسعينات القرن الماضي. ورغم انحسار مده في السنوات الأخيرة وأخذه لأشكال وأجيال جديدة، فإن هذه المشكلة لا زالت تمثل أولوية أمنية بالنسبة لمختلف المؤسسات السياسية والأمنية في الجزائر بحكم أن مخاطره تتعدى الجوانب العسكرية الصلبة، لتلمس تداعياته السلبية النسيج السياسي والاجتماعي وعملية التنمية الاقتصادية في الجزائر.[9]

لقد أدى انغلاق النظام السياسي الجزائري خلال مطلع التسعينات إلى استفحال ظاهرة الإرهاب التي تزامنت مع ظروف دولية محفزة له، وأصبحت هذه المشكلة مع مرور الوقت تهديدا حقيقيا ليس فقط للأمن القومي الجزائري بل لمجمل الإصلاحات التي باشرتها الجزائر، خاصة وأن الإرهاب ارتبط لمدة معينة بتدهور في شرعية النخبة الحاكمة. وعليه أصبح هاجس أمن النظام وأمن الدولة من الهواجس الأمنية للبلد وهو ما أثر سلبا على عملية الترسيخ الديمقراطي. ورغم التنوع في الأساليب التي اعتمدتها النخبة الحاكمة في الجزائر لتطويق هذه الظاهرة، وهي الأساليب التي تراوحت بين استخدام القوة العسكرية، وكذلك اللجوء إلى أساليب المعالجة السياسية من خلال مبادرات سياسية معينة كسياسات الوئام المدني والمصالحة الوطنية، إلا أن هذا التهديد لا زال قائما بفعل تعدد أسبابه وعلى رأسها عجز الشرعية السياسية في الجزائر والتي لا زالت مستمدة من الخارج أكثر من الداخل. ومن هنا فلا زالت النخبة الحاكمة مترددة في الذهاب بالمسار والعملية الديمقراطية إلى نهايتها المنطقية. إن حل معضلة هذه الشرعية[10] يستدعي حل إشكالية عويصة ميزت المشهد السياسي في الجزائر وهي إشكالية الاستبعاد والمشاركة. ومن هنا فإن استمرار التهديد الإرهابي سيبقى قائما ومستمرا ما دامت هذه الإشكالية قائمة.

2. 2/مشكلة الاندماج الاجتماعي: لعل من أبرز المعيقات التي واجهت مسار الإصلاحات تلك المتعلقة بتحقيق الاندماج الاجتماعي وتحصين الأمن الهوياتي كمدخل لإرساء ممارسة سياسية سليمة تتلاءم

وفلسفة الإصلاحات. فرغم أن قضايا الهوية والثقافة والمشروع المجتمعي ومصادر تهديدها ظلت قائمة في الجزائر منذ الاستقلال، إلا أن ارتباطها في الوقت الحاضر بتأثيرات العولمة يجعل من هذه المكونات مصدر تهديد للذهاب بهذه الإصلاحات بعيدا.

إن غياب المشروع المجتمعي في الجزائر يمثل تحديا حقيقيا للأمن الاجتماعي والثقافي وبالتالي ينعكس سلبا على بناء ممارسة سياسية متوازنة وفعالة. فلا زالت عناصر الهوية الوطنية، كاللغة والدين والإرث التاريخي، محل استخدام سياسوي، سواء من قبل النخبة الحاكمة أم من قبل قوى المعارضة كالأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني. إن التعاطي السلبي مع هذه المكونات ساهم بقدر وافر في تغييب المشروع المجتمعي والذي من خلاله يتم إنتاج وبلورة تكامل واندماج اجتماعي وسياسي يكون فيه لمؤسسات المجتمع المدني دور بارز وفعال من خلال اضطلاعها بمهمة تحديث الأمة والمجتمع الجزائري، وبالتالي محاصرة المنافذ التي يمكنها أن تشكل خطرا كامنا لهذه الإصلاحات. ويكفي فقط أن نذكر هنا التحدي الذي تفرضه معالجة القضية الأمازيغية للجزائر وضرورة التعاطي معها بمنهجية تؤدي إلى تحقيق الاستقرار المتساند كخطوة لتثبيت أسس ممارسة سياسية سليمة ومتكاملة.

3. 2/ مشكلة الاقتصاد الريعي: تعد هذه المشكلة تحديا محوريا ومؤثرا للغاية لترجمة الإصلاحات الدستورية في شكل ممارسة سياسية رصينة سيما في عصر يتم فيه مقايضة السياسة بالاقتصاد، إذ أن إنجاح هذه الإصلاحات يستدعي بلورة إستراتيجية اقتصادية فعالة وبعيدة المدى. إلا أن ما يلاحظ ضمن الحالة الجزائرية قصور واضح في هذه الإستراتيجية، وما المؤشرات التي سيتم ذكرها إلا دليل كاف على هذا القصور.

فلا يزال الاقتصاد الجزائري اقتصادا ريعيا، بحكم احتلال إنتاج المحروقات لنسبة تفوق 95% من الصادرات الجزائرية. بل وأن الجزائر لا تمتلك السلطة المطلقة على حقول نفطها التي تخضع أكثر لسلطة الشركات المتخطية القوميات. إن عدم التنوع في مداخيل الجزائر واعتمادها على الاقتصاد الريعي، وفي حالة استمرار تصديرها للمحروقات بهذه الوتيرة، فلن يكون هناك ما تصدره بعد ربع قرن من الآن. وهنا تطرح فعلا مشكلة غياب إستراتيجية ملموسة وواضحة لتأمين حياة الأجيال القادمة. من ناحية أخرى فإن الجزائر لا تمتلك السلطة الكاملة على مواردها وعلى احتياطاتها المالية التي تتعرض لاستنزاف مستمر بفعل تنامي مشكلة الفساد بمختلف أشكاله، فقد أصبح الفساد مؤسسة المؤسسات في الجزائر التي ترهن مستقبل الأجيال القادمة. أما من ناحية

ثالثة فإن الجزائر مهددة في أمنها الغذائي بسبب العجز المتنامي في هذا القطاع الحيوي الحساس، إذ تشكل واردات الجزائر الغذائية ما يزيد عن ربع وارداتها السنوية.[11] إن الاعتماد الخارجي على مصادر الغذاء يشكل تهديدا حقيقيا لقراراتها السياسية لا سيما تجاه القوى الكبرى التي تمدها بالمواد الغذائية وعلى رأسها الاتحاد الأوربي. وعليه يكون من الصعب عندئذ أن نتصور ممارسة سياسية فعالة في ظل رهن القرار السياسي للمصالح الأجنبية.

4. 2/ ضعف أداء قنوات المشاركة السياسية غير الرسمية: في واقع الأمر، يعد هذا العنصر سببا ونتيجة في آن واحد. فهو سبب لضعف الممارسة السياسية في الجزائر كما أنه نتيجة تعبر عن إخفاق الإصلاحات التي انخرطت فيها الجزائر منذ عقدين من الزمن. سأحاول أن أتطرق وأفحص بشكل مقتضب أداء بعض هذه القنوات وعلى رأسها المواطن ومؤسسات المجتمع المدني والأحزاب السياسية.

أ/ المواطن: عادة ما يتم تحجيم وإغفال دور المواطن كفاعل مؤثر في أي ممارسة سياسية ناجحة، بحيث تكون مشاركته محدودة في هذه العملية خاصة في الأنظمة التي تتميز بالطابع الأبوي تجاه مجتمعاتها، وهو عكس ما يميز الأنظمة الديمقراطية التي يشارك فيها الفرد فعليا في التصويت وفي مناقشات السياسات العامة، كما يؤخذ برأيه في إجراء التعديلات اللازمة على الدستور.[12]

إن التمكين للمواطن ليكون فاعلا مؤثرا في العمليات السياسية المختلفة يدخل في نطاق ترسيخ وبلورة مفهوم المواطنة كفضاء للحقوق والواجبات ضمن الأنساق المختلفة، اجتماعية وسياسية واقتصادية وثقافية، داخل الوطن. ومن الطبيعي أن نؤكد هنا أن الخروج من الأزمات والتوترات التي تمر بها الجزائر حاليا لن يتحقق إلا بإعادة الاعتبار لدور المواطن في السياسات والإجراءات المختلفة للدولة بقصد التكريس الفعلي لمفهوم المواطنة والعمل على صياغة فضاء وطني جديد، قوامه الأساسي ومرتكزه الرئيس هو المواطنة بصرف النظر عن الأيديولوجية أو العرقية. إن المواطنة بكل ما تحتضنه من متطلبات وآليات تعد حجرا أساسيا في أي مشروع لبناء الوطن.

بالرجوع إلى تقييم مشاركة المواطن في إقرار الإصلاحات السياسية أو إشراكه في بلورة وصياغة السياسات العامة كجانب مهم من الممارسة السياسية في الجزائر نلاحظ أن إنجازات فترة التعددية السياسية محدودة للغاية. فرغم أننا شهدنا مشاركة المواطن في عدة استفتاءات شعبية كالاستفتاء الشعبي حول التعديل الدستوري في 1996/11/28، وكذلك الاستفتاء حول قانون الوئام المدني في 1999/09/16 والاستفتاء حول ميثاق

السلم والمصالحة الوطنية في 2005/09/29، وهي استفتاءات تدخل في نطاق إعادة الطمأنينة للمواطن وتحقيق الاستقرار الاجتماعي والسياسي. إلا أن هذه المشاركة تم تحجيمها عندما تعلق الأمر بالتعديل الدستوري الأخير، والذي تم بمقتضاه مراجعة المادة 74 التي تحدد العهدة الرئاسية وعددها. إن تفادي النخبة الحاكمة إجراء الاستفتاء والاكتفاء فقط بتمرير التعديل في البرلمان يعبر عن عدم اكتمال الثقة بين هذه النخبة والمواطن الذي من أجله تصنع معظم سياسات الدولة. وهكذا تم التراجع عن أحد أهم مكتسبات مرحلة الانفتاح السياسي ألا وهو مبدأ التداول على السلطة.

ب/ المجتمع المدني: عرفت مؤسسات المجتمع المدني والحركة الجمعوية انتعاشا وكثافة بعد إقرار التعددية لم تعرف لها نظيرا منذ الاستقلال. لكن كثافة هذه التشكيلات المدنية لا يمكن النظر إليها، وبشكل كلي، على أنها مؤشر كاف لحرية وفاعلية المجتمع المدني في الجزائر. فقد ظلت الدولة تعمل على ممارسة أكبر قدر من الضبط والتحكم في هذه الجمعيات، وذلك عبر وسائل عديدة مثل استعمال سلاح الإجراءات الإدارية في التعامل معها، وهذا ما دفع بالعديد من النشطين ضمن هذه الجمعيات، وحتى الملاحظين لطرح سؤال مفاده: هل إن السماح بتشكيل هذه الجمعيات وسيلة تستخدمها الدولة لمراقبة المجتمع والمواطنين بدل أن تكون وسيلة تسمح للمواطنين وللمجتمع بمراقبة هذه السلطة والمساهمة في صنع السياسات؟[13]

رغم أهمية ومركزية إشراك مؤسسات المجتمع المدني والعمل الجمعوي في عملية صنع السياسات، وذلك كضرورة وكمدخل لبناء وترسيخ الممارسة الديمقراطية في الجزائر، خاصة في ضوء بروز شعارات مثل الديمقراطية وجها لوجه والديمقراطية الجوارية، إلا أن الدارس والمهتم بسياسة النخبة الحاكمة في الجزائر تجاه النشاط الجمعوي يلاحظ أن هذه السياسة يشوبها الكثير من القصور، كعدم احترام الرسالة الحقيقية للعمل الجمعوي وأهدافه، وذلك من خلال محاولة العديد من أجهزة السلطة احتواء وتوجيه نشاط الجمعيات لأغراض تكون في بعض الأحيان زائلة، بجعل هذه الجمعيات مكاتب خدمات ودعاية. وكذلك وجود الكثير من الإكراهات والعوائق الإدارية والقانونية، وقلة الوسائل وشح الموارد والأطر، وحصر النشاط الجمعوي في فئات اجتماعية معينة، وقلة انتشاره في المناطق الريفية وغيرها من المعيقات.[14]

تعد المشكلات الآنفة الذكر نتيجة حتمية أفرزتها عوامل موضوعية وعلى رأسها المنهجية والسياسة التي انتهجتها الدولة في التعاطي مع الجمعيات والعمل الجمعوي

بشكل عام. إذ يلاحظ أن تعاطي السلطة مع الحركة الجمعوية يتسم بالارتجالية والمناسباتية. فلا توجد سياسة واضحة لدى الدولة تقوم على إشراك كل المؤسسات الشعبية، بما في ذلك الجمعيات في تدبير الشأن العام وبالتالي المساهمة الفعلية في سياسات الدولة في هذا المجال.

تعاني البنية التحتية للجمعيات من مشكلات عديدة وعلى رأسها ضعف الميزانية التي تخصصها الدولة لهذا القطاع. فإذا أخذنا في الاعتبار ضعف القطاع الخاص المنتج في الجزائر، والذي يمكن أن يساهم في تمويل العمل الجمعوي، فإنه يمكن عندئذ تصور حجم المعاناة التي يواجهها نشاط الجمعيات. فكما هو معروف، تعد الموارد التي تمتلكها مؤسسات وجمعيات للمجتمع المدني من أهم متطلبات قيامه بأدواره المختلفة. (15)

يعد شح الموارد المالية من أبرز وأعقد التحديات التي تواجه المجتمع المدني والعمل الجمعوي في الجزائر. إن الاختلالات الهيكلية العميقة التي يعاني منها الاقتصاد الوطني، والذي يتزامن مع بروز ما يمكن أن نطلق عليه اصطلاح "البورجوازية الكسولة"، يعدان عاملين من جملة عوامل أخرى تعرقل عملية بناء مؤسسات جمعوية نشيطة وحرة بحكم اعتماد العديد من هذه المؤسسات على إعانات الدولة المالية والمادية، لا سيما في ظل عدم مجازفة الرأسمال الخاص في دعم الحركة الجمعوية. وعليه يمكن القول إنه في ظل الوضعية الحالية للاقتصاد الجزائري والمنهجية التي تقوم من خلالها النخبة الحاكمة في الجزائر بالتعاطي مع مؤسسات المجتمع المدني، يكون من الصعب فعلا على مؤسسات المجتمع المدني والحركة الجمعوية أن تضطلع بمهامها على أكمل وجه، وعلى رأسها المساهمة في التنمية السياسية والترسيخ الديمقراطي في الجزائر. وهكذا، فإن الإخفاق في تحقيق التنمية السياسية يعد عاملا مسؤولا وذا دلالة عالية في استفحال ظاهرة الفساد محليا ووطنيا خلال السنوات الأخيرة، إضافة لعدم تحقيق تنمية اقتصادية متكاملة تضمن ارتفاع الدخل الفردي الفعلي للمواطن، وهو الوضع الذي ساهم في فشل سياسة تجفيف منابع الإرهاب والدليل أن أغلبية الانتحاريين حسبما رصدته العديد من البحوث وحتى الصحافة الوطنية ينتمون لأحياء قصديرية فقيرة.

ج/ الممارسة الإعلامية: بالرغم من وجود ترسانة من القوانين التي تؤكد على تنظيم حرية الصحافة، ابتداء من قانون الإعلام لسنة 1990 الذي نص في مادته الرابعة عشر على وضع حد لاحتكار الدولة لوسائل الإعلام وما يعنيه ذلك من فتح المجال أمام الرأي العام للامتلاك أو المساهمة في إنشاء وسائل إعلام باستثناء الوسائل السمعية

البصرية، لكن صدور قوانين ومراسيم أخرى أدى إلى تقييد الممارسة الإعلامية وإفراغها من مضمونها. [16] فمن الناحية القانونية يعد الاستمرار بالعمل بحالة الطوارئ عاملا مثبطا للممارسة والعمل الإعلامي الحر. كما أن مرسوم "مكافحة التخريب والإرهاب الصادر في سبتمبر 1992 كبل كثيرا ممارسة حرية الرأي والتعبير لا سيما وأنه نص على المعاقبة بالحبس لفترة قد تصل إلى عشر سنوات لمن ينشر معلومات مغرضة وهدامة تلتمس الأعذار للجريمة". كما أن قانون العقوبات المعدل في جويلية 2001 شدد العقوبات على جنح الصحافة لا سيما القذف في حق رئيس الجمهورية والمسؤولين السامين في الدولة. فالقوانين السابقة تقر بسجن الصحافي وتغريمه عقابا له على كتاباته. وعليه فقد تعرض الكثير منهم للمتابعة والتعنيف عندما تطرقوا لقضايا الفساد وسوء التسيير والتجاوزات.

تعد الإجراءات الرقابية الصارمة لوسائل الإعلام جانبا مثبطا آخر للممارسة الإعلامية في الجزائر. فالمضايقة الرقابية أدت إلى اختفاء عدد من الصحف التي تضمنت آراء جريئة وذلك منذ الدخول في مرحلة الانفتاح السياسي. وتتخذ هذه المضايقة عدة أشكال لعل من أبرزها احتكار الدولة للإشهار العمومي وما يعنيه ذلك من تخصيص لمداخيل الإشهار وتوزيعها على الصحف التي لا تتبنى توجها مضادا لسياساتها، وهو ما جعل العديد من الصحف التي تحاول أن تسلك خطا مستقلا تعاني من مشكلة تحقيق توازنها المالي.

إن هيمنة السلطة وسيطرتها على وكالة الأنباء وكذا قطاع السمعي البصري وفرضها رقابة مشددة على مصادر الخبر، وإعلانها عدم فتحها لمجال الإعلام السمعي البصري أمام التعددية تمثل عائقا حقيقيا لنقل الممارسة السياسية في الجزائر من ممارسة موجهة وصورية إلى ممارسة فعلية وحقيقية. ويحق لنا أن نتساءل هنا عن الحقيقة التي يتم تسويقها عادة والمتمثلة في كون قطاع الصحافة في الجزائر هو الأكثر انفتاحا وحرية في العالم العربي.

في واقع الحال لا يمكن الحديث عن ممارسة إعلامية حرة ومهنية في ظل الاستمرار بالعمل بالأحادية الإعلامية في مجال السمعي البصري. فممارسة الحريات السياسية والاجتماعية والثقافية والنقابية لن تكون ممكنة في ظل احتكار السلطة لقطاع السمعي البصري وفي ظل مجتمع تتعدى فيه نسبة الأمية 30%. كما أنه لا يمكن الحديث عن مجال للحرية في العمل الإعلامي في ظل غياب لمنظمات قوية لأصحاب المهنة، وكذا وجود نواد وتقاليد نقابية وفضاءات حرة لمناقشة مختلف القضايا. فلا زالت السلطة تتوجس ولا تقبل

بوجود هذه الفضاءات. ومن هنا يمكن أن ندرك لماذا يتم تصنيف هذا البلد من قبل بعض المنظمات غير الحكومية مثل "محققون بلا حدود" في مرتبة متواضعة بين الدول التي تعاني من غياب حرية التعبير[17].

لقد أفضت القيود والمعيقات الآنفة الذكر إلى الحد من حرية الإعلام في الجزائر، بل وإن هذه الحرية عرفت تراجعا مستمرا خلال السنوات الأخيرة في ظل استمرار سياسة غلق الساحة الإعلامية ودفع الناشرين والصحافيين إلى ممارسة مزيد من الرقابة الذاتية بغية الاستمرار في نشاطهم المهني.

د/ الأحزاب السياسية: لقد كانت الأحزاب السياسية وما زالت من المؤسسات الضرورية للعملية الديمقراطية لما لها من دور في تنمية الرأي العام والتعبير عنه في القضايا الرئيسة بين الفرد والدولة. وعليه عادة ما تقوم هذه الأحزاب بتقديم نفسها على أنها المعبر الفعلي عن تطلعات ومطالب المواطنين، وإنها الآلية الأساسية للتعبير وكذلك تجميع المصالح والعمل على بلورتها في شكل بدائل لسياسات عامة.

إن ما يلاحظ على الظاهرة الحزبية في الجزائر إفراغها من محتواها. ويبدو أن الانفتاح السياسي الواعد في بداياته الأولى لم يفض إلى ترسيخ ونضج في العمل الحزبي. إن انغلاق النظام السياسي بعد فترة قليلة من الانفتاح، وتشبثه بفكرة السلطة المركزية غير القابلة للتداول أو الاستحواذ جعل من الأحزاب السياسية تتنافس فقط على جزء من السلطة عادة ما تكون سلطة محلية أو نيابية دون التنافس على السلطة المركزية. [18]

لقد اتسمت العلاقة بين النخبة الحاكمة والأحزاب السياسية في الجزائر بالتوتر وعدم الثقة بشكل عام خاصة من جانب السلطة، ويؤكد هذا الوضع العديد من المؤشرات ومنها محاصرة وتحجيم النشاط الحزبي بالقيود القانونية والتضييق عليها ميدانيا سيما تلك المعارضة لتوجهاتها. وعدم منح التراخيص الإدارية لبعض الأحزاب لتمارس نشاطها السياسي وبالأخص تلك القادرة على التجنيد الجماهيري، حتى وإن استوفت كل الشروط القانونية المحددة في القانون العضوي للأحزاب، ويكفي أن نستشهد هنا بحالتي رفض منح الاعتماد لكل من حركة الوفاء والعدل لطالب الإبراهيمي وحزب الجبهة الديمقراطية لأحمد غزالي. وتبقى مشكلة احتكار السلطة لوسائل الإعلام العمومية وحرمان الأحزاب المعارضة من استعمالها بقصد الترويج لأفكارها وسياساتها من المعيقات التي تواجه العمل الحزبي في الجزائر.

إن تقييد الممارسة الحزبية في الجزائر أفرز ظاهرة تستحق الاهتمام وهي عودة تكريس الممارسة الأحادية والتي من مؤشراتها الائتلاف

بين الأحزاب السياسية الثلاثة الكبرى في الجزائر (حزب جبهة التحرير الوطني، التجمع الوطني الديمقراطي، وحركة مجتمع السلم). فإذا كان عدم حصول أي حزب سياسي على الأغلبية المطلقة من الأصوات في انتخابات معينة كالانتخابات التشريعية 1997 مبررا وراء هذه الائتلافات، فإن الوضع يختلف في وضعيات ومناسبات أخرى، فمثلا رغم حصول حزب جبهة التحرير الوطني على الأغلبية المطلقة من المقاعد في تشريعيات 2002 والمقدرة بـ199 مقعد، وهو ما كان يسمح له بتشكيل حكومة الأغلبية، إلا أنه آثر اللجوء إلى اختيار الائتلاف مع أحزاب أخرى.

تعبر سياسة الائتلافات الآنفة الذكر عن معادلة تميز الكثير من أنظمه الحكم في العالم الثالث، وهي أن هذه الأنظمة قوية أمنيا، وهذا الصنف من القوة يمنع وجود أنظمة فرعية أخرى، وإن وجدت يتم قمعها واستيعابها بحيث لا يكون للظاهرة الحزبية أي تأثير، بل يقوم النظام بتدجينها وابتلاعها لتتحول إلى لجان مساندة لسياسات هذا النظام، أو وسائل لإضفاء الشرعية عليه، بل وإن ما زاد الأمر تعقيدا، لا سيما بالنسبة للحالة الجزائرية، استمرار العمل بقانون الطوارئ الذي أثر سلبا وضيق كثيرا على العمل الحزبي في هذا البلد.

في المحصلة، وبناء على ما تم التطرق إليه فيما يتعلق بضعف أداء القنوات غير الرسمية في إدارة الشأن العام في الجزائر كمدخل لبناء قدرات ممارسة سياسية فعالة وناجعة، فإن هذا الضعف هو ما جعل مساهمتها في الانخراط في مبادرات السلطة السياسية الحاكمة لبعث الحياة السياسية خلال السنوات الأخيرة، بعد الوهن الذي أصابها خلال سنوات الأزمة الأمنية، انخراطا متواضعا للغاية. ويكفي أن نستشهد هنا بما يعرف بسياسة الوئام والمصالحة الوطنية.

تعد هذه السياسة من أبرز السياسات التي حظيت بدعم النظام الحاكم في الجزائر والتي هدف من ورائها إنقاذ أرواح الجزائريين وإفشال إستراتيجية الجماعات الإرهابية الهادفة لتقويض أركان النظام. وتدخل هذه السياسة ضمن سياق العدالة الانتقالية التي تنص عليها البروتوكولات والمواثيق الدولية، بحيث يسمح هذا النمط من العدالة العفو على أوسع نطاق عندما يتعلق الأمر بالنزاعات الداخلية.

فرغم إقرار النخبة الحاكمة في الجزائر أن ميثاق السلم والمصالحة الوطنية يعد نصا سياسيا في الأساس وأن جميع نصوصه التطبيقية يجب أن تقاس بمدى تناسقها مع النص السياسي الذي يمثل عقدا اجتماعيا جديدا[19]، إلا أن تتبع مسار المصالحة يدفعنا إلى طرح سؤال جوهري وهو: هل تم إشراك القنوات غير الرسمية التي تم الإشارة إليها أعلاه في إعداد نصوصها وتفعيلها على أرض الواقع؟

إن تأكيد النظام الحاكم في الجزائر، لا سيما في البدايات الأولى لصياغة هذا الميثاق، على أنه ميثاق التوازنات لتجاوز مرحلة مأساوية في تاريخ الجزائر لم يعن في واقع الأمر، إشراك هذه القنوات غير الرسمية في صياغتها ما عدا طرح الوثيقة للاستفتاء. لقد أفضى تغييب تلك القنوات إلى أن موضوع الحريات وموضوع الحقوق السياسية لم يتم إدراجهما بشكل كاف وعميق في نفس الوثيقة، كما وأن عدم إشراك نفس القنوات سمح لمحرري الوثيقة لوضع جدار أمام شرائح معينة في المجتمع الجزائري في العودة إلى العمل السياسي، بل وإن هناك أطرافا متضررة لم يتم إنصافها وعلى رأسها إشكالية المعتقلين في الصحراء. وحتى الفصل السابع من نص الوثيقة، والذي هو بمثابة صمام أمان لرئيس الجمهورية، أكد أن رئيس الجمهورية وحده القادر على اتخاذ جميع الإجراءات الكفيلة بتحقيق المصالحة، مما يعني التغاضي وإهمال إمكانية الاستعانة بأدوار القنوات غير الرسمية كطرف مهم بإمكانه أن يساهم في معالجة أوجه القصور وتقديم الاقتراحات لإنجاح سياسة المصالحة وإيصالها إلى نهايتها المنطقية، أي تحقيق العفو الشامل، وبالتالي تعبيد الطريق لإرساء ممارسة سياسية مشاركاتية وفعالة.

5. 2/ معضلة الفساد: إن تغلغل الفساد في الجزائر يجعل الحديث عن نجاعة الإصلاحات، مهما كانت طبيعتها، بدون معنى. فانتشار هذه الظاهرة أدى إلى استنزاف وهدر الكثير من الموارد البشرية والمادية للدولة، كما أدى إلى عجز النظام ليس فقط في تطبيق الآليات الديمقراطية بل وعجزه في تسيير الشؤون العامة للبلاد وكذا عدم فعاليته وضعفه في تقيم الخدمات العمومية.

إن تنامي هذه الظاهرة التي تحولت إلى مؤسسة قائمة بذاتها ووصلت إلى مستوى الاستيلاء على الدولة، يجعل من الصعب والحالة هذه إناطة دور كبير للمواطن ليشارك في صنع السياسات التي تتجه لتحسين أوضاعه وتأمين مستقبله مما يفضي به إلى الإحباط. وعليه يلجأ إلى العنف والجريمة سواء كانت منظمة أم غير منظمة في ظل عجز مؤسسات الدولة والمؤسسات التمثيلية والجمعيات المدنية للتعاطي الإيجابي تجاه انشغالاته.

لقد أخذت أشكال الفساد في الجزائر بعدا ونسيجا شبكيا يصعب فك ارتباط تمفصلاته. ومن أهم معالم هذا النسيج: الزبونية السياسية التي تكرس منطق الانغلاق السياسي، الاتجار بالنفوذ السياسي للتموقع في مختلف أجهزة الدولة، الرشوة والوساطة سيما في ظل إقبال الجزائر على مشاريع كبرى بفعل وفرة الموارد البترولية ولا

أدل على ذلك من قضايا الفساد الحالية المرتبطة بإنجاز الطريق السيار شرق غرب وتلك المتعلقة بمجمع سوناطراك البترولي، وأخيرا سوء التسيير ومن أبرز مظاهره عدم نجاعة وضعف الخدمات العمومية المقدمة.

لعل من أبرز نتائج تنامي مشكلة الفساد استفحال مظاهر الدولة الرخوة وعلى رأسها انتشار الرشوة كأسلوب للحياة، السعي للوصول إلى المناصب لتحقيق مغانم معينة، إصدار القوانين وعدم تطبيقها وبروز الولاء للعشيرة والقبيلة كبديل للوطن.

إن ما يثير الاهتمام ضمن الحالة الجزائرية هو عدم قدرة ونجاعة الآليات التي تم رصدها للحد من هذه الظاهرة. فالحكومات المتتالية وكذا العديد من الهيئات الرسمية تسعى من خلال التصريحات واللقاءات والملتقيات لتسويق صورة إيجابية عن مدى انخراطها في مكافحة الفساد، إلا أنها في مقابل ذلك تتعاطى عمليا بالكثير من السلبية في محاربة هذه المشكلة. ويكفي أن أشير هنا أن الهيئة التي صادق عليها نواب البرلمان الجزائري قبل أربع سنوات أي في سنة 2006 لم يتم الفصل في عضوية أعضائها إلى الآن. فهذه الهيئة التي سميت بالمرصد الوطني لمكافحة الفساد والذي من المرتقب أن يباشر مهامه تحت وصاية رئاسة الجمهورية لا يزال يواجه تعقيدات هيكلية لتنصيبه[20]. وينم هذا التردد عن غياب الإرادة السياسية لمكافحة هذه الظاهرة وكذا الخوف من تحول هذا المرصد إلى هيئة لتصفية الحسابات خاصة وأن الجزائر لم تضع آلية جدية يتم بمقتضاها تطبيق القوانين على المفسدين منذ ثلاثين سنة، أي منذ تأسيس مجلس المحاسبة سنة 1980. حتى مؤسسات المجتمع المدني، ورغم الأدوار المعتبرة التي يمكن أن تضطلع بها لتكون قوة داعمة ومرشدة للأداء الحكومي في محاربة مشكلة الفساد، إلا أن بناها المؤسساتية والإنسانية يشوبها الكثير من القصور، مما ينعكس سلبا على قدراتها للمشاركة في إعداد برامج وكذا صياغة استراتيجيات مكافحة الفساد.

3/ **نحو بلورة إستراتيجية لتفعيل الممارسة السياسية في الجزائر:** أمام ما تقدم، تستعرض الدراسة بعض التوصيات التي ستساعد على معالجة أوجه القصور التي تميز الممارسة السياسية في الجزائر، وذلك بقصد الانخراط جديا في مسار الترسيخ الديمقراطي. وعليه من الضروري بادئ ذي بدء إعادة التفكير بجدية في مراجعة سلوك النخبة الحاكمة الأبوي تجاه الممارسة السياسة لا سيما في ظل التحديات العديدة، سواء كانت محلية أم عالمية، التي تواجهها الجزائر حاليا في ظل عدم فعالية نشاط الدولة، وعدم جدية مؤسساتها في

الوصول إلى الشرائح الاجتماعية الأكثر ضعفا وتهميشا.

إن الحديث عن ممارسة سياسية جادة في الجزائر يظل غير ذي معنى إذا لم تتوفر استراتيجيات متساندة لمكافحة الفساد، حيث أثبتت الدراسات وجود روابط وثيقة بين تعاطي الرشوة والمحسوبية وتلقي العمولات عن الصفقات العامة وبين تباطؤ النمو وحرمان غالبية فئات المجتمع من الخدمات التعليمية والصحية وغيرها من مقومات التنمية المتساندة. وعليه، ففي ظل غياب التنمية لا يمكن للإصلاحات الدستورية وحدها أن تثمر نتائج ملموسة.

إن بناء دولة قوية لا يمكن أن يتم بدون إشراك القنوات غير الرسمية لتقوم بوظائفها وأدوارها بشكل كامل كمنظم (Régulateur) للعلاقة بين الدولة والمجتمع، وكقوة للاقتراح والتصور والمشاركة في عملية التحديث السليمة.

إن آفاق إشراك القنوات غير الرسمية في إدارة الشأن العام وصناعة السياسات في الجزائر تطرح مشكلة هامة، وهي أن هذه الآفاق مرتبطة أشد الارتباط بالتطورات التي سيشهدها نمط الحكم في هذا البلد، إذ تؤكد العديد من الأبحاث في هذا الصدد أن الشكل التسلطي للدولة الجزائرية وكبقية العديد من الدول العربية الأخرى سيظل قائما لسنوات عديدة لاحقة.[21] وهذا ما يدفعنا للنظر في هذه الآفاق، لا سيما في جانبها الإيجابي، بنوع من التردد.

ينبغي أن أشير هنا أن بقاء هذا النمط التسلطي للحكم في الجزائر سيطرح مشكلات عديدة للنخبة الحاكمة، وذلك في ظل تنامي لقوى وفاعلين اجتماعيين جدد. ومن هنا فإن تفعيل المكونات غير الرسمية والعمل على إشراكها في صناعة القرارات والسياسات بدل استشارتها فقط ستكون له آثار إيجابية على استقرار الدولة ذاتها. وهنا يمكن ذكر بعض الجوانب التي يمكن أن تساهم في هذا التفعيل:

- التأكيد على الاستقلالية النسبية لهذه القنوات تجاه الدولة.

- ضرورة تدعيم المسار الديمقراطي لأنه الإطار المناسب لصيانة حقوق الأفراد والمواطنين، لا سيما فيما يخص اختيار الحكام، وحرية التعبير، وحق الاجتماع.

- إن تفعيل قنوات المشاركة السياسية في الجزائر يمر أيضا عبر تطوير النخبة الحاكمة في هذا البلد نظرتها للديمقراطية على أنها لا تعني فقط إجراء الانتخابات والمشاركة فيها بل تعني مشاركة فعلية لقنوات المشاركة المختلفة من خلال مساهمتها لصياغة وإعداد البرامج والسياسات المختلفة لهذه النخبة الحاكمة.

إن الطريق لذلك يمر عبر مراجعة هذه النخبة لإصلاحاتها وجعلها تنحو أكثر نحو تبني مبدإ المشاركة كمكون محوري فيها.

- التأكيد على تربية وتنشئة الفرد على السلوك الديمقراطي والعمل الجواري. ويمكن للمدرسة أن تقوم بدور هام في هذا المجال. ومنظومتنا القيمية الأخلاقية الإسلامية مليئة بالإيحاءات التي تؤكد على احترام الغير، والتسامح، والسلم بدل العنف، والتعاون بدل الإقصاء.

- دعم هذه القنوات عن طريق إضافة فاعلين اجتماعيين نشطين يكون للمثقف دور بارز فيها.

- ضرورة دعم القطاع الخاص ليساهم في تنمية وبلورة قوى اجتماعية تكون لبنة هامة من لبنات هذه القنوات وعلى رأسها مؤسسات المجتمع المدني، لا سيما وأن وجود قطاع خاص قوي سيساهم في توفير الدعم المالي والمادي لهذه المؤسسات.

مما سبق يمكن التأكيد أن إشراك القنوات غير الرسمية في بلورة وصناعة السياسات يعد أمرا ضروريا خاصة في ظل الظروف المتأزمة التي يمر بها العالم وعلى رأسها المشكلات الاقتصادية والمخاطر الإرهابية التي أخذت آثارها السلبية تزحف على معظم الدول بما فيها الجزائر. إن الاهتمام بترقية وإشراك هذه القنوات سيساهم في ترشيد الممارسة السياسية وبالتالي التخفيف من الصبغة التسلطية لنظام الحكم في الجزائر وتحقيق الانفتاح السياسي. كما أن إشراك هذه القنوات سيساهم كذلك في المحافظة على عدم تفكك الدولة وسيساعدها لمواجهة العديد من التحديات التي ستواجهها خلال العقود القادمة، سيما في ظل تنامي ظاهرة العولمة بإفرازاتها المختلفة، أين ستصبح الدولة عرضة لمزيد من الضغوط المختلفة. (22)

الخاتمة:

في جميع ما تقدم، أردت أن أحرر وجهة نظر مفادها أن الإصلاحات الدستورية التي باشرتها الجزائر منذ عقدين من الزمن أفرزت الكثير من الجعجعة والقليل من الطحين. فعوض أن تفضي تلك الإصلاحات إلى ترسيخ للتقاليد الديمقراطية والمشاركاتية أفرزت مزيدا من الأبوية والزبونية. إن الملفت للانتباه هنا أنه مع التقدم في هذه الإصلاحات أصبحنا أمام وضع يتسم بالممارسات السياسية الأحادية التي يفترض أننا تجاوزناها مع أولى الإصلاحات التعددية.

إن الرهان الأساسي الذي يتوقف عليه تنشيط وترشيد الممارسة السياسية يمر عبر عدة أطر وعلى رأسها توفر الإرادة السياسية لدى النخبة الحاكمة للانخراط الجاد والفعلي لإصلاح العديد من أوجه الممارسة السياسية

المترهلة في الوقت الحاضر، سيما في ظل انحسار المد الإرهابي، ثم الإقرار بضرورة التعايش والتكامل بين الأجهزة الرسمية التي هي جزء من المجتمع السياسي المتعلق بالدولة، والقنوات غير الرسمية ذات الصلة بالمجتمع. فهذا التعايش له مزاياه الجمة على الدولة ذاتها. فمن شأنه أن يخفف عنها أعباء التسيير والإنماء، وبالتالي التقليص من مسؤوليات الحكام والمسؤولين وتجنيبهم السقوط في فخ الحساب القاسي، الذي قد يتخذ أشكال ردود فعل وانتفاضات عنيفة ووخيمة العواقب، خصوصا في ظل الأزمات الناجمة عن تعثر مشاريع التنمية، وتدهور ظروف عيش المواطنين، خاصة وأن كل المؤشرات الحالية تؤكد على اهتزاز الثقة بين الحكام والمحكومين في الجزائر، مع ورود احتمالات أن تجد الدولة ذات السلطة الكلية في مواجهة ثورة مجتمعها في هذا البلد. ويكفي فقط أن نشير هنا أن منحنى الاحتجاجات الاجتماعية يتميز بوتيرة تصاعدية ومتنامية مثيرة للقلق في الوقت الحاضر.

قائمة المراجع بالعربية:

(1) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دساتير 1976، 1989، 1996، 2008.

(2) محفوظ لعشب، التجربة الدستورية في الجزائر (الجزائر: المطبعة الحديثة للفنون المطبعية، 2000).

(3) إسماعيل قيرة وآخرون، مستقبل الديمقراطية في الجزائر (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002).

(4) منعم العمار، "الجزائر والتعددية المكلفة" في: "الأزمة الجزائرية"، مجموعة من الباحثين (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية 1996).

(5) جيمس أندرسون، "صنع السياسات العامة"، ترجمة: عامر الكبيسي (عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع، 1999).

(6) إسماعيل معراف قالية، الإعلام حقائق وأبعاد (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية، بن عكنون، 1990.

(7) علي الدين هلال ونيفين مسعد، "النظم السياسية العربية: قضايا الاستمرار والتغيير" (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000).

(11) حفيظ صواليلي، "الصناعة الزراعية الجزائرية عاجزة عن تلبية الحاجيات المحلية"، الخبر، العدد 5879 ليوم 17 جانفي 2010.

(8) محمد شراق، "منصب الرئيس عطل تنصيب المرصد الوطني لمكافحة الفساد" يومية الخبر، العدد 5946 ليوم 25 مارس 2010.

(9) حسين علي الحمداني، "الشراكة بين الحكومة والمجتمع المدني". تم تصفح الموقع يوم: 23- 07- 2009.

<http: //www. ahewar. org/search/ Dsearch. asp?d=1&nr=2487

(10) تعديل الدستور يحظى باهتمام كبير على الساحة السياسية في الجزائر خلال العام 2008

www. xinhuanet. com /arabic/2008-12/10/content7770733. htm

باللغة الأجنبية:

(1) Larbi Ichboudene" ،Le Mouvement Associatif ou la Tentative de Structuration Sociale. " in "Le Mouvement Associatif en Algérie. Alger: Centre de Recherche en Economie Appliquée" ،2000.

(2) Frédéric Volpi ،"Algeria's Pseudo-democratic Politics" in: F. Volpi and Francesco Cavatorta (eds.) Democratisation in the Muslim Word: Changing Patterns of Power and Authority (Oxon ،Routledge; 2007).

(3) Mohamed Madani ،"Les Regroupements associatifs: Image de Soi ،de l'Etat et de la société" ،in "Le movement Associatif en Algérie: Réalités et Perspectives" (Alger: Les cahiers du CREAD ،Nro. 53 ،2000.)

(4) Rachid Grim ،"Le Mouvement Associatif National en Grande Difficulté".

<www. algeria-watch. org/fr /article /div/mvt_associatif_difficultes. htm>

(5) Lahouari Addi ،"Les Partis Politiques en Algerie et la Crise du Regime des Grands Electeurs " http: www. Algeria Watch ،le quotedien d'Oran / 30. 12. 2007.

الهوامش:

(1) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1989، المادة (40).

(2) نفس المصدر، المادة (28).

(3) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1976، المادة (102).

(4) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1989، المادة (44).

(5) من أهم هذه القواعد كذلك تطوير فكرة الرقابة الدستورية في الجزائر. ويعد دستور 23 فيفري 1989. الدستور الوحيد الذي يسمح لأول مرة منذ الإستقلال بتجسيد رقابة دستورية، حيث قام رئيس الجمهورية بتنصيب المجلس الدستوري في مارس 1989، وبعد ذلك صدر المرسوم الرئاسي رقم 89-

143 المؤرخ في (7 أوت 1989) الذي يتعلق بالقواعد الخاصة بتنظيم المجلس الدستوري والقانون الأساسي لبعض موظفيه. أنظر: محفوظ لعشب، التجربة الدستورية في الجزائر (الجزائر: المطبعة الحديثة للفنون المطبعية، 2000)، ص. 142.

(6) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور1989، المادة (40).

(7) إسماعيل قيرة وآخرون، مستقبل الديمقراطية في الجزائر (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002). ص136/138.

(8) تعديل الدستوري يحظى باهتمام كبير على الساحة السياسية في الجزائر خلال العام 2008 .

www. xinhuanet. com /arabic/2008-12/10/content7770733. htm

(9) Frédéric Volpi ،"Algeria's Pseudo-democratic Politics" in: F. Volpi and Francesco Cavatorta (eds.) Democratisation in the Muslim Word: Changing Patterns of Power and Authority (Oxon ،Routledge; 2007) PP. 214- 218.

(10) منعم العمار، "الجزائر والتعددية المكلفة" في: "الأزمة الجزائرية"، مجموعة من الباحثين (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية 1996)، ص. 48.

(11) حفيظ صواليلي، "الصناعة الزراعية الجزائرية عاجزة عن تلبية الحاجيات المحلية"، الخبر، العدد 5879 ليوم 17 جانفي 2010، ص. 7.

(12) جيمس أندرسون، "صنع السياسات العامة"، ترجمة: عامر الكبيسي (عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع، 1999)، ص. 67.

(13) Larbi Ichboudene" ،Le Mouvement Associatif ou la Tentative de Structuration Sociale. " in "Le Mouvement Associatif en Algérie. Alger: Centre de Recherche en Economie Appliquée" ،2000. pp. 48-50.

(14) Mohamed Madani ،"Les Regroupements associatifs: Image de Soi ،de l'Etat et de la société" ،in "Le movement Associatif en Algerie: Réalités et Perspectives" (Alger: Les cahiers du CREAD ،Nro. 53 ،2000) ،pp. 28-31.

(15)Rachid Grim ،"Le Mouvement Associatif National en Grande Difficulté". Retrived on: 20-10-2009.

<www. algeria-watch. org/ fr/ article/div/mvt_associatif_difficultes. htm>

(16) إسماعيل معراف قالية، الإعلام حقائق وإبعاد (الجزائر: ديوان المطبوعات

الجامعية، الساحة المركزية، بن عكنون، 1990) ص 63

(17) انظر التقارير السنوية لمنظمة محققون بلا حدود.

(18) Lahouari Addi ،"Les Partis Politiques en Algerie et la Crise du Regime des Grands Electeurs " http: www. Algeria Watch ،le quotedien d'Oran / 30. 12. 2007.

(19) "**السلم والمصالحة الوطنية**". تم تصفح الموقع يوم: 15- 03- 2009. <http: //www. spa. gov. sa/English. details php?Id63115>

(20) يومية الخبر، عدد 5946 ليوم 25 مارس 2010

(21) أنظر على سبيل المثال لا الحصر دراسة الأستاذين علي الدين هلال ونيفين مسعد، "النظم السياسية العربية: قضايا الاستمرار والتغيير" (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000).

(22) حسين علي الحمداني، "الشراكة بين الحكومة والمجتمع المدني". تم تصفح الموقع يوم: 23- 07- 2009.

مقالات

- ✓ مدى نجاعة الحافز الخارجي في إعادة بعث مسار التكامل المغاربي
- ✓ الإصلاح السياسي في الوطن العربي

مدى نجاعة الحافز الخارجي
في إعادة بعث مسار التكامل المغاربي

أ. عبد الحليم غازلي

مقدمة:

تزايدت في الفترة الأخيرة الدعوات الموجهة إلى دول المغرب العربي بضرورة تسريع وتيرة عملية التكامل، والمضي في أقرب الآجال نحو تحرير التجارة ورفع جميع العراقيل الجمركية والإدارية التي تقف في وجه الاندماج الاقتصادي المنشود فيما بينها. وعليه أصبح من المألوف الاستماع إلى بعض المسؤولين- الغربيين على وجه الخصوص- يعددون مزايا التكامل، وينصحون هذا البلد المغاربي أو ذاك بجدوى تحرير التجارة بين بلدان المغرب العربي وأهمية الفوائد التي سيجنيها من وراء اتباع هذه الخطوة، وعظم الخسائر التي تمنى بها اقتصاديات هذه الدول جراء تعنتها وبقائها على مواقفها الرافضة لفتح الحدود، وتحرير المبادلات التجارية بينها. كما تبنت هذا النهج مؤخرا بعض المؤسسات المالية العالمية، كصندوق النقد الدولي والبنك العالمي. أوروبا التي كانت تعول كثيرا على التعامل الثنائي مع الدول المغاربية عادت لتدرك أن مشاكل المغرب العربي لا يمكن حلها أو تفادي آثارها السلبية على تلك العلاقات الثنائية، وبالتالي أضحت تتجه نحو تبني الحل الإقليمي لها، لا سيما فيما يتعلق بإشكالية الهجرة غير الشرعية ومحاربة الإرهاب.

في هذا الإطار وجه الرئيس الفرنسي جاك شيراك على هامش منتدى الحوار5+5 المنعقد في نوفمبر 2003 بتونس، نداء ملحا لدول المغرب العربي كي ترفع العراقيل التي تعترض تقاربها، وتبذل كل ما في وسعها لتسوية نزاعاتها والتكامل مع الاتحاد الأوروبي لإقامة ما وصفه بمنطقة سلام ورفاه.[1]

وقد ذهب الرئيس السابق للمفوضية الأوروبية رومانو برودي هو الآخر في نفس الاتجاه، عندما دعا دول المغرب العربي إلى رص صفوفها وتكامل سياسي ودستوري حقيقي فيما بينها من أجل إعادة بعث اتحاد المغرب العربي.[2]

وبدوره دعا وزير خارجية إسبانيا ميغيل انخيل موراتينوس في ختام اجتماع 5+5 في أوائل العام 2008، إلى ضرورة تسريع وتوطيد الاندماج المغاربي، كون كلفة عدم وجود اتحاد مغاربي جد مرتفعة بالنسبة للجميع.

أما الولايات المتحدة فقد اقترحت في عام 1997 مشروع شراكة أمريكية مغاربية أو ما عرف بمبادرة أيزنشتات (نسبة إلى مساعد وزير الخزينة ستيوارت أيزنستات) المتمثلة في إقامة شراكة اقتصادية بين الولايات المتحدة وبلدان المغرب العربي من أجل المساهمة في استقرار المنطقة. وترتكز هذه المبادرة أساسا على تحرير التجارة وإقامة منطقة للتبادل الحر، إلى جانب تنمية ودعم القطاع الخاص والإصلاحات الهيكلية للاقتصاديات المغاربية وترقية الاستثمارات. وعلى عكس ما كانت تعتقده أوروبا في البداية فإن الولايات المتحدة اعتبرت إقامة منطقة للتبادل الحر بين هذه الدول شرطا أوليا للتبادل الحر بينها وبين الدول المغاربية. ورغم إبعادها في البداية كلا من موريتانيا وليبيا عن هذا المشروع، فقد رجعت وضمت إليه موريتانيا بعد ذلك. والأمر ليس مستبعدا أيضا فيما يتعلق بليبيا، خاصة بعد الانفراج الواضح الذي باتت تشهده العلاقات بين البلدين. كما بات كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي هما الآخران يلحان على الدول المغاربية بضرورة فتح الحدود بينها، ورفع الحواجز الجمركية وقيام سوق مشتركة للسلع والبضائع والاستثمارات، وإنشاء منطقة للتجارة الحرة، تستقطب المزيد من الاستثمارات الخارجية وتدفع مسار التنمية فيها.

بهذا المعنى بات الاندماج المغاربي- كما يقول عبد الله تركماني- يمثل مطلبا خارجيا أكثر منه مطلب الداخل[3]. بل أكثر من هذا فقد ذهب بعض الباحثين إلى الجزم بأنه بات من المستحيل الاعتماد على الأطراف المغاربية في القيام بما يمكن من أجل بعث عملية التكامل من جديد في هذه المنطقة، وأصبحوا أكثر من أي وقت مضى يعولون على الفواعل الخارجية- أوربا والولايات المتحدة- علها تنجح فيما عجز الآخرون عن القيام به.

استنادا إلى هذه المعطيات، بات من اللازم التساؤل حول طبيعة العامل الخارجي وحقيقة الدور المتميز الذي يؤديه في إنجاح أو إفشال العملية التكاملية بين بلدان المغرب العربي، والتحقق من مصداقية الدعوات المتكررة من هنا وهناك والتي تدفع إلى الاعتقاد أن مسألة التكامل المغاربي لم تعد شأنا مغاربيا بقدر ما هي شأن أوروبي أو أمريكي أو حتى دولي.

وعليه يهدف هذا المقال إلى المساهمة في تسليط الضوء على أهمية وحقيقة الدعوات الغربية المتكررة لدول المغرب العربي لإعادة إحياء المسار التكاملي المتوقف بينها. ومناقشة الدور الحقيقي الذي يمكن أن يؤديه العامل الخارجي، المتمثل في هذه الحالة في دول الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة الأمريكية في إنجاح التجربة التكاملية بين دول المغرب العربي وبالتالي لعب دور المحفز الداعم للعملية التكاملية، أو دور سلبي مثبط ومعيق لها في وقت يجمع فيه جل المهتمين بالشأن المغاربي على جمود التجربة التكاملية بين دوله، وانصراف النخب وأصحاب القرار فيها إلى الاعتماد على أشكال أخرى من الاستراتيجيات والتدابير التي تجعلها في غنى عن اتباع سياسة التكامل فيما بينها، بالرغم من أنها لا تزال تتبنى شعار العمل المغاربي المشترك والوحدة المغاربية.

الإشكالية التي يمكن تقديمها من خلال هذا المقال هي: هل بمقدور الدول المغاربية تبني الدعوات التي توجهها الدول الكبرى والمؤسسات المالية الدولية لها، بضرورة إعادة إحياء وتسريع وتيرة التكامل فيما بينها. ثم إلى أي مدى يمكن الوثوق في جدية هذه الدعوات، وهل الغاية منها هي تشجيع دول المغرب العربي على التكامل أم أن هناك أهدافا أخرى تتجاوز بكثير من حيث الأهمية مجرد دفع هذه الدول في اتجاه التكامل.

فهل هذا يعني أن الدول الكبرى عموما أضحت تعتقد أن مصالحها تكمن في توحيد السوق المغاربية، في وقت بدت فيه النخب السياسية المغاربية في موضع وكأنها لم تعد تثق في هذا التوجه أصلا، ومن ثم وضعته جانبا ولم تعد تكترث بمصيره. وأصبحت تتطلع إلى شراكة من نوع آخر مع أطراف بعيدة عن المنطقة، وهذا ما تثبته ممارستهم الفعلية على أرض الواقع؟ أم أن ما يقف وراء هذه الدعوات ويفسر هذا الإلحاح، هو أن الدول الكبرى باتت تنظر إلى المنطقة من زاوية أنها تشكل حلقة من حلقات المواجهة المفتوحة بينها في سبيل الاستحواذ على الأسواق ومناطق النفوذ.

الفكرة التكاملية المغاربية بين الأهمية والاهتمام:

إن الوعي بوحدة المغرب العربي ظهر لأول مرة في أحضان الحركات التحررية الوطنية المغاربية منذ مطلع القرن الماضي. إذ أكدت جميعها على البعد المغاربي في استراتيجياتها وأهدافها، رغم أنها تميزت ببعدها الوطني القطري. ولهذا ليس من الغريب تنسيق قادة الحركات الوطنية في المغرب العربي بعد

الحرب العالمية الثانية وقبل استقلال بلدانهم في القاهرة منذ 1948، لاسترجاع الحرية من المستعمر. وتوطدت هذه الفكرة في خضم الكفاح المسلح من أجل الاستقلال، في أول مؤتمر للأحزاب المغاربية المنعقد بطنجة المغربية في 1958 والذي عرف بمؤتمر الوحدة، التقى فيه ممثلون عن حزب الاستقلال من المغرب والحزب الدستوري من تونس وجبهة التحرير الوطني من الجزائر. تكمن أهمية هذا المؤتمر في أنه كان سيشكل مضمونا واضحا لفكرة المغرب العربي ولبنة قوية للعمل المشترك بين الأقطار الثلاثة، لولا أن النخب التي تبنت هذا التوجه تم إزاحتها عن السلطة بشكل سريع. وقد تلا ذلك بعد الاستقلال جملة من الإجراءات والترتيبات المؤسساتية، ولو أن بعضها جاء على خلفية الصراع والمواجهة بين أطرافه (أو ما عرف في فترة سابقة بسياسة الأحلاف في المغرب العربي) بدءا بإنشاء اللجنة الاستشارية للمغرب العربي سنة 1964 لدعم العلاقات والتعاون الاقتصادي، ثم بيان جربة سنة 1974 ومعاهدة مستغانم ومعاهدة الإخاء والوفاق في 1983 واتحاد الدول العربي الإفريقي في 1984، ثم في الأخير اتحاد المغرب العربي سنة 1989. واستهدفت معاهدة إنشاء الاتحاد المغاربي كما نصت عليه ديباجة المعاهدة: توثيق أواصر الأخوة بين شعوب المنطقة وتحقيق تقدم ورفاهية المجتمعات المغاربية، والدفاع عن حقوقها والمساهمة في صيانة السلام القائم على العدل والإنصاف. وانتهاج سياسة مشتركة في مختلف المجالات والعمل تدريجيا على تحقيق حرية تنقل الأشخاص والخدمات والسلع ورؤوس الأموال، في إطار العمل من أجل تحقيق الوفاق وإقامة تعاون دبلوماسي قائم على أساس الحوار وصيانة استقلال كل دولة وتحقيق التنمية عبر إنشاء مشروعات مشتركة، وإعداد سياسات تحقق التكامل بينها. ولتحقيق هذه الأهداف تم الاتفاق على إنشاء مجلس للرئاسة ومجلس لوزراء الخارجية ولجنة متابعة ولجان وزارية متخصصة وأمانة عامة ومجلس للشورى وهيئة قضائية وأكاديمية للعلوم وجامعة مغاربية ومصرف مغاربي.

برغم فرص النجاح الهائلة، والإمكانات الضخمة المتاحة للمشروع التكاملي المغاربي، أو ما يمكن أن يقال أيضا عن أسباب الفشل ومعوقات التكامل وأهميتها، بات من السهل أن ندرك أن اتحاد المغرب العربي أصبح اليوم يشكل حالة من الفشل والتعثر إلى حد أنه لم يحقق شيئا مما سطر له من أهداف، لأن عوامل الفشل فيه كانت على ما يبدو رغم قلتها أقوى من فرص النجاح.

ورغم أن هذا البحث لا يتسع لتناول وتفسير كل الجوانب المتعلقة بأسباب وعوامل الفشل التي تقف وراء تعثر المسار التكاملي المغاربي. فالمهتم بالعلاقات المغاربية وشؤون التكامل فيها، لا يمكن أن يفوته أن جل الدراسات التي تناولت بالشرح والتفسير الجمود الذي يشل نشاط العمل المغاربي المشترك ترجع أسبابه إلى مجموعة كبيرة من العوامل منها الاقتصادية المتمثلة أساسا في الخلل البنيوي للاقتصاديات المغاربية كضعف المبادلات البينية والتبعية المفرطة إلى أوربا. وبعضها يرجعها إلى المعوقات المؤسساتية وغياب الإرادة السياسية لدى القادة المغاربيين لتكريس الاتحاد المغاربي بالنظر إلى الطبيعة المتخلفة للمعاهدة المؤسسة له مما جعله عرضة لأي خلاف بين الدول الأعضاء. وبعضها الآخر يركز بالدرجة الأولى على الخلافات والنزاعات البينية وفي مقدمتها نزاع الصحراء الغربية والأثر السلبي الذي يخلفه على العلاقات الجزائرية المغربية التي كان يفترض أن تكون قاطرة العمل التكاملي في المنطقة.[4]

حتى إن كانت أبسط هذه الأسباب من الأهمية بحيث تجعل أي محاولة للتكامل بين هذه البلدان ضربا من المستحيل، إلا أن السبب المتعلق بالنخب السياسية وإدراكها لأهمية التكامل ومغزاه بالنسبة إلى مصلحتها ومصالح شعوبها تكتسي في اعتقادي جانبا كبيرا من الأهمية بما يجعل أثرها أخطر بكثير من الأسباب الأخرى.

لقد كانت وحدة المغرب العربي أثناء الاستعمار "وحدة العمل وليس وحدة الهوية" كما يقول محمد عابد الجابري[5]، فحركات التحرر أثناءها، لم تكن تتعامل مع التناقضات الاجتماعية والاقتصادية، ولم تكن مؤهلة وتملك الإمكانات اللازمة التي تسمح لها بمواجهة هذه المعضلة أو التفكير في تنسيق العمل بينها بعد الاستقلال. ذلك أنها كانت تركز جهودها على طرد المستعمر دون التركيز على البديل الوحدوي، وقد جاء الاستقلال السياسي لأقطار المغرب العربي متزامنا مع استمرارية الانعزال والتقوقع داخل الحدود الموروثة عن الاستعمار، وتحويل الطاقات الشعبية من النضال من أجل الوحدة إلى التعصب للنزعة القطرية والإقليمية الضيقة.[6]

على هذا الأساس يمكن القول إن الخلل كان في الانطلاقة الأولى لفكرة الوحدة المغاربية يوم كانت ترفع كشعار لمناهضة المستعمر ولم يفكر أحد حينها في جعلها اللبنة القوية التي يصان بها الاستقلال فيما بعد، من خلال خلق كيان مغاربي قوي

تنضوي تحته الأقطار المغاربية الثلاثة، ويجعل من تنمية ورفاه الشعوب غايته الأولى.

ولا نبالغ إذا قلنا إن الخلل كان دائما عند كل فرصة تجتمع فيها الأطراف المغاربية لإيجاد صيغة من صيغ التكامل أو التعاون فيما بينها. تاريخ المنطقة يشهد، أن كل الاتفاقات التي كانت أطرافها تتوصل إليها كانت في كثير من الأوقات تعد بنية إقصاء أو مواجهة طرف مغاربي ثالث (معاهدة الإخاء والوفاق/اتحاد الدول العربي الإفريقي). وحتى تأسيس اتحاد المغرب العربي نفسه لم يكن لتحقيق التعاون والتكامل بين بلدانه بقدر ما كان محاولة لإيجاد إطار لتذويب الخلافات المغربية- الجزائرية،[7] من خلال شعور هذا الطرف أو ذاك بأن الطرف الآخر في حالة من الضعف لم يعد يشكل فيها خطرا يذكر ومنه استوجب احتواؤه في وعاء ما وليكن اتحاد المغرب العربي. والدليل على ذلك، أنه بمجرد عودة التوتر إلى العلاقات بين الجزائر والمغرب، أصيب الاتحاد كله بالجمود، وكأنه لا يضم في عضويته إلا هاتين الدولتين.

من الخطإ الاعتقاد أن "طموح الشعوب المغاربية إلى العيش جنبا إلى جنب" أو ما إلى ذلك من الشعارات كان هو الدافع الفعلي لإقامة مثل هذا الاتحاد، وإلا لما كان هذا التهميش الواضح للشعوب من خلال استبعادها من المشاركة في اتخاذ القرارات ومتابعتها، وتركيز آلية اتخاذ القرار فقط بيد مجلس الرؤساء.

كما أنه من الخطإ أيضا اعتبار تأسيس الاتحاد في تلك الظروف جاء رغبة من بلدانه في مواجهة الخطر القادم من أوروبا، التي نجحت في الوصول إلى مراحل متقدمة من الاندماج. وإلا لما شهدنا ذلك التهافت من طرف الدول المغاربية لإبرام عقود الشراكة معه وهي تدرك أنها تتفاوض من موقع ضعف، ولن تكسب من ورائه الشيء الكثير، اللهم إلا رضا الأوروبيين عنها.

إذا كان لنا الحق في إجمال الصعوبات والتحديات التي تعرقل مسار التكامل المغاربي فإنه لا شك أن النخب الحاكمة في دول المغرب العربي تلعب الدور الأكبر في إعاقة مشروع الوحدة، فهي غير قادرة على حل المشاكل الاقتصادية المختلفة أو وضع حد للخلافات السياسية بل على العكس من ذلك تعمل على تعميقها وتعزيزها، وهذا ما أدى بالاتحاد إلى الوصول إلى ما وصل إليه من شلل.[8]

يجري التركيز في هذا البحث على النخب المغاربية، ليس لشيء إلا لأهمية النخب ودورها المحوري والحيوي كقوة دفع حقيقية لأي تجربة تكاملية. لذلك لم يكن غريبا أن تركز جل المدارس التي اهتمت

بموضوع التكامل، وفي مقدمتها الوظيفية الجديدة على هذا الجانب، حيث يرى أتباعها أن النخب تكون هي المدافع الرئيس عن التوحيد.[9] ويركز هؤلاء أكثر من ذلك على الطبيعة التعددية للمجتمع الحديث الذي تتنافس فيه وتتصارع النخب والمصالح ومن ثم يرون أن التكامل عملية تعيد فيها النخب بطريقة سياسية متدرجة صياغة مصالحها بأساليب تعبر عن توجه إقليمي أكثر منه توجهاً وطنيا خالصا. فالتكامل لدى أرنست هاس هو "العملية التي يكون فيها الفاعلون السياسيون مقتنعين بتحويل ولاءاتهم وتوقعاتهم ونشاطاتهم السياسية نحو مركز جديد أكبر له مؤسسات ومطالب قانونية على الدول الوطنية السابقة" وعملية إعادة التوجه هذه من الدولة إلى النظام الإقليمي لا تحدث بطريقة مثالية ودوافع من الإيثار لدى قسم من النخب المعنية ولكن بسبب إدراكهم للمؤسسات التكاملية باعتبارها أفضل الطرق لإشباع مصالحهم. فالمسألة هنا لا تتعلق فقط بتسليم مطلق بفوائد التكامل وإمكانية الانطلاق من مجال نجح فيه التكامل إلى مجال آخر فحسب. نجاح العملية التكاملية يتوقف أيضا على مدى اتفاق النخب المنخرطة في عملية التكامل على الأهداف والإجراءات المتبعة في هذه العملية مما يضع حدا للمخاوف السياسية التي قد تعرقل التكامل. لذا نجد أن الوظيفيين الجدد كانوا سباقين إلى التأكيد على وزن الإرادة السياسية للنخب في صنع التكامل ودفع العملية التكاملية.[10]

منه، فالخلل الذي تعرفه التجربة التكاملية في المغرب العربي يكمن إذن في إدراك القادة المغاربيين لفكرة التكامل، ومحاولاتهم المتكررة- منذ الاستقلال- توظيف هذا الأمر كشعار يعوضون به شرعيتهم المفقودة، خدمة لأهداف واستراتيجيات آنية، تعالج بواسطته مصاعب ظرفية، سرعان ما يوضع جانبا عند إيجاد الحلول المناسبة لها. وبات واضحا أكثر من أي وقت مضى أن فكرة التكامل لا تشكل أولية لدى النخب المغاربية الحاكمة، ولا تشكل في مدركاتها بديلا يمكن الاعتماد عليه لتجاوز العقبات التي تعترض المشاريع التنموية المعلن هنا وهناك، بل والعقبات التي أصبحت تهدد بقاءها ككيانات مستقلة وسيدة. وهي الفكرة التي حاول الوزير المغربي السابق حسن أبو أيوب الإشارة إليها عندما قال إن جميع خطط التنمية السابقة والحالية في البلدان الخمسة التي تؤلف الاتحاد، لا تترك هامشا، وإن كان ضئيلا، لخيار التكامل المغاربي. وأوضح أن الوحدة

الإقليمية لا تشكل أولوية في خطط البلدان الأعضاء في الاتحاد المغاربي و"لا مكان لها في أي مشروع صاغته أو ستصوغه تلك البلدان" على حد قوله[11]. واستدل على ذلك باتفاقية أغادير التي من المقرر أن تنشأ بموجبها سوق للمبادلات الحرة بين كل من المغرب وتونس والأردن ومصر، والتي باتت تفرض نفسها كبديل قوي لمشروع الاتحاد المغاربي، أو على الأقل منافس له (الاتفاقية العربية المتوسطية للتبادل الحر (اتفاقية أغادير)، تم التوقيع على هذه الاتفاقية بالرباط في 25 فبراير 2004، وبدأ التطبيق الفعلي للاتفاقية في 27 مارس 2007)[12].

نخلص من خلال هذه المعطيات إلى أن التجربة التكاملية بين دول المغرب العربي باتت تعيش أسوء فترات وجودها، وأنه بات من المستحيل الاعتماد على النخب السياسية وأصحاب القرار المغاربيين في القيام بما يمكن القيام به من أجل إعادة بعثه من جديد. وليس من التشاؤم في شيء أن نخرج بمثل هذه النتيجة بعد أن ندرك أن كل المبادرات الرامية إلى تدارك الوضع، بما فيها المبادرات الداخلية التي قامت بها دول أعضاء في الاتحاد قد فشلت. وإذا علمنا أن الحل لن يأتي في القريب العاجل من الشعوب المغاربية المغلوبة على أمرها والمستبعدة من أدنى أشكال المشاركة في شؤون الاتحاد، أضحى من الموضوعي أن يدافع بعض المهتمين بالشؤون المغاربية على فكرة أن الفاعل الخارجي المتمثل أساسا في الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة هما الوحيدان المؤهلان لطرح مبادرات تعيد الحياة إلى الاتحاد المغاربي والمسار التكاملي فيه. ومنهم من يرجع ذلك إلى أنّ هذا الطرف له مصلحة مباشرة في إحياء الاتحاد المغاربي لأنه سوف يؤدى بالتبعية إلى المضي قدما في كافة المشروعات المشتركة بين جنوب البحر المتوسط وشماله. وأنّ الطرف الأوروبي ولأسباب عديدة هو الأقدر على تقديم رؤية جدية حول إحياء الاتحاد المغاربي، لأنه يستوعب بصورة جيدة تعقيدات المنطقة وأن أوروبا تتعامل معها باعتبارها امتدادا ثقافيا لها.[13]

التساؤل الذي يفرض نفسه عند هذا المستوى من البحث هو: إلى أي حد يمكن الاعتماد على الدور الذي يمكن أن تقوم به أوربا أو غيرها لإعادة المسار التكاملي المغاربي إلى الطريق الصحيح؟ هل فعلا في نية ومصلحة الأوربيين أو غيرهم إحياء الاتحاد المغاربي؟ وهل بمقدورهم القيام بذلك مع التنافر والتناقض الكبير في التوجهات والمصالح الحاصل بين النخب المغاربية كما سبق الإشارة إليه؟ من جهة أخرى ألا يمكن لذلك أن يؤدي إلى ذوبان المشروع التكاملي

المغاربي في مشاريع أكبر منه؟ خاصة وأن المنطقة قبلة لمشاريع كثيرة آخرها الاتحاد من أجل المتوسط؟ ألا يمكن لهذه المشاريع المقترحة من هذا الطرف أو ذاك أن تجعل من المغرب العربي ساحة لتجاذب مصالح وأهداف الدول الكبرى التي لم تعد تفكر إلا في توسعة نفوذها وأسواقها؟

أهمية الدور الخارجي في إنجاح عملية التكامل:

إن الحديث عن نجاعة الدور الخارجي كمحفز للعملية التكاملية ومشجع لها، يتطلب منا مناقشة هذه الفكرة من خلال اتجاهين أساسيين:

الأول: هو قدرة الأطراف المستفيدة من هذا الحافز على استيعاب الدعم الخارجي لها. وهنا نتساءل عن إمكانية الدول المغاربية توظيف الفرص المتاحة من خلال المشاريع الكثيرة المقترحة عليها، وهل تملك فعلا القدرات والهياكل التي تمكنها من القيام بذلك.

الاتجاه الثاني يتمثل في التساؤل عن النية الحقيقية للطرف الخارجي الذي يجسده في هذه الحالة الاتحاد الأوربي وبدرجة أقل الولايات المتحدة في دعم العملية التكاملية، وإلى أي مدى ستصل إليه حدود هذا "الدعم"، إذا ما قارناه بالالتزام الذي تؤديه أطراف خارجية أخرى تجاه تجارب تكاملية من نفس النوع في مناطق مختلفة من العالم، وإذا ما أخذنا بعين الاعتبار أيضا الاستراتيجيات التي تعدها هذه الأطراف في إطار سياساتها الكونية التي لا يشكل المغرب العربي منها إلا الجزء البسيط؟

1- **قابلية الأطراف المغاربية لاستيعاب الدعم الخارجي لها:** إذا كانت الغاية الأساسية من التكامل، هي تعزيز التعاون الاقتصادي والتنسيق في عصر أضحت فيه التكتلات الاقتصادية العملاقة سمته البارزة. فإن هذا الهدف يبدو غير ذي أهمية في إطار المسار التكاملي المغاربي حيث الهاجس الاقتصادي بدا وكأنه يحتل مرتبة متأخرة على سلم أولويات صناع القرار في المنطقة. ورغم أن المؤشرات الدالة على هذا الوضع كثيرة، إلا أنه يمكننا أن نكتفي فقط بالإشارة إلى الوضع الذي تعيشه التجارة البينية المغاربية.

فمن المفارقات التي يعيشها الواقع الاقتصادي المغاربي، أن دوله تعتبر من الدول الأكثر انفتاحا على التجارة الدولية، وذلك لما تمثله التجارة الخارجية من أهمية يعول عليها كثيرا في وضع موازين الاقتصاد الوطني بما في ذلك الموازنة العامة لهذه الدول، حيث تتوقف الموازنة العامة على حالة أسواق الصادرات ومداخيل الدول المغاربية منها. وتتميز

الاقتصاديات المغاربية إلى جانب هذا الانفتاح باستقطابها الشديد من قبل الاتحاد الأوربي حيث يستحوذ هذا الأخير على حوالي 70% من المبادلات التجارية لدول المغرب العربي. وإذا كانت أوربا تمثل حوالي ثلثي التجارة الدولية المغاربية، فإن المغرب العربي لا يمثل إلا حوالي 2% من المبادلات الأوربية مع العالم. وتختلف درجة الاستقطاب من دولة لأخرى، حيث تبدو تونس والمغرب أكثر استقطابا من قبل الاتحاد الأوربي، فما يقارب 78% من صادرات تونس تذهب إلى الاتحاد الأوربي الذي يزودها بـ 72%من وارداتها. أما المغرب فتستحوذ أوربا على ما يزيد عن 60% من مبادلاته التجارية. وتذهب 62% من صادرات الجزائر إلى الاتحاد الأوربي وتأتي 58% من وارداتها منه. وهكذا تعاني الاقتصاديات المغاربية من فقر تنوعها كونها اقتصاديات تبادل، بمعنى أنها مبنية على الاستيراد والتصدير ومن ثم فهي رهينة تطورات التجارة الخارجية.[14]

وعلى النقيض مما هو عليه الوضع مع أوربا، تعاني المبادلات البينية المغاربية ندرة وشحا واضحين حيث تشير البيانات عن التجارة البينية المغاربية[15] إلى تضاؤل حجم الصادرات البينية، حيث انخفضت من 1122. 5 مليون دولار سنة 1995 إلى 922. 4 مليون دولار سنة 1997، ثم إلى 912. 5 مليون دولار سنة 2000. إذ وصل معدل الانخفاض السنوي لها حوالي 3. 9% خلال الفترة الممتدة من 1995 إلى 2000. أما نسبة التجارة البينية لكل دولة إلى إجمالي صادراتها خلال نفس الفترة، فقد تراوحت بين 2% -5. 2% في ليبيا، 5% - 7. 4% في تونس، 1. 1% - 2. 3% في الجزائر، 2. 4% -5. 7% في المغرب، أما موريتانيا فلم تتجاوز هذه النسبة 1%. الغريب أن هيكل المبادلات بين الدول المغاربية يمر في الغالب عبر شريك ثالث، وغالبا ما يكون الاتحاد الأوربي. فإسبانيا مثلا تعد أكبر مصدر لأسواق الجزائر وتونس والمغرب من المنتجات السمكية القادمة من الشواطئ الموريتانية، وذلك بعد تصنيعها وتصديرها لدول المنطقة بأسعار مضافة. والأمر نفسه يقع بالنسبة للحمضيات المغربية أو للمشتقات النفطية الجزائرية التي تمر كلها عبر الشريك الأوربي لتصل إلى الأسواق المغاربية.[16] يحدث هذا في قطاع لا يختلف اثنان على أهميته بالنسبة لأي مسار تكاملي ولا تزال الأنظمة المغاربية عاجزة أو لا تريد القيام بما نجحت جماعات تهريب السلع على الحدود المغاربية في القيام به. رغم بساطتها وقلة إمكانياتها إلا أن بعض الدراسات تشير إلى أن الأنشطة التجارية غير الرسمية التي تتم بين الدول المغاربية والتي تأخذ في كثير من الأحيان طابع التهريب

لبعض السلع عبر الحدود، تعرف حركية كبيرة، وتفوق بشكل كبير ما يمر من مبادلات عبر القنوات الرسمية.

أثبتت تجربة التكامل المؤسسي إذن، من خلال التوقيع على المعاهدات والتوصل إلى اتفاقيات على مستوى رؤساء الدول محدودية إنجازاتها، وهو ما يحتم إعادة النظر في هذا النهج، كما يؤكده رياض زغال حيث يعتقد أن الزخم الذي ولدته مبادرات من الجهات الاجتماعية الفاعلة، مشروعة كانت أو غير مشروعة، يكشف أن عملية الاندماج تكون أكثر فاعلية وتأثيرا عندما تتحرر المصالح الاقتصادية من الأيديولوجيات المهيمنة عليها. هذا ما برهنت عليه التجارة غير الرسمية عبر الحدود (أو ما يعرف بالتهريب عبر الحدود)، إلى جانب مبادرات القطاع الخاص بإنشاء مشاريع مشتركة، وبخاصة في المجال المالي التي تدفع إلى ضرورة تعزيز التكامل "من تحت"، في إشارة إلى طبيعته غير الرسمية[17].

هذا، كما كان يفترض من منطقة التبادل الحر الأورومتوسطية المزمع انطلاقها سنة 2010 أن تشكل مبررا قويا للدول المغاربية من أجل دعم الاندماج الاقتصادي، وتسريع المسار التكاملي فيما بينها. ولكن يبدو أنها ضيعت الفرصة مرة أخرى. في هذا السياق اهتم عدد من الباحثين[18] بدراسة الامتيازات والفوائد التي كانت ستستفيد منها هذه الدول في حال لو أن تحرير التجارة شمال-جنوب بين الاتحاد الأوربي وهذه الدول رافقه بالمقابل تحرير للتجارة جنوب-جنوب فيما بينها. حيث كان بإمكان تحرير التجارة بينها أن يسهل من استقطاب الاستثمارات إلى هذه المنطقة؛ بحكم تكلفة الإنتاج المتدنية التي كانت ستشجع إعادة توطين الشركات الأوربية في دول المغرب العربي. ولكن ما حدث هو أن هذه الدول استمرت في تقييد تجارتها وفرض المزيد من العراقيل على حدودها وفي نفس الوقت واصلت سياسة الانفتاح في مبادلاتها مع الاتحاد الأوربي، الأمر الذي دفع هذه الشركات إلى تفضيل البقاء على التراب الأوربي، لأنه سيكون بمقدورها التنقل بشكل أسهل إن داخل أوربا أو في اتجاه الدول المتوسطية الأخرى.[19] وهو ما دفع سونان فلورانس رئيس المعهد الأوروبي المتوسطي إلى القول إن عدم التوصل إلى تحقيق جبهة اقتصادية مغاربية يكلف سنويا دول المنطقة خسارة يقدرها بنحو 6.4 مليار يورو جراء هروب الاستثمارات الخارجية منها.

هذا هو حال المبادلات البينية المغاربية، رغم أن التجارة البينية تعد مرحلة هامة من مراحل التكامل وهي في الوقت ذاته مظهر

يقاس عليه المستوى الذي بلغه المسار التكاملي. فالتجارة البينية هي بمثابة الاختبار الأول الذي تمر به التجارب التكاملية في مسار طويل وحافل بالاختبارات، وهي أيضا الدليل الواضح على مستوى الترابط والاعتماد المتبادل بين الأطراف الداخلة في مشروع تكاملي.

أمام هذا الوضع، باتت مطالبة الدول الكبرى بإبداء المزيد من الالتزام ودفعها إلى زيادة حجم استثماراتها ورفع مساهمتها في المشاريع الاقتصادية في المنطقة، وانتظار موافقتها يعد ضربا من الخيال. لا لشيء إلا لأن الأمريكيين والأوربيين لا يهتمون كثيرا بصيغ التكامل السياسي ولا بالنواحي الثقافية في مسار تكاملي لا أفق له، خصوصا بعد الشلل الذي أصاب مؤسساته منذ ما يزيد عن أربع عشرة سنة. إنما ما يهم هؤلاء بالدرجة الأولى هو جعل هذه البلدان منطقة جمركية وتجارية موحدة تسمح للشركات الغربية بالتنقل في سوق مندمجة لا يقل عدد سكانها عن 80 مليون نسمة.

وهذا تماما ما كان يقصده مدير عام مصرف سيتي بنك- تونس- مايكل غروسمان عندما قال: "علينا أن نكون صرحاء، فالمستثمر الأمريكي لن يأتي إلى شمال إفريقيا إلا في ثلاث حالات: إذا كانت السوق المحلية مهمة أو إذا كانت منطلقا نحو أسواق أوروبية أو إذا كانت هناك سوق إقليمية بحجم المغرب العربي".[20]

غياب الحد الأدنى من التعاون الاقتصادي بين الدول المغاربية، جعل هذه الأخيرة مجموعة من العناصر المتفرقة غير القادرة على نسج أي علاقة متكافئة مع الأطراف الخارجية، والأخطر من هذا هو أن هذا الوضع أصبح يعيق حتى المبادرات التي التزم فيها أصحابها بتقديم المساعدة لهذه الدول والمساهمة في تنمية اقتصادياتها، وتشجيع المسار التكاملي بينها. يكفي أن نشير إلى بعض المشاريع التي بقيت مجمدة بسبب التباين القائم في علاقات بعض الدول المغاربية، مثل مشروع منطقة التبادل الحر الذي اقترحته الولايات المتحدة والمعروف بمشروع أيزنستات، أو مشروع الطريق الساحلي الذي يربط دول المغرب العربي الثلاث تونس، الجزائر والمغرب. ولا شك أن هذه المشاريع تضاف إلى قائمة الفرص التي كان بإمكانها أن تساهم في دعم المسار التكاملي المغاربي.

2 - **حقيقة الالتزام الغربي بمسار التكامل في المغرب العربي:** في ظل العجز الكبير الذي يعرفه المسار التكاملي المغاربي، وفي ظل استمرار أطرافه في اتباع سياسات أقل ما

يمكن أن يقال عنها إنها لا تضع البديل التكاملي كأولوية ضمن استراتيجياتها الرامية إلى تحقيق التنمية والاستقرار في المنطقة المغاربية. هذا إلى جانب عجزها عن استغلال الفرص المتاحة أمامها من اجل إنعاش المسار التكاملي فيما بينها. أصبح من المنطقي التساؤل عما يمكن أن يؤديه الطرف الخارجي في هذا المجال من دور لتشجيع الدول المغاربية على التكامل، وإلى أي حد يمكن اعتبار تدخله هذا يصب في مصلحة المنطقة.

في هذا الإطار يعتقد جل المهتمين بشؤون التكامل الدولي، أن البيئة الخارجية تشكل شرطا ضروريا لإنجاح ودعم المسار التكاملي في منطقة ما من العالم. ويستدل هؤلاء بالدور الفريد من نوعه الذي لعبته الولايات المتحدة في سبيل دعم التكامل الأوربي منذ أن أطلقت مشروع مارشال، حتى إن كان ذلك يهدف بشكل أساسي في إطار محاصرة العدو السوفييتي في حينها. وهو لا يختلف كثيرا عما قامت به اليابان في جنوب شرق آسيا من خلال السياسة التفضيلية التي اتبعتها تجاه دول المنطقة. وهو ما قامت به أوربا فيما بعد مع دول أوربا الشرقية بعد انهيار المعسكر الاشتراكي وتحولها إلى الرأسمالية. كل هذه النماذج تدل على أهمية الدور الذي يمكن لأطراف خارجية أن تقوم به لدعم العملية التكاملية في منطقة ما من العالم.

ومع ذلك لا يجب إغفال حقيقة أخرى هي أن بإمكان العامل الخارجي أيضا أن يكون معطلا لتجربة تكاملية ما، أو على الأقل غير متحمس لها بشكل يحجم فيه عن دعمها وهو ما يتسبب في فشلها. فأميتاي ايتزيوني وهو أحد رواد المدرسة الوظيفية الجديدة خلص- من خلال دراسة قام بها لأربع حالات تكامل- إلى أن النخب الخارجية تشجع وتدعم عملية التكامل إذا تطابقت أهدافها مع أهداف النخب المحلية أو الداخلية في الدول التي تسعى إلى التكامل.[21] وعليه لا يجب النظر إلى العامل الخارجي بمعزل عن الفوائد التي يرغب في جنيها أو المصالح التي يسعى إلى الدفاع عنها، من خلال لعب دور الداعم لهذه التجربة التكاملية أو تلك. لذلك لا يجب اعتبار الطرف الخارجي عرابا يقدم على دعم هذا الطرف أو ذاك دون مقابل، إنما يجب اعتباره شريكا في العملية التكاملية يسعى إلى البحث عن المكاسب والمحافظة عليها. من ثم يعد حرص الدول الداعمة للتكامل في منطقة ما أمرا طبيعيا ومقبولا من الطرفين خدمة لمصالحهما المشتركة. فالولايات المتحدة أدركت أنه من خلال السوق الأوربية

المشتركة يمكنها أن تتفادى كسادا لسلعها وبالتالي أزمة مالية وشيكة كما شهدها اقتصادها بعد الحرب العالمية الأولى في 1929 وهذا من خلال مشروع مارشال. كما أن السوق الأوربية كانت بمثابة القاعدة المتقدمة في أوربا للدفاع عن الولايات المتحدة ومحاصرة المد الشيوعي. لا يختلف الأمر أيضا بالنسبة لليابان الذي كان يهدف من خلال دعمه للنمور الآسيوية البحث عن مناخ أفضل لاستثماراته في دول تعرف بثرائها من حيث اليد العاملة الرخيصة وهذا من خلال إستراتيجية إعادة توطين الشركات والمصانع اليابانية في تلك الدول.

التساؤل الذي يتبادر إلى أذهاننا ونحن ندرس مدى نجاعة الحافز الخارجي في إعادة بعث مسار التكامل المغاربي هو: ما إذا كان الطرف الخارجي هنا سواء كان أوربيا أم أمريكيا قد لعب نفس الدور المدعم والمحفز على التكامل؟

لعل ما يمكن أن يلاحظه المتتبع لسيرورة العلاقات الأوربية مع دول المغرب العربي، أن الاستقطاب الذي تعرفه التجارة المغاربية كما سبق الإشارة إليه لصالح الدول الأوربية، قد انعكس بشكل كبير على مجمل المشاريع التكاملية التي اقترحتها هذه الأخيرة على المنطقة، وأبرزها مشروع الشراكة الأورومتوسطية، حيث جاء ليكرس حالة غياب التكافؤ بين الطرفين ويزيد من هيمنة جهة على الأخرى. في هذا الاتجاه جاء المقترح الأوربي للشراكة الأورومتوسطية على أساس أنه مفهوم أوربي لم يتمخض عن اتفاق أعدته مختلف الأطراف، بل كما تدل عليه تسميته هو مشروع أوربي يثبت لطرف هويته ويغيب بالمقابل هوية الطرف الثاني. بالإضافة إلى أنه يميل إلى فرض نمط معين على العلاقات التي تجمعه مع الآخرين من خلال تغليب الطابع الاقتصادي والأمني عليها، دون مراعاة الاهتمامات الملحة التي يدافع عنها الطرف الآخر بما فيها الدول المغاربية بالطبع كموضوع الهجرة، التنمية والاستثمار ورؤوس الأموال الخارجية.

بالنسبة للدول المغاربية، إقامة منطقة للتبادل الحر مع أوربا في مثل هذه الظروف تعد فرصة لا يجب تفويتها بغية الاندماج في الاقتصاد العالمي، حيث أصبحت أوربا تلعب في المنطقة دور القاطرة التي قد تساعد هذه الدول على القيام بذلك. هذا من جهة، ومن جهة ثانية بعد أن اتضح لها أن بقاء الامتيازات التي كانت تضمنها لها أوربا في مبادلاتها التجارية معها في السابق لن يكون لها وجود بعد تحرير السوق في إطار ما تنص عليه

قواعد التجارة الدولية، أو في خضم عملية توسعة الاتحاد نحو الشرق. بما يعني تحويل جل القروض والاستثمارات والمبادلات التجارية نحو دول أوربا الشرقية وهذا في غير صالحها. يتضح جليا إذن أن الظروف الاقتصادية العالمية لم تبق للدول المغاربية مجالا لإيجاد بدائل أخرى غير الشراكة التي تعرضها أوربا، بعد أن أقصت الواحد تلو الآخر البدائل التي كان بإمكانها أن تسمح لهذه الدول بالدخول في مشاريع من هذا النوع ولكن من موضع تفاوضي مريح. هذا الشكل من الشراكة بدأ يتجسد بالفعل، بالرغم من أن كل المعطيات كانت ولا تزال تؤكد أن امتيازات تحرير المبادلات غير ملموسة بالنسبة لهذه الدول، بفعل المنافسة الشرسة التي تلقاها المنتجات المغاربية في الأسواق الأوربية من قبل المنتجات الأخرى القادمة من دول أخرى بفعل الاتفاقيات المماثلة التي يبرمها الاتحاد الأوربي معها. في حين تظل الأسواق المغاربية مفتوحة على مصراعيها أمام المنتجات الأوربية. فتونس مثلا وهي أول من أبرم اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوربي في جويلية 1995 ودخلت حيز التطبيق في مارس 1998 تعد دولة فلاحية من الدرجة الأولى، أقدمت على فتح سوقها أمام المنتجات الزراعية الأوربية في الوقت الذي تنص فيه بنود الشراكة على تقييد الصادرات الفلاحية تجاه أوربا. بالمقابل تم إغراق هذه السوق بالمنتجات الصناعية الأوربية التي عملت في ما بعد على خنق القطاع الصناعي النامي فيها. هذا ما حصل بالنسبة لقطاع النسيج مثلا، عندما عجز عن منافسة المنتجات النسيجية الصينية في السوق الأوربية، فتسبب ذلك في غلق الكثير من الورش في تونس.

إلى جانب هذا فإن الانفتاح على أوروبا الشرقية جاء في غير صالح دول المغرب العربي. من المؤشرات الدالة على ذلك، تحويل القروض والمساعدات الاقتصادية الحكومية الموجهة أساسا إلى الجنوب نحو الشرق، حيث تحصلت دول حوض المتوسط الجنوبية- وأغلبها من الدول المغاربية- من القروض والمساعدات المالية الحكومية الأوربية في الفترة الممتدة بين 1995 و2006 ما يقارب 8. 7 مليار أورو بالإضافة إلى ما قيمته 15 مليار أورو أخرى تقدم بها بنك الاستثمار الأوربي في إطار برنامج FEMIP: Facility for Euro-Mediterranean Investment and Partnership وينتظر أن تستفيد هذه المنطقة في الفترة الممتدة ما بين 2007 و2013 بما يقارب 14. 9 مليار أورو في شكل مساعدات أوربية و8. 7 مليار أخرى من FEMIP. رغم أن هذه الأرقام تبدو جد مغرية إلا أن بعض الدراسات تشير إلى أن الإنفاق الأوربي في

هذه المنطقة يعادل ما قيمته 8. 30 أورو على الفرد الواحد إلى غاية 2006 وما يقارب 12 أورو إلى غاية 2013 وهي أرقام بسيطة للغاية إذا ما قورنت بمئات الأورو التي أنفقت على الفرد الواحد في أوربا الشرقية سنويا قبل أن تنضم هذه الدول إلى الاتحاد الأوربي.[22]

لذلك بدا جليا أن المفاضلة بين بلدان المغرب العربي أو جنوب المتوسط عامة وبين دول أوربا الشرقية لم تكن مطروحة كإشكال أمام الأوربيين، فالاختيار كان معدا سلفا. فدول أوربا الشرقية حظيت بحصة الأسد من المساعدات والقروض والاستثمارات الأوربية الموجهة إلى المنطقة. قد يقول قائل إن مشروع الشراكة بين الاتحاد الأوربي والدول المغاربية والمتوسطية، قد اشترط لإنجاح الشراكة في اتجاه شمال جنوب أن يكون هناك أيضا وبالمقابل إنعاش للشراكة جنوب جنوب. ولكن هل فعلا قام الاتحاد الأوربي بمساعدة الدول المغاربية على إقامة مثل هذه الشراكة فيما بينها؟ وهل اتخذ إجراءات ملموسة لذلك؟

المساهمة الحقيقية للشراكة الأورومتوسطية في ترقية الاندماج المغاربي:

تبنى إعلان برشلونة مبدأ التعاون الجهوي كهدف أساسي للشراكة في كل محاورها، وبخاصة المحور الاقتصادي والمالي الذي حظي باهتمام اكبر. وقد تم التأكيد على ضرورة أن يستكمل مجهود تحرير التجارة شمال - جنوب بتحرير آخر يكون جنوب ـ جنوب بغية إقامة منطقة للتبادل الحر. ولكن هذه الصيغة المعتمدة في برشلونة لم تكن إلا توصية وجهها الأوربيون نحو نظرائهم من الجنوب، وبالمقابل أهملوا العقبات السياسية والاقتصادية الكثيرة التي تقف في وجه الاندماج المغاربي. ومن ثم فمجرد التشجيع والحث على الاندماج أثبت محدوديته لمقاومة التردد والتنافر المستشري بين هذه الدول. التأثير المتواضع للشراكة المتوسطية على مسار التكامل المغاربي يمكن تفسيره على أساس أن هذه الشراكة تم صياغتها منذ البداية بشكل يخدم التعاون بين الاتحاد الأوربي وهذه الدول لا غير. ما يؤكد ذلك هو الطابع الفريد لهذه الشراكة، حيث تتم الاجتماعات بين هذه الدول في لقاءات جماعية، تجمع كل الدول، لكن المفاوضات تتم في لقاءات ثنائية بين الاتحاد الأوربي من جهة وكل دولة مغاربية أو متوسطية على حدة، وهو وضع لا يشجع على تنمية العلاقات الجهوية جنوب - جنوب بين الدول المغاربية.[23]

انطلاقا من هذه المعطيات، يمكننا أن نستنتج أن مشروع الشراكة الأورومتوسطية

لم يساهم في تقوية العلاقات بين الدول المغاربية، ولم يعمل على إعادة بعث وتفعيل التكامل المغاربي. فالاتحاد الأوربي التزم حتى الآن بتقديم النصائح والتوصيات دون أن يقدم على إجراءات ملموسة في هذا الاتجاه. لذلك فإن إلحاح الأوربيين على تحرير التجارة بين دول المغرب العربي كشرط أولي مقابل التزام أوسع من طرفهم في مجال الاستثمار ودعم اقتصاديات المنطقة لا يعدو أن يكون تكتيك فقط من أجل استمرار الامتيازات التي تحصل عليها في تعاملاتها الثنائية مع الدول المغاربية وهي تدرك أن إقامة منطقة للتبادل الحر بين هذه الدول في مثل هذه الظروف تعد في الأمد القريب أمرا مستبعدا.

القيام بعملية مقارنة بسيطة بين الدور الذي تؤديه أوربا كطرف خارجي يمكن أن يساهم في دعم مسار التكامل المغاربي، وبين الأدوار التي تؤديها اليابان مثلا في مناطق مجاورة لها جغرافيا، سيسمح لنا بالخروج بفكرة واضحة عن حقيقة الدور الأوربي. فعلاقة اليابان بجواره الجغرافي تبدو أكثر توازنا من علاقة الاتحاد الأوربي بدول المغرب العربي، فاليابان يمثل 18. 9% من مجموع المبادلات الآسيوية، في حين تستوعب آسيا 23. 8% من الصادرات اليابانية. ومقابل ذلك كما سبق الإشارة إليه، أوربا تمثل حوالي ثلثي التجارة الدولية المغاربية، فإن المغرب العربي لا يمثل إلا حوالي 2 ٪ من المبادلات الأوربية مع العالم. ويكفي الإشارة هنا إلى الاستثمارات اليابانية المباشرة في جواره الجغرافي، حيث تلقت ماليزيا لوحدها في الفترة الممتدة ما بين 1986 و1996 حوالي 14 مليار دولار، وهو رقم مهم إذا ما قورن بالرقم الذي تلقته كل دول جنوب المتوسط من أوربا خلال نفس الفترة والذي لم يتجاوز 11. 2 مليار دولار.[24]

دور الولايات المتحدة في تحفيز التكامل المغاربي:

إن ما يقال عن حقيقة الدور الأوربي في دفع وتشجيع الدول المغاربية على الإسراع في خطواتها نحو إنجاز الاتحاد المغاربي، يمكن أن يقال أيضا عن الدور الأمريكي الذي بدأت تلوح بوادره في المنطقة منذ أن اقترحت الولايات المتحدة على دولها إقامة منطقة للتبادل الحر (مشروع أيزنستات).

وكانت واشنطن قد رصدت 5 مليارات دولار سنة 2000 لتمويل مشاريع مشتركة مع بلدان شمال إفريقيا. وكان ذلك الإجراء أول خطوة ملموسة في "مبادرة أيزنستات" التي تطورت رسميا إلى "مشروع الشراكة الأمريكية ـ الشمال إفريقية" بمناسبة جولة وزير التجارة الأمريكي الأسبق روبرت

ماليت إلى عواصم المنطقة. وتبلورت بعد ذلك صيغة اللقاءات الوزارية السنوية (1 + 3) ابتداء من سنة 2000 وتوسعت في العام التالي إلى صيغة (1 + 4) بإضافة موريتانيا إليها، وأنشئت لها سكرتارية دائمة مؤلفة من سفراء البلدان المغاربية الأربعة في واشنطن. وراهن الأميركيون، من خلال تنشيط مبادرة الشراكة الإقليمية، على منافسة النفوذ الاقتصادي الأوروبي التقليدي في المنطقة وتكثيف الصادرات والاستثمارات الموجهة إليها. وهم يأملون - كما قال السفير الأميركي السابق لدى المغرب إدوارد غابرييل - بإنشاء سوق مغاربية مشتركة لأن أوساط رجال الأعمال الأميركيين ستكون مهتمة بسوق استهلاكية قوامها 80 أو 90 مليون نسمة أكثر من اهتمامها بسوق قوامها 10 ملايين نسمة في تونس، أو 30 مليون نسمة في كل من الجزائر أو المغرب.[25].

كما أن هذا المشروع، بقدر ما هو محاولة للالتفاف على الأورومتوسطية، فهو يعد أيضا ترسيخا للحضور السياسي للولايات المتحدة كفاعل رئيس في المنطقة. وزيادة على تبني هذا المشروع للمقاربات التي سبق وأن تبنتها قبله الأورومتوسطية والتي يتقدمها المحور السياسي والاقتصادي والهاجس الأمني فإنه تميز أيضا بالرغبة الملحة لدى الأمريكيين بالبروز في موضع القوة العظمى الوحيدة التي لا ترغب ولا تسمح بظهور قوة منافسة لها. وهو ما دفع الولايات المتحدة إلى محاولة توظيف هذه الشراكة على أساس أنها دليل على تعثر الشراكة الأورومتوسطية، وهذا من خلال التركيز على جملة من المعطيات:[26]

- تعدد مراكز القوى الأوربية واختلاف توجهاتها الخارجية، بخاصة فرنسا، ألمانيا وبريطانيا، خلق نوعا من التناقض في السياسة المتوسطية للاتحاد الأوربي. - مشكلة التفاوت بين ضفتي المتوسط التي تخلق نوعا من التناقض في رؤيتها للأمن والاستقرار في المنطقة وغياب تصور مشترك لهما. - ميل بعض الدول الأوربية الفاعلة في مواقفها حول بعض النزاعات إلى هذا البلد المغاربي أو ذاك أفقدها حيادها. هذا ما يفسر قول وليام بيرنز أن الولايات المتحدة، لا تضغط على أحد من الفرقاء حول مسألة الصحراء ولكنها تدعو الجميع إلى الوصول إلى حل في أقرب الآجال.

- الماضي الاستعماري لبعض القوى الأوربية، يثير الحساسية وفي بعض الأحيان العداء من قبل شعوب المنطقة. في حين تفتخر الولايات المتحدة أنه ليس لديها ماض استعماري مماثل. وعليه فإن توجه الولايات

المتحدة الجديد نحو المغرب العربي لا يمكن فصله عن طبيعة العلاقات بينها وبين القوى الدولية الصاعدة التي تسعى لتكريس نفوذها في منطقة تعتبرها بوابة أوروبا الجنوبية.

كل ما سبق ذكره من معطيات، يدفعنا إلى الاعتقاد أن المحرك الرئيس للسياسة الأمريكية في منطقة المغرب العربي ليس الأهداف الاقتصادية بشكل كبير بقدر ما هو اعتقاد أمريكي واضح بأن المنطقة تشكل مرحلة بالغة الأهمية في إطار مشاريعها الرامية إلى ما تسميه بالسلام الأمريكي أو PAXAMERICA أي الهيمنة على مجريات العلاقات الدولية انطلاقا من محاصرة الأطراف الدولية القادرة على منافسة النفوذ الأمريكي وربط دول المنطقة بمحور الأمن القومي الأمريكي. وأن إنجاح التكامل المغاربي وجعله منطقة تبادل حر هو جزئية بسيطة وهدف ثانوي بالنظر إلى ضعف حجم تجارتها مع هذه الدول التي لا تتجاوز نسبته 2 % فقط من مجمل تجارتها الخارجية.(27) ما يدعم هذا الطرح هو أنه بمجرد أن عرفت الولايات المتحدة بعض العراقيل في سياستها الدولية جراء تعثرها في كل من أفغانستان والعراق، عرف الاهتمام الأمريكي بالمنطقة هو الآخر فتورا واضحا وتراجعا في سلم أولويات السياسة الخارجية الأمريكية. هذا، وقد يعود هذا التراجع أيضا إلى عجز الولايات المتحدة عن إقناع الأطراف المغاربية بتجاوز المشاكل العالقة بينهم والتفكير جديا في ضرورة إعادة إنعاش المسار التكاملي بينها. كل هذا يؤكد أن السياسة الأمريكية في منطقة المغرب العربي كانت تتدرج بشكل كبير في إطار المنافسة الشرسة التي كانت الولايات المتحدة تنوي خوضها مع الاتحاد الأوربي، من خلال استهداف أهم وأقرب مناطق نفوذه التقليدية. ولم تكن كما يبدو بنية دعم دول المنطقة على مواصلة المسار التكاملي والاستفادة منه في فترة لاحقة كمنطقة للتبادل الحر وسوق لسلعها ومدخل للأسواق الإفريقية والأوربية.

خاتمة:

استنادا إلى هذا الواقع، فإن النتيجة التي يمكن أن نخلص إليها من خلال هذا المقال، هي أنه لا يمكن أن نتوقع الكثير من العامل الخارجي في دعمه للتجربة التكاملية المغاربية وهذا لسببين على الأقل. الأول يعود إلى غياب نخبة سياسية مغاربية مدركة بشكل جيد لقيمة التكامل في كونه البديل القادر على إخراج المنطقة من المشاكل التي تعرفها، حيث يبدو أن الهاجس الأمني القطري ما زال يطغى على ذهنية صاحب القرار، بعد أن ساهم في

أكثر من مناسبة في تعطيل مسار التكامل، وذلك رغم تأكيد الجميع على أن الاتحاد المغاربي يظل خيارا استراتيجيا ومع ذلك فهو لا يزال حبيس النظرة القطرية. والثاني يتمثل في غياب النية الحقيقية للطرف الخارجي في لعب دور مشجع ومحفز على التكامل بين دول المغرب العربي، وفي إبعاد صفة المستفيد الأول من الوضعية التي تعرفها المنطقة. وإذا كان هذا الغياب مرده من جهة شعور الجانب الأوربي أو الأمريكي بعدم وجود شريك حقيقي يؤمن بالعملية التكاملية، فإنه بالمقابل ظهر بشكل واضح من خلال ممارسات الطرفين، أنه لما يتعلق الأمر بمصالحهما الحيوية فالأمر مختلف تماما. لاحظنا هذه الحالة في مناسبتين على الأقل. الأولى، عندما نجح الطرف الأوربي سنة 1995 في إقناع كل من الجزائر والمغرب بتسهيل مرور أنبوب الغاز من الأراضي الجزائرية عبر التراب المغربي في اتجاه إسبانيا. في ظرف كانت العلاقات الجزائرية المغربية تمر فيه بأصعب أوقاتها، بعد فرض المغرب تأشيرة الدخول على المواطنين الجزائريين واتهامه المخابرات الجزائرية بالضلوع في العملية الإرهابية التي استهدفت سياحا أجانب. وردت الجزائر بالمثل، زيادة على غلق الحدود البرية. فهل كان هذا الأنبوب سينجز لولا تدخل الطرف الأوربي؟ المناسبة الثانية هي نجاح الطرف الأوربي- دائما- في جمع الفرقاء المغاربيين حول طاولة واحدة في إطار منتدى 5+5 ومنها لقاءات على مستوى القمة، لم يتخلف عنها أي زعيم من المنطقة. في حين عجز هؤلاء عن الالتقاء في قمة مغاربية تجمعهم منذ آخر قمة لهم سنة 1994.

محنة التجربة التكاملية المغاربية، إذا أمكن أن نسميها كذلك، هي في الحقيقة محنتان، محنة افتقار المنطقة لنخبة سياسية واعية بأهمية التكامل في زمن لا مكان فيه للقطرية والاعتزال. ومحنة غياب طرف ثالث يدعم هذه التجربة ويحتضنها في سنواتها الأولى الحرجة، ولا يكتفي بمجرد النصح والأسف على ما آلت إليه حالة التكامل في المنطقة، وهذا مهما كانت الصعاب التي تحول دون ذلك. فالمغرب العربي لم تتسبب دوله في حربين عالميتين كما أن دول المنطقة لم تكن تنتمي لأحلاف عسكرية يعادي أحدها الآخر، ولم تشهد دمارا خلفه سقوط قنبلتين ذريتين على دولها، حتى تعجز الدول الكبرى عن المساهمة في مساعدة هذه الدول على وضع مشاكلها جانبا والتفكير في العمل المشترك. وحتما ستكون هي أول من سيستفيد من ذلك.

الهوامش:

(1) Cnnarabic. com، أوروبا تدعو المغرب العربي إلى "تسريع التكامل"، (تم تصفحه في 03 ديسمبر. 2006)

(2) نفس المرجع سالف الذكر.

(3) عبد الله تركماني، مكانة المغرب العربي في عالم متغير، ورقة قُدمت في المؤتمر الرابع والعشرين لمنتدى الفكر المعاصر حول "من أجل مقاربات جديدة للتعاون السياسي والعلمي في المغرب العربي/الدورة الثانية لمؤتمر: كلفة اللامغرب " في الفترة من 14 إلى 16 فبراير/شباط 2008، بدعوة من "مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات" و"مؤسسة كونراد أديناور بتونس" .

(4) عبد النور بن عنتر: الاتحاد المغاربي بين الافتراض والواقع، (تم تصفحه في 7 جوان 2007) net/in- aljazeera. depth/arabic_work/2002/8/8-14-9. htm

(5)محمد عابد الجابري وآخرون، وحدة المغرب العربي، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1987، ص 23.

(6) محمود عصام الميداني، دول المغرب العربي حلم يتجسد، مجلة الوحدة، عدد 53، 1989. ص 127.

(7) زهير مبارك، بين الثابت والمتحجر اتحاد المغرب العربي نموذجاً، مركز دمشق للدراسات النظرية والحقوق المدنية، http: //www. dctcrs. org/s3072. htm (تم تصفحه في 14 أكتوبر 2008).

(8) زهير مبارك، نفس المرجع سالف الذكر.

(9) جيمس دورتي وروبرت بالسغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، ترجمة وليد عبد الحي، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط1، 1985، ص 279.

(10) كارل دويتش، تحليل العلاقات الدولية، ترجمة شعبان محمد محمود شعبان، القاهرة: الهيئة العامة للكتاب، 1983.

(11) رشيد خشانة، إلغاء القمة المغاربية المؤجلة، تونس، (تم تصفحه في 7 أكتوبر 2007)

http: //www. swissinfo. ch/ara/swissinfo. html.

(12) حول هذا الموضوع يمكنك مطالعة موقع الاتفاقية الإلكتروني:

http: //www. agadiragreement. Org/index. php? option= com_frontpage &Itemid=1&lang=arabic

(13)عبد الله تركماني، نفس المرجع سالف الذكر.

انظر أيضا في هذا الموضوع: Le Maghreb، l'Europe et la France، sous la direction de Kacem Basfao et Jean-Robert Henry، Paris: CNRS 1992، p 80

(14) بن عيشي بشير، شربي محمد الأمين، مبررات إقامة اتحاد المغرب العربي في ظل التحولات العالمية الراهنة. بحث قدم في إطار الملتقى الدولي حول التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية- الأوربية، 8- 9 مايو 2004 م، جامعة فرحات عباس، سطيف، منشورات مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأورو- مغاربي، 2005، ص- 207 - 208.

(15) عيسى حمد محمد الفارسي، التكامل الاقتصادي بين دول المغرب العربي: واقعه، مقوماته، معوقات قيامه، بحث قدم في إطار الملتقى الدولي حول التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية- الأوربية، 8- 9 مايو 2004 م، جامعة فرحات عباس، سطيف، منشورات مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأورو- مغاربي، 2005، ص 392.

(16) أحمد محفوظ بيه، مقومات ومعوقات التكامل في المغرب العربي، في: التكامل الإقليمي في إفريقيا رؤى وآفاق، تحرير: محمد عاشور وأحمد علي سالم، القاهرة: معهد البحوث والدراسات الإفريقية، 2005، ص 268.

(17) Zghal Riadh، L'union du Maghreb Arabe et la mondialisation ، Sous la direction de Robert Bernier: Réalités nationales et mondialisation ، Presse universitaire du Québec ، Canada ، 2006 ? p. 190

(18) Sekkat Khalid، Réussir le partenariat euro-méditerranéen: réformes économiques et coopération Sud-Sud ، dans Khader Bichara (Ed.) ، *Le partenariat euro-méditerranéen vu du Sud* ، Paris: L'Harmattan ، 2001 ، p. 109-112.

(19) Chiara Liguori، La difficile construction de l'intégration maghrébine et le partenariat euro-méditerranéen ، Jean Monnet Chair of European Comparative Politics ، n° 44 ، September 2002.

(20) رشيد خشانة، تنشيط أمريكي للشراكة مع شمال إفريقيا،

http://www.swissinfo.ch/ara/swissinfo.html)

تم تصفحه في 7 أكتوبر 2007)

(21) جيمس دورتي وروبرت بالسغراف، نفس المرجع سالف الذكر، ص 280.

(22) The Med's moment comes, Economist, 7/12/2008, Vol. 387, Edition 8588.

(23) Chiara Liguori ، ibid.

(24) بخوش مصطفى، آفاق مشروع الشراكة الأورومتوسطية وموقع العرب فيه، بحث قدم في إطار الملتقى الدولي حول التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية- الأوربية، 8- 9 مايو 2004 م، جامعة فرحات عباس، سطيف، منشورات مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأورو- مغاربي، 2005، ص 515.

(25) رشيد خشانة، نفس المرجع سالف الذكر.

(26) انظر في هذا الموضوع: **ناظم عبد الواحد الجاسور**، تأثير الخلافات الأمريكية – الأوربية على قضايا الأمة العربية حقبة ما بعد الحرب الباردة، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2007.

(27) هند بطليموس، المغرب العربي رهان جيوسياسي للولايات المتحدة الأمريكية، شبكة النبأ المعلوماتية: www. annabaa. org/nbanews/54/221. htm (تم تصفحه في 12 أكتوبر 2008).

الإصلاح السياسي في الوطن العربي

د/مصطفى بلعور

مقدمة:

تلاحقت تطورات النظام الدولي الحالي بخطى حثيثة استوجبت على النظم السياسية العربية ضرورة مواكبتها واستيعاب آلياتها، ولا جدال أن تلك التطورات تؤثر وستؤثر بشكل متزايد على تلك النظم، ومن الطبيعي أن درجة التأثير هذه- سلبا أو إيجابا- سوف تتوقف على رد الفعل العربي إزاءها، والأهم مدى قدرة النظم العربية على إعادة تشكيل نفسها حتى يمكنها التعامل الإيجابي مع مجمل التحولات لأنها تطرح فرصا ينبغي الاستفادة منها، ومخاطر مطلوب الاتفاق حولها والعمل على تجنبها ومواجهتها.

رغم تداخل وتفاعل المتغيرات الداخلية والخارجية في دفع التحول الديمقراطي، إلا أن ضغط المتغيرات الدولية كان أكثر فعالية في بعض الأحيان من العوامل الداخلية ولا سيما عقب أحداث 11 سبتمبر2001، وتتضح أهمية البعد الخارجي من جهة في اهتمام الدول الكبرى وتحديدا الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي، ومن جهة ثانية في ضغوطات المؤسسات المالية مثل صندوق النقد الدولي والبنك العالمي من خلال المساعدات والمنح الدولية. من هنا يتضح تأثير القوى الدولية التي ترتبط مصالحها بالوطن العربي، حتى إنها تساهم في هندسة التحولات السياسية داخل النظم السياسية العربية، ومن جهة ثالثة أثبتت الضغوطات الداخلية الناتجة عن تدهور الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية دورها في إحداث التحول، حيث كشفت المظاهرات الشعبية السلمية، منذ مطلع2011 فاعليتها وقدرتها على الإطاحة بالنظم السلطوية مثلما حدث مع النظام السياسي التونسي السابق.

سيكون تركيزنا على المشروع الأمريكي "الشرق الأوسط الكبير"، والمبادرة العربية للإصلاح من الداخل، ثم نحاول إبراز دور دول الاتحاد الأوروبي في الإصلاح السياسي.

1- المشروع الأمريكي للشرق الأوسط "الإصلاح من الخارج": لا يمكن فهم وتحليل مشروع "الشرق الأوسط الكبير"[1] إلا عبر معرفة وفهم إستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية التي تريد من خلالها رسم صورة جديدة للعالم بما يتفق مع مصالحها والتي تبلورت بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 في إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي التي ترتكز على العناصر التالية[2]:

- منع وقوع حادثة مماثلة لما حدث في نيويورك وواشنطن على الأراضي الأمريكية.
- ضرب الإرهاب أينما كان ومنعه من حيازة أسلحة الدمار الشامل.
- منع قيام أي منافس لها على صعيد الدول الكبرى أو أي تكتل قد يهدد هيمنتها مستقبلا.
- النظرة إلى السلام العالمي على أنه يمكن أن يتحقق فقط عندما تكون هي المهيمنة على هذا العالم عبر نظام عالمي تقوده بأسلوبها الإمبراطوري.

يندرج مشروع "الشرق الأوسط الكبير" من هذه الزاوية ضمن الإستراتيجية الأمريكية نظرا لما تمثله المنطقة التي يشملها المشروع من أهمية حيوية بحيث تعتبر المجال الإقليمي الأساسي الذي يرتكز فيه الجهد الأمريكي حاليا خاصة بعد الأحداث والمستجدات الدولية التي عرفتها المنطقة العربية- الإسلامية مما يقتضي إعادة ترتيبها بما يتلاءم مع الأهداف الأمريكية. وقد اقترن هذا المشروع بإحدى عشرة مبادرة للإصلاح موجهة إلى منطقتي المتوسط والشرق الأوسط، منها إعلان وزير الخارجية الأمريكي السابق "كولن باول" عن مبادرة الشراكة بين الولايات المتحدة والشرق الأوسط في ديسمبر عام 2002 تحت دعوى ترسيخ الديمقراطية في العالم العربي ومبادرة "ريتشارد هاس" مدير التخطيط السياسي في الخارجية الأمريكية في 04 ديسمبر2002 تحت دعوى مزيد من الديمقراطية في العالم الإسلامي ومبادرة "بوش" لتجارة حرة وتطور اقتصادي للشرق الأوسط في جويلية2003[3].

سربت واشنطن مشروع الشرق الأوسط الكبير Greater Middle East في 13-02-2004 وقدم على هامش قمة الدول الثماني الأكثر تصنيعا في العالم والتي احتضنتها جزيرة "سي ايلاند" بجورجيا الأمريكية من 08 إلى 10 جوان 2004 تحت شعار "شراكة من أجل مستقبل مشترك" مع منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، كما حضر القمة رؤساء دول كل من أفغانستان والجزائر والبحرين والعراق والأردن واليمن وتركيا لبحث مشروع الشرق الأوسط الكبير.[4] يمكن تحليل ومناقشة مضمون مشروع الشرق

الأوسط الكبير وردود الفعل العربية في النقاط التالية:

-مضمون المشروع: طبقا للنص الأول يقوم مشروع الشرق الأوسط الكبير على ثلاث ركائز لسد النقائص التي حددها تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2002 وهي[5]:

أ- تشجيع الديمقراطية والحكم الصالح،

ب- بناء مجتمع معرفي،

ج- توسيع الفرص الاقتصادية.

● **فيما يتعلق بتشجيع الديمقراطية والحكم الصالح:** يطرح المشروع على مجموعة الثماني أن تلتزم بمبادرة الانتخابات الحرة، وتعزيز دور البرلمانات، زيادة مشاركة النساء في الحياة السياسية والمدنية، المساعدة القانونية للناس العاديين، مبادرة وسائل الإعلام المستقلة، مكافحة الفساد، حرية العمل لمنظمات المجتمع المدني.

● **فيما يتعلق ببناء مجتمع معرفي:** تركز الورقة على مبادرة التعليم الأساسي "محو الأمية" وإصلاح التعليم والتعليم بالأنترنت، تدريس إدارة الأعمال.

● **فيما يتعلق بتوسيع الفرص الاقتصادية:** فتركز على مبادرة تمويل النمو عبر إقراض المشاريع الصغيرة، ومؤسسة المال للشرق الأوسط الكبير، وبنك تنمية الشرق الأوسط الكبير، وتنفيذ خطط الإصلاح التي تخفض سيطرة الدولة على الخدمات المالية، ومبادرة التجارة من خلال الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة والمناطق التجارية ومناطق رعاية الأعمال.

- مناقشة المشروع: ركز المشروع على ما ورد في تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام2002 مما يعني أنها تدين العرب بأقلام عربية وفكر عربي، كما جاء ليعطي برنامجه الإصلاحي نوعا من المصداقية باعتباره استند إلى تقرير صادر عن منظمة عالمية بأقلام عربية مبعدا أي عامل خارجي عن أسباب ما آلت إليه حال المجتمعات العربية، حيث لم يذكر المشروع الصراع العربي الصهيوني، ولا تداعيات وجود إسرائيل وسياستها العدوانية، إضافة إلى عدم تحميل الغرب أية مسؤولية نتيجة احتلالها لدول المنطقة، كما أغفل المشروع دور النظام العالمي غير المتكافئ وغير العادل وأثره في تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لشعوب المنطقة العربية[6]. كما يرى المشروع الأمريكي أن قيام النظم السياسية العربية بتلك الإصلاحات الديمقراطية سوف يخلصها من الأجواء المنتجة لما يعرف بالإرهاب، إضافة إلى إقامة مجتمعات ديمقراطية سوف تسهم في السلام العالمي انطلاقا من أن النظم الديمقراطية لا تحارب. إن التغيير الشامل الذي يحمله المشروع يأتي استجابة لنوعين من التحولات[7]:

- **الأول:** خارجي يتمثل في النزعة الإمبراطورية المتنامية بذريعة أحداث

11 سبتمبر 2001 والمرتكزة على فجوة القوة الشاملة مع الآخرين لمصلحة الولايات المتحدة منذ تسعينيات القرن الماضي والتي غذت بدورها الاتجاهات المحافظة واليمينية في العقل السياسي الأمريكي.

- **أما الثاني** فهو تحول داخلي يتعلق بالحالة العربية الراهنة التي تشهد تزايدا في ضعفها منذ حرب تحرير الكويت وحتى احتلال العراق وتعاظم الدور الأمريكي في المنطقة الذي يهدف إلى إعادة رسم ملامح الثقافة القومية حتى في جذورها الدينية.

يلاحظ أيضا على المشروع أنه قائم على مجموعة مبادرات جزئية تتغلغل إلى أصغر تكوينات المجتمعات العربية أكثر من تركيزه على الأهداف الكبرى أو شرح الدوافع مما يجعل المراقب يتساءل عن: ماذا يعني "الكبير" في ظل تلك المشروعات التفكيكية الصغيرة[8]. من وجهة نظرنا فإن المشروع الأمريكي يسعى إلى تحقيق هدفين هما:

- **سياسيا**: مكافحة ما تصفه بالإرهاب، واستيعاب الصراع العربي- الصهيوني بفرض التطبيع على الدول العربية، وتقديم عراق ما بعد نظام "صدام حسين" كدولة ديمقراطية في المنطقة وهو ما لم يتحقق.
- **اقتصاديا**: السيطرة على منابع النفط والمياه في المنطقة باعتبارهما ركيزتين أساسيتين للاقتصاد العالمي، وصولا إلى السيطرة على ممرات العبور الدولية من بحر قزوين إلى البحر الأسود إلى قناة السويس إلى البحر الأحمر وخليج عدن باعتبار حدود الشرق الأوسط الكبير - حسب التعريف الأمريكي- تشمل الدول العربية، أفغانستان، باكستان، إيران، تركيا وفلسطين المحتلة "إسرائيل"، وبالتالي تفرض الولايات المتحدة هيمنتها على الأسواق الحرة وتلحقها بالاقتصاد الرأسمالي العالمي.

-ردود الفعل على المشروع: بداية، ظهرت عدة مبادرات أوروبية تتمحور حول تحسين المشروع الأمريكي بإدخال مسألة الصراع العربي الإسرائيلي في المشروع، مع محاولة البحث عن دور أوروبي في المنطقة لمواجهة الهيمنة الأمريكية فقدمت مشروعها للشراكة المتوسطية من خلال إعلان "مدريد" الذي تضمن الديمقراطية وحقوق الإنسان والحرية وانفتاح الأسواق[9]. أما عن ردود الفعل العربية على المشروع فقد قوبل برفض عربي شبه عام على الصعيدين الرسمي وغير الرسمي وكان لكل من مصر والسعودية دور بارز في رفع راية الرفض.[10] ومن بين التحفظات التي أبداها المثقفون والحكومات العربية نذكر[11]:

- أن مشاريع الإصلاح لم تجر صياغتها بالتشاور مع الدول العربية، بل صممت تقريبا بشكل انفرادي من قبل الدول الغربية ما يوحي أنه جرى النظر إلى الدول العربية باعتبارها حقلا للتطبيق والتنفيذ، ما جعل

الأمين العام لجامعة الدول العربية يصرح حينذاك أن: «السماء تمطر مبادرات وكأن الشرق الأوسط سيكون حقل تجارب»[12].

▪التسليم بأن انعدام الاستقرار بالمنطقة يعود إلى عوامل داخلية فقط أو غالبا ما يجري تجاهل المصادر الخارجية التي خلفتها القوى الغربية نفسها.

▪ يهيمن على فكر القوى الغربية النموذجان الأمريكي لليابان والفرنسي لألمانيا في تناولهما للمشكلات العربية الداخلية، بيد أن هذان النموذجان يفترضان هزيمة الجانب الآخر، وبالتالي لا ينطبقان على العالم العربي.

▪ القوى الغربية ليست صادقة بشأن رغبتها في بناء الديمقراطية في الدول العربية، وإنما تستغل هذه العملية في الضغط على الحكومات العربية لتقديم تنازلات فيما يخص القضايا المرتبطة بإسرائيل ومصالحها بالمنطقة.

التقت وجهات النظر العربية حول مقولة أن الإصلاح لا يأتي من الخارج، وأن الديمقراطية لا تستورد، ورفعت شعارات الإصلاح السياسي دون أن يرفق ذلك ببرامج محددة، في حين اتجهت نحو المزيد من الانفتاح الديمقراطي وعرض بعض الإصلاحات في قطاع التربية والتعليم.

2-**المبادرة العربية "الإصلاح من الداخل"**: تم الإعلان عن وثيقة الإسكندرية يوم 13 مارس 2004 إثر لقاء تم في مكتبة الإسكندرية بمباركة حكومية، ضم الاجتماع حوالي 150 شخصية من مختلف الدول العربية، وكانت الكلمة التي ألقاها الرئيس المصري "حسني مبارك" أمام مؤتمر "الإصلاح العربي: الرؤية والتنفيذ" أفضل تجسيد لوجهات النظر العربية، حيث أكد فيها على محورين رئيسين هما:[13]

- الدفع بجهود التحديث والتطوير القائمة على الرؤى الذاتية للمجتمعات العربية.

- الدفع نحو التوصل إلى السلام الشامل في منطقة الشرق الأوسط مشيرا إلى تنوع الخصائص الثقافية والدينية والتركيبة السكانية لكل مجتمع، وداعيا إلى الامتناع عن محاولة فرض نمط خارجي موحد، ونبذ الاعتماد على الوسائل العسكرية.

- مضمون الوثيقة: تضمنت وثيقة الإسكندرية أربعة جوانب ينبغي إصلاحها نوجزها فيما يلي:[14]

▪**الإصلاح السياسي**: ويقع عبء القيام بتلك الخطوات على عاتق الحكومات والمجتمع المدني ومؤسسات القطاع الخاص وضرورة الإصلاح الدستوري والتشريعي لتصحيح الأوضاع التي تتعارض مع المتطلبات الديمقراطية الحقيقية في بلادنا العربية.

▪**الإصلاح الاقتصادي**: ويشمل كافة التشريعات والسياسات والإجراءات التي

تسهم في تحرير الاقتصاد الوطني والتسيير الكفء له وفقا لآليات السوق بما يمكنه من الانتعاش والازدهار.

▪**الإصلاح الاجتماعي:** انطلاقا من أن المجتمع العربي يمتلك موارد اجتماعية وثقافية هائلة، فقد آن الأوان للاستفادة من إمكاناته بكفاءة لتأسيس مجتمع عربي قوي ومتماسك قادر على حل مشاكله.

▪**الإصلاح الثقافي:** من خلال ترسيخ التفكير العقلاني والعملي بتشجيع مؤسسات البحث العلمي وتوفير التمويل اللازم لها، وإطلاق حريات المجتمع المدني في تنميتها والقضاء على منابع التطرف الديني التي لا تزال رواسبها موجودة في المناهج الدراسية وخطب المساجد ووسائل الإعلام الرسمية وغير الرسمية.

▪**آليات المتابعة مع المجتمع المدني:** بتأسيس منتدى الإصلاح وعقد ندوات ومؤتمرات، وتشغيل لجنة متابعة لمراجعة ما تم تنفيذه بشكل دوري.

-مناقشة الوثيقة: تأتي وثيقة الإسكندرية بعد شهر من إعلان مشروع الشرق الأوسط الكبير والمبادرات الأوروبية المختلفة، وقد أعدها مجموعة من المثقفين العرب انسجاما مع الرأي الذي يقول بأن الإصلاح أمر ضروري وعاجل ينبع من داخل المجتمع ويستجيب لتطلعات الشعوب، إلا أن توصيات مؤتمر الإسكندرية لا تخرج بعمومياتها كما يطالب به المشروع الأمريكي وتلتقي مع المبادرات الأوروبية حين تؤكد أن لا يحجب الإصلاح الداخلي عن منظورنا أهمية معالجة القضايا الإقليمية وفي مقدمتها الحل العادل للقضية الفلسطينية[15].

-ردود الفعل على الوثيقة: سارعت تصريحات المسؤولين في الولايات المتحدة وأوروبا إلى تأييد وثيقة الإسكندرية والاقتباس منها للتدليل على صحة مطالبتها للدول العربية بالإصلاح، وتفاوتت ردود الفعل العربية على الوثيقة، ففي حين اعتبر بعض المثقفين والمعلقين العرب أنها تمثل رؤى متكاملة وعملية للإصلاح نابعة من الإرادة الذاتية للشعوب العربية، اعتبر آخرون أنها جاءت لنجدة المشروع الأمريكي. وقد سارع بعض المشاركين في مؤتمر الإسكندرية لإصدار بيان عقب الإعلان عن الوثيقة يطالب بتعديلها وإضافة بعض البنود عليها بحيث تحمل الولايات المتحدة وأوروبا المسؤولية التاريخية والأخلاقية والمادية عن تردي الأوضاع العربية ومسؤولية تقسيم الوطن العربي إلى دويلات واستغلالهم للثروات العربية.

اعتبر البيان أن دور تأييد الولايات المتحدة للاحتلال الإسرائيلي لفلسطين والجولان ومزارع شبعا ثم قيامها وحلفاءها باحتلال العراق قد تسببا في مزيد من التمزق والأزمات في المنطقة العربية، وأشار البيان أن السياسة الأمريكية كانت وما زالت الداعم

الأكبر للدكتاتوريات كما كانت الداعم الأساسي للإرهاب الأصولي في فترة سابقة بحجة معاداة الشيوعية[16].

يمكن تسجيل الملاحظات التالية على وثيقة الإسكندرية:

▪أنها تجاهلت الحديث عن حماية الأمن القومي والتهديد الذي يتعرض له خاصة وأن أجزاء هامة من الوطن العربي محتلة وهي فلسطين والعراق، ومن العالم الإسلامي أفغانستان.

▪عدم الإشارة إلى التحولات الحاصلة في النظام الدولي والعولمة وأثر ذلك على سيادة الدول واستقلالها وكيف يمكن أن تتواءم عمليات الإصلاح مع ضغوطات المؤسسات المالية الدولية.

في سياق متصل أدت العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الداخلية إلى إحداث تحولات متسارعة في العديد من النظم السياسية العربية بسبب زيادة الفجوة بين الطبقات العليا والوسطى والدنيا مع تدهور أوضاع الطبقة الأخيرة إلى أدنى المستويات، مع انتشار الفساد الاقتصادي والسياسي بين كبار العاملين في أجهزة الدولة، وسرقة المال العام، مع تعذر تتبع العناصر المفسدة لتمتعها بحماية أصحاب النفوذ، ويمكن إرجاع تلك المظاهر أساسا إلى ابتعاد تلك النظم عن نموذج الحكم الصالح، وغياب الشفافية في مؤسسات الحكم، وضعف علاقات الضبط والرقابة التي يتعين أن تقوم بينها وصعود مؤسسات القهر المنظم، وغياب المساءلة الفعالة فيها[17].

ساهمت وسائل الإعلام والاتصال في إحداث التحول من خلال نقل ما يحدث في دول العالم على المباشر، كما يرجع الفضل إلى شبكات الإنترنت وتحديدا "الفيس بوك" في تجنيد العديد من الشباب للتظاهر ضد نظمها السياسية السلطوية، وقد أدت دورا فاعلا في سقوط "نظام الرئيس التونسي المخلوع زين العابدين بن علي"، وإلى اعتصامات ومظاهرات عنيفة ضد نظام الرئيس المصري "حسني مبارك" منذ جانفي 2011.

3-**دور الاتحاد الأوربي في الإصلاح السياسي:** ترتبط الدول العربية بعلاقة وطيدة بدول الاتحاد الأوربي، لأن أغلب تلك الدول هي من صنع "سايكس بيكو"، وتتحمل فرنسا وبريطانيا وزر عدم الاستقرار السياسي في البلاد العربية وفي بروز الأنظمة السلطوية والديكتاتورية فيها، لكن مع ظهور النظام العالمي الجديد وفشل نظام الحزب الواحد والتحديات الداخلية التي واجهتها النظم العربية شعرت بريطانيا وفرنسا بأن التطورات الإقليمية والدولية والمحلية تدفع باتجاه التحول الديمقراطي من أجل احتواء التطورات السياسية المفاجئة في ظل الاحتقان والإحباط السياسي، والاقتصادي خاصة وأن بريطانيا وفرنسا لا

زالت ترتبط ببعض مستعمراتها بروابط ثقافية واقتصادية من خلال الكومنولث البريطاني والفرانكفونية الفرنسية، حيث إن فرنسا مثلا ربطت في القمة الفرنسية الإفريقية في الأول بين مساعدتها للتنمية والمسيرة الديمقراطية في بعض هذه الدول[18].

طالب الاتحاد الأوربي منذ انتهاء الحرب الباردة بإحداث إصلاحات سياسية، على الأوضاع السائدة في العالم العربي، خاصة في القسم المطل منه على البحر المتوسط، ومع تراجع التهديد بمواجهات عسكرية بين القطبين زاد الاهتمام الأوربي بأشكال التهديد المحتملة الأخرى وارتبط هذا بزيادة مخاطر التطرف الديني والإرهاب في بلاد جنوب المتوسط العربية والتي عرفت طريقها إلى أوربا، كما ارتبط أيضا بزيادة موجات الهجرة غير الشرعية الناتجة عن تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وعدم الاستقرار السياسي في بلاد جنوب المتوسط العربية، وقد تبلور الاهتمام الأوربي بالمنطقة العربية في السياسة المتوسطية التي كان محورها إعلان "برشلونة " في نوفمبر 1995 والذي نص ضمن أشياء أخرى على احترام مبادئ حقوق الإنسان والحكم الرشيد[19]، كما أقر الاتحاد الأوربي من قبل في معاهدة "لومي الرابعة" ديسمبر 1989 ضرورة احترام حقوق الإنسان والتحول الديمقراطي بوصفها شرطا من شروط العلاقات بين الاتحاد الأوربي والدول النامية، ومنذ جانفي 1993 اعتمد ضرورة تضمين أية اتفاقية للشراكة مع الدول النامية النقاط التالية[20]:

- أن تقوم العلاقات بين الاتحاد الأوربي والدول النامية على أساس التعهد باحترام مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان.
- النص على عالمية مبادئ حقوق الإنسان والديمقراطية، كما يمكن النص على خصوصية معينة أو معاهدة إقليمية تكون بين الطرفين.
- النص على الإجراءات التي يمكن أن يتخذها الاتحاد الأوربي في حالة انتهاك مبادئ حقوق الإنسان والديمقراطية كتجميد التعاون الاقتصادي، فرض حصار تجاري، وقف بيع السلاح وتجميد التعاون العسكري.

تبني البرلمان الأوربي موقفا ودورا فعالا في الضغط على الدول المغاربية بربط المعونات الاقتصادية بحقوق الإنسان والليبرالية والتعددية والتحول الديمقراطي لدرجة دفعت بعض تلك الدول إلى إنشاء وزارة خاصة بحقوق الإنسان كما هو الحال في المغرب، كما أن استقبال الاتحاد الأوربي لجماعة حقوق الإنسان التونسية عام 1995 أثار حفيظة وزير الداخلية التونسي السابق لأنهم انتقدوا موقف الحزب الحاكم في تونس "التجمع الدستوري الديمقراطي"[21]، خاصة وأن

هذا البلد تربطه علاقات اقتصادية قوية مع دول الاتحاد، كما يضغط الاتحاد الأوربي من خلال الشراكة الأوربية-المتوسطية للدفع نحو التحول الديمقراطي، حيث تم إنشاء برنامج دمقرطة المتوسط بمبادرة من الاتحاد الأوروبي عام 1996 عقب مؤتمر برشلونة، وقد ضمت المبادرة 27 وزير خارجية من دول الاتحاد الأوروبي وشركائه المتوسطيين، ويسعى البرنامج إلى تنمية الديمقراطية ودولة القانون في الدول العربية الموقعة على إعلان برشلونة وهي الجزائر، مصر، الأردن، لبنان، المغرب، سوريا، تونس، السلطة الوطنية الفلسطينية، ويتضمن البرنامج دعم الحقوق السياسية وعمليات الاقتراع، وإنشاء مراكز المعلومات والتوعية وتطوير معاهد استطلاعات الرأي العام مما يعزز الديمقراطية وحقوق الإنسان[22].

في إطار تقييم دور دول الاتحاد الأوروبي في الإصلاح السياسي لم يختلف موقفها كثيرا من خلال الممارسة عن موقف الولايات المتحدة حيال الديمقراطية في الوطن العربي من حيث تغليب المصالح على المبادئ التي يروجون لها، وإن كان هذا الموقف يختلف في تفصيلات أسلوبه وأسبابه ومبرراته، ويبدو المثال النموذجي لذلك في موقف فرنسا من تطور المسار الديمقراطي في الجزائر، حيث عبرت عن ارتياحها لإلغاء نتائج تلك الانتخابات[23]. ويلفت "تيم نيبلوك"- في دراسة بعنوان "الحكم السليم أو الجيد" قدمها في 21 أوت 1998- إلى ما يعتبرها أسباب كافية لإعادة النظر في السياسة الخارجية الأوروبية خاصة فيما يتعلق بقضية الديمقراطية [24]:

- لم يؤد الاهتمام الأوروبي بالديمقراطية إلى نتائج ملموسة حيث تشهد المنطقة العربية إجمالا تراجعا في مسيرة الديمقراطية خلال السنوات الأخيرة من القرن العشرين.

- حساسية الحكومات العربية من الضغوط الخارجية والجدل الدائر حول عالمية أو خصوصية مؤسسات الليبرالية الديمقراطية، والتساؤلات حول ما إذا كانت الدمقرطة تؤدي إلى وصول الإسلاميين إلى الحكم، وعما إذا كان هذا الاحتمال مرغوبا فيه أصلا، وهو ما يحد من حجم التفاعل بين صناع القرار في أوروبا والمنطقة العربية.

- إن التركيز الأوربي على الليبرالية الاقتصادية والديمقراطية السياسية، في الوقت ذاته هو أمر غير سليم لأن هذه الدمقرطة تصبح أكثر صعوبة في إطار التوتر الاجتماعي الذي يصاحب الإصلاح الاقتصادي، ومع أن هدف الديمقراطية

والليبرالية، يتكاملان في نهاية المطاف إلا أن النهاية تبدو بعيدة.

- ليس هناك سياسة أوروبية واحدة تجاه الديمقراطية ويعود ذلك إلى عدم تطابق المصالح الاقتصادية والأمنية للدول الأوروبية المختلفة تجاه هذه المسألة لذا يقترح الكاتب "نيبلوك تيم" بديلا هو الحكم السليم أو الجيد Good Governance والذي يرى أنه أقل إثارة للحساسية السياسية والخصوصيات الاقتصادية ذلك أن هذا المفهوم يبتعد عن الخوض في مسألة شكل النظام السياسي ككل وشرعيته[25].

إجمالا ارتبط الموقف الأوروبي من الإصلاح السياسي في الوطن العربي منذ انتهاء الحرب الباردة بالمصالح الاقتصادية من استثمارات ومشاريع للشركات الأوروبية وأمنها الداخلي والإقليمي بسبب موجات الهجرة وخوفها مما تصفه بالإرهاب العابر للقارات.

الخاتمة:

تجسد خبرة الدول الغربية في التعامل مع ملف الإصلاح السياسي وحقوق الإنسان في المنطقة العربية حالة واضحة من التناقض بين المبادئ المعلنة والمصالح المخفية، وغالبا ما ضحت بالمبادئ من أجل تحقيق مصالحها أو وظفت المبادئ في خدمة المصالح ويتضح ذلك من خلال الدور الأمريكي بشأن نشر الديمقراطية في الوطن العربي قبل وبعد أحداث 11 سبتمبر 2001 والذي يتفق مع المصالح الأمريكية والإسرائيلية في المنطقة العربية، وهو ما يثير قضية هامة على الصعيدين الأكاديمي والسياسي تتمثل في مدى جدية الولايات المتحدة الأمريكية في دعم جهود التحول الديمقراطي في الوقت الذي تكرس فيه اللاديمقراطية على صعيد العلاقات في دعم الكيان الصهيوني على حساب القضايا العربية وعلى رأسها القضية الفلسطينية والدليل على ذلك مساندة الولايات المتحدة الأمريكية للنظم العربية المؤيدة لسياستها في المنطقة مهما كانت ممارساتها ضد شعوبها.

إن الموقف الأوروبي الداعم للإصلاح في النظم السياسية العربية يرتبط بالمصالح الاقتصادية مثل الاستثمارات ومشاريع الشركات الأوروبية خاصة في منطقة المغرب العربي، وبأمنها الداخلي والإقليمي، وكذلك بسبب موجات الهجرة من القارة الإفريقية من جهة، وخوفها من تحدي ما تسميه بالأصولية الإسلامية من جهة ثانية، لذا ترى الدول الأوروبية الآن بأن مصالحها هي مع أنظمة ليبرالية تتبنى الديمقراطية واقتصاد السوق وتضمن مشاريع الاستثمار والشراكة.

أدى انتشار وسائل الإعلام الحديثة والقرية العالمية إلى جعل العديد من النظم السياسية العربية في حالة حرجة، خاصة وأن المواطن العربي أصبح يشاهد على شاشات الإعلام

المرئي المتنوعة سقوط الأنظمة السلطوية التي كانت تدعي الجماهيرية، وكانت توصف لدى بعض الدول الغربية بالحداثة والتنمية مثلما هو الحال بالنسبة للنظام السياسي التونسي السابق قبل 2011/01/15، ليس هذا فحسب، بل لم تعبر مثلا فرنسا عن دعمها لانتفاضة الشباب في تونس وكان موقفها غامضا في البداية، وهو نفس موقف الولايات المتحدة الأمريكية من المظاهرات التي دعت إلى الإطاحة بنظام الرئيس المصري "حسني مبارك" منذ 2011/01/25.

كشفت الأحداث الأخيرة- مع مطلع 2011 - بما لا يدع مجالا للشك أنّه يمكن إحداث الإصلاح والتحول عن طريق الضغوطات الداخلية- كما حدث في تونس- ، حيث أدى تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في العديد من الدول العربية إلى مظاهرات عنيفة ضد تلك النظم، خاصة وأنّ المواطن العربي بات يشعر بالتفاوت الطبقي الهائل، ويلحظ جزءا كبيرا من ثرواته يؤول إلى خزائن نخب متخمة محدودة العدد، بينما الأغلبية الساحقة من المواطنين تئن تحت وطأة الفقر والبطالة، وهو ما أدى إلى انتفاضات واحتجاجات اجتماعية في أغلب البلدان العربية "تونس، الجزائر، مصر، اليمن، الأردن السودان" وغيرها معبرة عن غضبها على النخب الحاكمة ومطالبة بتحسين أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية، بالإضافة إلى مطالبها بالإصلاح السياسي ورفع حالات الطوارئ، وهو ما أدى إلى اهتزاز شرعية تلك النخب الحاكمة.

هوامش الدراسة:

(1) تعود جذور مصطلح الشرق الأوسط إلى منتصف القرن 19 عندما استخدمه المكتب البريطاني في الهند، وأصبح استخدامه شائعا بعد أن تبناه المؤرخ الإستراتيجي "ألفرد ماهان" صاحب نظرية القوة البحرية في التاريخ عام 1902 وقد يقصد به منطقة الخليج لا هي شرق أدنى ولا شرق أقصى، وتذكر دائرة معارف العالم الأمريكية أن الشرق الأوسط يشمل الدول التالية: البحرين، قبرص، مصر، إيران، العراق، إسرائيل، الأردن، الكويت، لبنان، عمان، قطر، السعودية، السودان، تركيا، الإمارات، اليمن. وتتعامل الإستراتيجية الأمريكية مؤخرا مع الشرق الأوسط كقسمين هما قسم شرقي: ويضم دول الخليج العربي، العراق، إيران، تركيا، جمهوريات آسيا المسلمة. وقسم غربي: يضم إسرائيل والدول العربية المعنية بعملية السلام. تفاصيل أكثر انظر: سهيل، عروسي، المأزق العربي دراسة حول المشاريع المطروحة في المنطقة وسبل تجاوزها. دمشق: اتحاد الكتاب العرب، 2005، ص 13- 16.

(2) منير، الحمش، الاقتصاد السياسي الفساد- الإصلاح- التنمية. دمشق: اتحاد الكتاب العرب، 2006، ص 47.

(3) إبراهيم خضر، لطيفة، الديمقراطية بين الحقيقة والوهم. القاهرة: عالم الكتب، 2006، ص 51.

[4] عبد القادر، رزيق المخادمي، مشروع الشرق الأوسط الكبير. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2005، ص57- 58.

[5] محمد، علي حوات، العرب وأمريكا من الشرق أوسطية إلى الشرق الأوسط الكبير. القاهرة: مكتبة مدبولي، 2006، ص 131.

[6] الحمش، مرجع سابق، ص49.

[7] حوات، مرجع سابق، ص 146.

[8] معتز، سلامة، «الإصلاح السياسي: السياسة الأمريكية والاستجابات العربية». كراسة استراتيجية، العدد (153)، 2005، ص 07.

[9] الحمش، مرجع سابق، ص 50.

[10] حسنين، توفيق إبراهيم، «العوامل الخارجية وتأثيرها في التطور الديمقراطي في الوطن العربي»، المستقبل العربي، العدد 349، (مارس 2008)، ص32.

[11] محمد، السيد سليم، «تدويل عمليات الإصلاح في الشرق الأوسط: وجهة نظر عربية». مجلة، الديمقراطية العدد (24)، أكتوبر2006، ص 19- 22.

[12] سلامة معتز، مرجع سابق، ص 07.

[13] نفس المرجع، ص 08.

[14] عروسي، مرجع سابق، ص 114- 118.

[15] الحمش، مرجع سابق، ص 59.

[16] تفاصيل أكثر حول النخب العربية المثقفة وخطاب الإصلاح يمكن الرجوع إلى الملف الذي أعده مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية للكاتب سلامة، معتز، مرجع سابق، ص 28.

[17] نادر، فرجاني، «الحكم الصالح: رفعة العرب في صلاح الحكم في البلدان العربية». المستقبل العربي، العدد(256)، جوان 2000، ص16.

[18] حتي ناصيف، يوسف وآخرون، العرب وتحديات النظام العالمي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1999.، ص 176.

[19] مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، التقرير الاستراتيجي العربي لعام 2004- 2005. القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، 2005، ص 280.

[20] بطرس فرج الله وآخرون، موقع النظام العربي من النظام العالمي في القرن 21. القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 2000، ص 392- 393.

[21] أطاح الشعب التونسي بنظام الرئيس السابق زين العابدين بن علي يوم 2011/01/14 عن طريق انتفاضة شعبية سلمية دامت ما يقارب الشهر احتجاجا على تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ساهمت في نجاحها الطبقة الشعبية الوسطى وخاصة المثقفة منها، بالإضافة إلى دعم الاتحاد العام للشغل لاحقا للمتظاهرين في تونس، كان من نتائجها عفو تشريعي عام عن المعارضين السياسيين للنظام السياسي السابق وفتح المجال للحريات السياسية عن طريق مجموعة من الإصلاحات السياسية.

[22] حمدي، عبد الرحمان، التحول الديمقراطي في العالم العربي خلال التسعينيات. الأردن: جامعة آل البيت، 2000، ص 212- 213.

[23] بطرس سمعان، فرج الله وآخرون، مرجع سابق، ص 394.

[24] إسماعيل، فادي، «الديمقراطية في المنطقة العربية المواقف الدولية والسياسات». المستقبل العربي، العدد (271)، سبتمبر 2001، ص 185

[25] نفس المرجع، ص 185.

مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات العلمية

46، تعاونية الرشد القبة القديمة – الجزائر.
ها : 00.213.21.28.97.78 - 00.213.0550.54.83.05 فا : 021.28.36.48
البريد الالكتروني: markazbassira2009@hotmail.fr / markaz_bassira@yahoo.fr
الموقع الالكتروني: www.albassira.net

دفعا لعملية البحث على مستوى المركز والتواصل العلمي مع مختلف المؤسسات البحثية والباحثين، يفتح المركز فضاءه العلمي، أمام كل القدرات العلمية الجادة من خلال الاشتراك أو الكتابة في دورياته المتخصصة: دراسات اقتصادية، دراسات إستراتيجية، دراسات إسلامية ودراسات أدبية، ودراسات قانونية ودراسات اجتماعية ودراسات نفسية أو من خلال التواصل العلمي مع المركز .

- **تصدر الدوريات فصليا، أي أربع أعداد في السنة لكل دورية.**
- **الاشتراك السنوي في الدورية الواحدة للأفراد: 1000 دج لكل دورية، وخارج الوطن: 14 دولار. للمؤسسات في الجزائر: 1200دج و خارج الوطن: 15 دولار.**

قسيمة الاشتراك السنوي

دورية دراسات إسلامية ودراسات إستراتيجية ودراسات اقتصادية ودراسات قانونية
ودراسات أدبية ودراسات اجتماعية ونفسية
تصدر أربع مرات في السنة

الاسم واللقب أو المؤسسة.....الهاتف.....
العنوان.....

الاشتراك في الدوريات:

- ☐ دراسات أدبية
- ☐ دراسات إستراتيجية
- ☐ دراسات إسلامية
- ☐ دراسات قانونية
- ☐ دراسات اقتصادية
- ☐ دراسات اجتماعية
- ☐ دراسات نفسية

يُرسل الاشتراك إلى رقم الحساب الجاري : مؤسسة دار الخلدونية
Ccp : 7625589 clé 81

ملاحظة : ترسل قسيمة الاشتراك وصورة الحوالة البريدية يمكن تسديد المباشر **والاستلام** المباشر على مستوى المركز.

تكاليف البريد مقدرة ضمن سعر المجلة